وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الإجتماع

مذكرة مكملة لنيل شهـــــادة ماستر الطور الثاني ل.م.د

في علم الإجتماع التنظيم و العمل الموسومة بـ:

العمل غير الرسمي وإشكالية تنامي رأس المال

دراسة ميدانية بنهج بودي سليمان بولاية تيارت

من إعداد الطالبتين:

– طرفـاي شيمـــاء

– حمر العين رزيقة

تحت إشراف:

د. بلجوهر خالد

لجنـــــــة المناقشـــــــــة

الأستاذ (ة)	الرتبة	الصفة
شامي بن سادة	أستاذ محاضر أ	رئيسا
بلجوهر خالد	محاضر أ	مشرفا ومقررا
حسني خيرة	أستاذة محاضرة ب	مناقشة

السـنة الجـامعية : 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي نوّر دربنا بالعلم والمعرفة ووفقنا لإنجاز هذا العمل، كما نتوجه بجزيل الشكر إلى كل من ساعدنا على إنجازها.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف بلجوهر خالد الذي منحنا الوقت للإشراف على هذه المذكرة، وما قدمه لنا من تعليمات وإرشادات.

كما يشرفنا أن نتقدم بالشكر إلى الأستاذ كرطالي نور الدين على ما قدمه لنا من نصائح لإنجاز هذه المذكرة.

كما نشكر الأستاذ الدكتور في الإقتصاد حبيب سيف على كل معلومة أعانتنا

كما نتقدم بالشكر إلى كل العاملين غير الرسميين على كل المعلومات المقدمة من طرفهم الخادمة لعملنا.

كما نتقدم بالشكر إلى كل الأساتذة الأفاضل على كل معلومة قدموها لنا خلال المشوار الدراسي،

أتوجه بشكرخاص إلى الطالبة بن سعيد كريمة على وقوفها بجانبي طيلة 5سنوات الجامعيةخاصة في إنجاز المذكرة.

الإهـــداء

قال الله تعالى: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّاإِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾

أولا: أشكر المولى عز وجل على نعمه الكثيرة وخاصة العقل والصحة والعافية فالحمد والشكر لله عز وجل.

كما أنني أهدي ثمرة جهدي إلى والدي، وخاصة أمي التي كانت سندي وقدوتي ومصدر لقوتي، وإلى إخوتي وجميع أسرتي.

إلى كل من علمني حرفا من الحروف الأبجدية.

إلى كل من منحوني السعادة الأبدية.

إلى كل أساتذتي من الإبتدائية إلى النهاية الجامعية.

إلى كل قريب أو بعيد أعانني ولو بالأدعية.

إلى كل من مد لي يد العون في المذكرة النهائية.

شيماء

الإهداء

الحمدلله حمدا كثيرا حتى يبلغ الحمد منتهاه،

والصلاة والسلام على أشرف مخلوق أناره الله بنوره واصطفاه .

من منطلق قول الرسول صلى الله عليه وسلم "لا يشكر الله من لا يشكر الناس" وتطبيقا لهذا الحديث الشريف أتوجه بخالص شكري:

إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفه "والدي الغالي".

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها، واحتضنني قلبها قبل يديها، وسهلت لي الشدائد بدعائها إلى القلب الحنون "والدتي الغالية".

من أحاكت جروح قلبي بدموع عيونها...بلسمي الشافي من كل أوجاع الحياة ...جدتي الغالية.

اللواتي أمسكن بيدي حين توقفت الحياة عن مد يدها لي...أخواتي الغاليات"أحلام،أم هاني،فتيحة،نور الهدى،حمدة".

وعزي في هذه الحياة حماه المولى لقلبي ورعاه...أخي الحبيب.

من تمنوا لي الخير سرا أو جهرا ،الى كل من أرسل لي نواياه الطيبة...الذي كان سندا وداعما ومؤيدا لي في كل لحظة.."بومدين"شكرا من القلب.

من شاركوني الألم والأمل..النجاح والفشل..أصدقائي الأوفياء شهيناز،شيماء،كريمة.

أقول لهم هذه الحياة بدونكم لاشيء ومعكم تكون، وبدونكم تصبح لاشيء.

إلى كل الزملاء والأحبة في كل مكان.

رزيقة

فهرس المحتويات

الإهداء.....

شكر وتقدير.....

فهرس المحتويات .....

قائمة الجداول.....

قائمة الأشكال.....

ملخص الدراسة.....

مقدمة.....أ

الفصل الأول: الإطار النظري والتصوري للدراسة

تمهيد.....05

1. أسباب اختيار الموضوع.....07

2. أهمية الموضوع 07

3. أهداف الدراسة.....07

4. الإشكالية.....08

5. فرضيات الدراسة.....10

6. المفاهيم الإجرائية للدراسة.....11

7. الدراسات السابقة.....16

8.المداخل النظرية 27

خلاصة.....37

الفصل الثاني: سوسيولوجيا العمل غير الرسمي وسوسيولوجية التنمية ورأس المال

تمهيد.....39
أولا: سوسيولوجيا العمل غير الرسمي 40
1.مفهوم العمل.....40
2.أنواع العمل.....40
3.أهداف العمل.....
4.سوق العمل كمدخل للعمل غير الرسمي.....41
5.تجزؤ سوق العمل.....41
6.سوق العمل غير الرسمي.....42
ثانيا:العمل غير الرسمي.....42
1.مفهوم العمل غير الرسمي.....42
2.تاريخ وتطور العمل غير الرسمي.....43
3.العمل غير الرسمي النشاط الأكثر بروزا.....45
4.أنواع العمل غير الرسمي.....46
5.أسباب العمل غير الرسمي.....47
6.خصائص العمل غير الرسمي.....47
7.القطاعات غير الرسمية الأكثر انتشارا في الجزائر.....48
8.أثار العمل غير الرسمي.....49
9.الآليات والسبل لمعالجة العمل غير الرسمي في الجزائر.....50
10.العمل غير الرسمي والتنمية.....51
ثالثا:سوسيولوجيا التنمية ورأس المال.....52
أولا:التنمية.....52
1.مفهوم التنمية.....52
2.أنماط التنمية.....52
3.عناصر التنمية.....53
4.أهداف التنمية.....54

ثانيا:رأسمال.....55
1.لمحة تايخية.....55
2.مفهوم رأس المال.....55
3.أنواع رأسمال.....56
4.عناصر رأسمال.....57
5.خصائص رأسمال.....57
6.وظائف رأسمال.....58
7.الصيغة العامة لرأس المال وتناقضاتها.....58
8.تكوين رأس المال.....59
9.رأس المال عند ابن خلدون.....60
10.رأس المال بين كارل ماركس وبورديو.....61
11.آثار رأس المال.....61
رابعا:رأس المال المادي.....62
1.مفهوم رأس المال المادي.....62
2.مفاهيم حول رأس المال المادي.....62
3.أنواع رأس المال المادي.....63
4.أهمية رأس المال.....63
خلاصة 65

الفصل الثالث: الإطار الميداني للدراسة

تمهيد.....67
أولا:الإجراءات المنهجية للدراسة.....68
1. مجالات الدراسة.....68
2. منهج الدراسة.....69
3. أدوات جمع البيانات.....70
4. عينة الدراسة وكيفية اختيارها.....71

ثانيا:الجانب الميداني للدراسة.....73
1.عرض البيانات الميدانية.....73
عرض المقابلات.....74
التحليل العام للمقابلات.....95
2.مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات والدراسات السابقة.....99
2.1مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات.....99
2.2مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة.....100
ثالثا:الإستنتاج العام.....101
خاتمة.....
103

قائمة المصادر

والمراجع.....105
الملاحق.....110

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	جدول يحوي البيانات الشخصية للمبحوثين	73
2	جدول يوضح شبكة الملاحظة	97

فهرس الأشكال:

الرقم	فهرس الأشكال	الصفحة
الشكل رقم (01)	يوضح هيكل سوق العمل في الجزائر	**41**
الشكل رقم(02)	صور لباعة على الرصيف	**114**

مقـــدمة

مقدمة:

إن تنامي دور الدولة في الحياة الإقتصادية وتعاظم المسؤوليات الملقاة على عاتقها خاصة فيما يتعلق بتنظيم الأنشطة الاقتصادية وبناء السياسات التنموية الهادفة ساهم في ظهور نوع آخر من الاقتصاد لا يعترف بالإجراءات التنظيمية، والقوانين المفروضة من طرف الدولة، تمارس أنشطته في الخفاء وبسرية تامة في ظروف أقل ما يقال عنها أنها لا تحترم شروط العمل .

تفسر طبيعة العمل في الدراسات الأنثروبولوجية على مستويين أساسيين هما: الإطار الرسمي للعمل الذي يكون فيه الفرد ملتزما ومنضبطا اتجاه الدولة والمجتمع، والإطار غير الرسمي الذي يخلو من القوانين.

ترتكز أطروحات التنقيب العلمي السوسيولوجي في تسير ظاهرة العمل غير الرسمي على طبيعة النظم الاقتصادية السائدة، وطبيعة الدولة، والأصول الاجتماعية للأفراد، لأن التقديرات الحديثة حول العمل غير الرسمي تقر بأن أغلب مقتحمي هذا المجال هم من أصول اجتماعية وطبقات مالية بسيطة، تكون نتيجة خلل وظيفي.

وقد ازداد الإهتمام بدراسة ظاهرة العمل غير الرسمي أو الاقتصاد غير الرسمي في العقود الأخيرة، واختلفت المفاهيم حوله وتعددت المصطلحات والتسميات المطلقة عليه نذكر منها على سبيل المثال: مصطلح الإقتصاد الخفي، الإقتصاد الموازي، الإقتصاد الأسود، الإقتصاد غير المنظم، السوق الموازي، وقد اهتم دارسي هذه الظاهرة بالبحث في مختلف الأسباب والعوامل التي أدت إلى ظهور ظاهرة العمل غير الرسمي وتوسيع رقعته.

وتتضح أهمية العمل غير الرسمي من ناحية أخرى في مساهمته في الناتج الإجمالي للبلدان النامية، على الرغم من صعوبة التوصل إلى تقديرات دقيقة لمساهمة العمل غير الرسمي في الناتج الداخلي الخام، بسبب التباين وتعذر الإحاطة بجميع المعطيات اللازمة نظرا إلى طبيعة أنشطته، ووفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية، فإن مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج الداخلي الخام تتراوح مابين 5بالمئة و35بالمئة للعديد من البلدان النامية.

وعلى الرغم من ذلك ترجع أهمية العمل غير الرسمي في الدول إلى قدرته الكبيرة على خلق فرص العمل، الأمر الذي يساعد في التخفيف من حدة الضغوط الإقتصادية والإجتماعية، إنه من الملاحظ في هذا القطاع وجود فئة الشباب البطال ومزاولتهم للأنشطة غير الرسمية، دفعتهم الحاجة إلى العمل داخل هذا القطاع، الذي له آثار سلبية المتمثلة في عدم صحة البيانات وضياع حقوق العاملين، رغم السلبيات إلا أنه يتميز بالإيجابيات أهمها: التنمية بأنواعها خاصة الاقتصادية المتمثلة في تنمية رأس المال، والمساهمة في القضاء على البطالة، والتخلص من الفقر، وإشباع حاجات الأفراد، ورسم طريق الثروة مثل: بيع الأرصفة، الرصيف الذي هو مخصص للمشاة استغله اليوم بعض التجار الباعة المتجولون باختلاف التركيبة الإجتماعية لعرض السلع بطريقة غير رسمية وهذا هروبا من البطالة وتنمية المال.

وتأسيسا لما ذكر سابقا تحاول الدراسة الراهنة المتعلقة "بالعمل غير الرسمي وإشكالية تنامي رأسمال" وتشخيص الواقع الفعلي في شارع نهج بودي سليمان بتيارت، ولتحقيق هذا المسعى انقسمت هذه الدراسة لى ثلاثة فصول جاءت كالتالي:

الفصل الأول:الإطار المنهجي للدراسة تم فيه عرض أسباب اختيار الموضوع، أهمية الموضوع، أهداف الدراسة، إشكالية الدراسة، فرضيات الدراسة، مفاهيم االدراسة، الدراسات السابقة، النظريات السوسيولوجية للموضوع.

الفصل الثاني:تم فيه عرض التراث النظري لمتغيرات الدراسة.

الفصل الثالث:الإطار الميداني للدراسة تم فيه عرض الإجراءات الميدانية للدراسة من مجالات الدراسة، المنهج، أدوات جمع البيانات الميدانية، العينة وكيفية اختيارها، مع عرض وتحليل نتائج الدراسة الذي يضم عرض وتحليل البيانات الميدانية ومناقشة وتحليل النتائج في ضوء فروضها وضوء الدراسات السابقة، الإستنتاج العام في ضوء الفرضية الرئيسية .

وأخيرا الخاتمة والتطرق إلى أهم الحلول والتوصيات.

الفصل الأول: الإطار النظري والتصوري للدراسة

تمهيد

1. أسباب اختيار الموضوع

2. أهمية الموضوع

3. أهداف الدراسة

4. الإشكالية

5. فرضيات الدراسة

6. المفاهيم الإجرائية للدراسة

7. الدراسات السابقة

8. النظريات السوسيولوجية

خلاصة

تمهيد:

يلعب العمل غير الرسمي دورا كبيرا في سوق العمل، وفي تنمية رأس المال، ومواجهة البطالة هذا يتطلب تحقيق اهتمام به من متابعة ومن التخطيط، وفي هذا طرحنا إشكالية الدراسة المتضمنة العمل غير الرسمي وإشكالية تنامي رأس المال، وتطرقنا أيضا في هذا الفصل إلى أهمية وأهداف الدراسة، وأهم المفاهيم المرتبطة بالموضوع.كماسنحاول في هذا الفصل التعريف بالأبعاد النظرية للمتغيرات، إذ سنتطرق إلى أهم الدراسات المرتبطة بالعمل غير الرسمي، وأهم النظريات المفسرة للعمل غير الرسمي، وأهم نظريات التنمية ورأس المال.

1. أسباب اختيار الموضوع:

- الاطلاع على الموضوع والتعرف على أبعاده ونظرياته.
- الرغبة في التعرف على الأسباب التي دفعت إلى هذا النوع من العمل.
- قلة الدراسات النظرية والميدانية حول هذا الموضوع.
- ارتفاع عدد الأفراد المتجهين نحو العمل غير الرسمي.
- الكشف عن الصعوبات والمعاناة التي يواجهها هؤلاء الشباب.
- ارتفاع الظاهرة خاصة بعد ظهور منحة البطالة.
- العمل الوحيد الذي يشمل جميع الفئات (الأطفال، الشباب، الكهول).
- مدى تأثير هذا العمل على الدولة وعلى اقتصادها.
- محاولة تحفيز الدولة للتوصل لحلول تخص هذا العمل.

2. أهمية الدراسة:

- تستمد هذه الدراسة رصيد معرفي وعلمي يساهم في إثراء الجانب النظري من جهة، والجانب الميداني من جهة أخرى، مع الاهتمام بالعنصر البشري المساهم في تنمية رأس ماله من خلال العمل غير الرسمي.
- على غرار ولايات الجزائر فإن ولاية تيارت شهدت ارتفاع لهذه الظاهرة، وبالتالي فهي في حاجة لمثل هذه الدراسات التي ربما ستعطي مقترحات وتساعد على معالجة المشكلات المرتبطة بتوجه الأفراد نحو العمل غير الرسمي، ومحاولة القضاء على البطالة، ويكتسب موضوعنا أهمية كبيرة من خلال الجانب الميداني والنتائج المتوصل إليها.

3. أهداف الدراسة:

- البحث في إشكالية تنامي رأس المال.
- الوصول إلى التعريف بالعمل غير الرسمي كونه الحل الوحيد للبطالة.
- توضيح أهمية العمل غير الرسمي باعتباره عامل يساعد الأفراد على تنمية رأس مالهم.
- التحقق من صحة الفرضيات المصاغة.
- البحث في الموضوع من خلال الإجابة على التساؤلات المطروحة نظريا ومبدئيا.

- التعرف على مدى تأثير العمل غير الرسمي على التنمية.

- بناء إطار مفاهيمي ونظري لمشكلة البحث المتعلقة بالعمل غير الرسمي وتنامي رأس المال.

4. الإشكالية:

وجود الإنسان في العالم الخارجي يتطلب وجود العمل الذي يضمن بقاءه واستمراره، فهو ليس مجرد خيار تفاضلي بل هو ضرورة معيشية تحقق له التطور والنمو، وتساعده على بناء نفسه وتطويرها من كل النواحي، وهذا البناء لا يتم إلا بالعمل، والجانب المهم في موضوعنا هذا هو العمل في وجهه الاقتصادي كقيمة حضارية ساهمت في تطوير الفرد والمجتمعات والأمم، وانعكست على الحياة الإجتماعية للإنسان بدء بتفعيل دوره في تنمية شخصيته ومجتمعه وقوة تأثيره على شبكة العلاقات الإجتماعية، والتماسك المجتمعي ودوره التاريخي والعميق في مواجهة الفقر والبطالة، فالشخص العامل يكون أقوى في كل شيء، لأنه يملك عملا يحقق ذاته، ويساعده على النمو والتطور غير أنه وفي ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي أصبحت تتخبط فيها المجتمعات المعاصرة، وبالأخص تلك التي تعاني ظروفا اقتصادية واجتماعية غير مستقرة، وفي أحسن الأحوال لا يمكننا وصفها حتى بالمقبولة، تذبذب سوق العمل اختل أمام وضع أقل ما يقال عنه أنه أصعب، والخيارات فيه تكاد تكون معدومة خاصة أمام ضغط الأزمات والإنعكاسات الإقتصادية من جهة، والضغط الديمغرافي الرهيب من جهة أخرى، فقد ولدت كل هذه التحولات حالة من اللاستقرار واللاتوازن على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي، فرضت تحديات جديدة خاصة بالنسبة للمجتمعات النامية، التي تعاني شعوبها بطالة حادة تزيد من تأزم وضعيتها الاجتماعية في ظل بطء وتيرة النمو ونقص مصادر الإيرادات.

على الرغم من عديد الإجراءات والآليات التي تبنتها هذه الدول التي تعاني من مشاكل اقتصادية كدول العالم الثالث (الجزائر بشكل خاص)، لغرض كسب هذه التحديات كحلول تمكنها من التموقع في المكان الصحيح من حركة التنمية، وكذا تحرير طاقاتها، من خلال تبني بعض الآليات التي كانت تعول عليها في استثمار الطاقات الكامنة، غير أن الوضع لم يتحسن كثيرا، وهذه السياسات لم تصمد طويلا أمام عواصف الأزمات المالية الاقتصادية التي مست هزاتها الارتدادية سوق العمل، وعملت على زعزعته، وقلب توازنه، والنتيجة الأبرز والأخطر كانت على مستوى البطالة التي ما زالت في ارتفاع يصعب التحكم فيها، فبعد عجز القطاعات الحكومية عن استيعاب الوافدين الجدد واقعيا، انتشر شعور عام لدى الفئات العاطلة عن العمل بحدة المشكلة الاقتصادية في المجتمع الجزائري، هذا الشعور تولد عنه نوع من القدرة على مواجهة هذه المشكلة باستراتيجيات معينة تساهم في فك الحصار عن طموحاتهم، ولما لا دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وذلك بتبني قيم جديدة تجاه العمل، وتحفزهم على

البحث بطريقة مستقلة عن فرص جديدة لضمان الدخل المادي من خلال استثمار جهودهم، لكن ما يطرح علامات استفهام كثيرة هنا هو تداعيات هذا العجز على سوق العمل بشكل، مباشر يجعلنا أمام سياقات بحثية متشابكة تدور حول محورين لابد من الربط بينهما الأول: هو محور التشغيل بأبعاده العمل والبطالة، والثاني هو تنامي رأس المال وبواعث استفحاله في وسط فئة عريضة من القوة العاملة، ولعل التساؤل هنا يبرز حول تداعيات مختلف هذه السياسات الاقتصادية على الجبهة الاجتماعية، وليس هناك موضوع إقتصادي أكثر صلة بالجبهة الإجتماعية من مسألة الشغل التي تمثل نقطة تجتمع عندها اهتمامات الإقتصاديين وعلماء الاجتماع، وتشكل في كثير من الأحيان قضية بأبعاد سياسية، فما بالك لو كانت هذه المسألة تمس شريحة حيوية في المجتمع وتشكل العنصر الغالب عليه.

فثنائية الفرد والشغل تعد مسألة جوهرية في الدراسات السوسيولوجية، لكن ماذا لو تم التعرض لها في سياق آخر وبإقحام متغير جديد يشمل الحديث عن ظاهرة تعد من إفرازات نقص التشغيل أو عجزه عن تلبية الطلب المتزايد على العمل، تتمثل في ظهور أنشطة موازية أو سوق عمل موازي شغل عددا يصعب تحديد حجمه من القوة العاملة.

ومن بين مظاهر انتشار العمل غير الرسمي مدى تنامي الأسواق الغير نظامية والأعمال الغير رسمية في مختلف تجلياتها، وكذا حركة رؤوس الأموال خارج الأطر الاقتصادية التي تنتهجها الدولة، ومن بين أبرز المظاهر المثيرة للتساؤل ذلك النمو الرهيب للبطالة، وتراجع عدد الأجراء، ما زالت تثير التأويلات بين كونها تساعد في النمو الاقتصادي أو تثبطه، تتمثل هذه الظاهرة في الأنشطة الاقتصادية الموازية أو غير الرسمية التي أصبحت تشكل جزءا من المشهد الاقتصادي، والتي جاءت كنتيجة حتمية لتراجع التشغيل، غير أن لب الإشكالية هنا لا يقف عند حدود أسباب فشل هذه السياسات، وإنما في مخلفاتها على سوق العمل، تتمثل هذه الظاهرة في الأنشطة غير الرسمية التي أصبحت تشكل جزءا من المشهد الاقتصادي، والتي جاءت كنتيجة حتمية لتراجع التشغيل، مما استدعى طرح استفسارات حول حركة رؤوس الأموال، ومدى مساهمتها في التنمية ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتجيب عن الإشكال الآتي:

التساؤل المركزي:

هل إنتشار العمل غير الرسمي بديل للشغل أم طريق للثروة؟

التساؤلات الفرعية:

- ما طبيعة العلاقة بين العمل غير الرسمي ورأس المال؟

-كيف تستغل التركيبة الإجتماعية لباعة الأرصفة العائد في ظل غياب الضرائب؟

5. فرضيات الدراسة:

1.5 الفرضية العامة:

إنتشار العمل غير الرسمي هروبا من البطالة.

2.5 الفرضيات الجزئية:

-توجدعلاقة تنمية بين العمل غير الرسمي ورأس المال المادي.

-تستغل التركيبة الإجتماعية لباعة الرصيف العائد في الإدخار والإستثمار.

6-المفاهيم الإجرائية للدراسة:

6-1-العمل:

6-1-1مفهوم العمل:

إن العمل هو الأداة والوسيلة الأولى لمحاربة الفقر وهو الطريقة الأولى في جلب الثروة، وبالتالي فإن الفرد يستطيع بواسطة عمله أن يجني أجر أو ربحا يغطي حاجته أو حاجة أسرته.[1]

أ- عرف العمل لغويا :كما جاء في القاموس" المهنة" و"الفعل" وجمعه أعمال، وأعمله واستعمله غيره، واعتمل عمل بنفسه.ولغة: المهنة، والفعل عن قصد.

6-1-2 المفهوم الإصطلاحي:

هو ما يقوم به الإنسان من نشاط إنتاجي في وظيفة أو مهنة أو حرفة. وهذا يبين لنا ركني العمل الأساسيين:

النشاط، والإنتاج، فالنشاط هو لب العمل سواء كان جسديا أو ذهنيا.[2]

فالإقتصاديون الغربيون مثل "**أدم سميث**" "**ريكاردو دافيد**" يرون بأن العمل البشري مصدر قيمة للأشياء والخدمات.[3]

ويتكون عرض العمل من:

[1] رشيد حيمران:" مبادئ الإقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام"، دار هومه، الجزائر، 2003، ص 51.

[2] بلال خلف السكارته: "أخلاقيات العمل"، ط10، دار المسيرة، عمان، 2008، ص 28.

[3] عماد لعلاوي: "مفهوم العمل لدى العمال وعلاقته بدافعيتهم في العمل الصناعي من خلال الحوافز المادية"، تخصص علم النفس العمل والتنظيم، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري-قسنطينة، 2012، ص 18.

1- **أصحاب العمل**: الذين يريدون نشاطا اقتصاديا معينا لحسابهم الخاص ويشغلون آخرين تحت إدارتهم.

2- **العاملون لحسابهم**: وهم الذين يديرون نشاطا اقتصاديا معينا لحسابهم الخاص دون أن يقوموا بتأجير آخرين.

3- **الأجراء**: وهم الذين يعملون في الأنشطة العامة أو الخاصة، لقاء أجر أو راتب معين.

4- **العمال العائليون**:وهم الذين يقومون بالعمل تحت إدارة أحد أفراد العائلة بمقابل أو بدون مقابل[1].

6-1-3المفهوم الإجرائي للعمل: هو كل جهد فكري أو فني أو عضلي يبذله الإنسان من أجل الحصول على أجر معين وتحقيق منفعة اقتصادية.

6-2 سوق العمل:

6-2-1مفهوم سوق العمل :

أ-لغة: عرف في معجم العلوم الاجتماعية بتنظيم يتم بمقتضاه الاتصال الوثيق بين المشترين والبائعين اما مباشرة واما عن طريق الوسطاء، وبحيث تؤثر الأسعار السائدة في جزء من السوق في الأسعار التي تدفع في الأجزاء الأخرى مما يترتب عليه وجود تجانس في أسعار السلعة الواحدة ويقال سوق العمل للمكان الذي يبحث فيه الأعمال عن العمال، والذي يبحث فيه العمال عن العمل.[2]

6-2-2-اصطلاحا:

يعني سوق العمل توفر عدد من البائعين والمشترين للعمل، ويكون الطلب على العمل من قبل أرباب الأعمال وملاك الأراضي وأصحاب رؤوس الأموال.[3]

فسوق العمل هو:المؤسسة التنظيمية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، بمعنى أنه يتم فيها بيع خدمات العمل وشراؤها، وبالتالي تسعير خدمات العمل، ويمتاز سوق العمل بعدد من الخصائص، من بينها أن خدمات العمل تؤجر ولا تباع، ولا يمكن فصلها عن العامل، وظروف العمل لا تقل عن السعر (الأجر) في تفسير قرارات العرض والطلب والحركة.[4]

---

[1] كامل علاوي القتلاوي:"حسن اللطيف الزبيدي، الإقتصاد الجزئي"، د.ط،دار المناهج، عمان، 2010، ص 142-143.

[1] أحمد زكي بدوي: "معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية"، بيروت، لبنان، مكتبة لبنان، 1982، ص258.

[3] رشيد حمران: "مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام"، دار هومة، الجزائر،2003، ص74.

[4] الحاج حسين:" مؤشرات سوق العمل "مجلات أهداف جسر التنمية، العدد16 ،2003.

ويعرف أيضا: بالعلاقة بين المشترين والبائعين لخدمات العمل، أي مكونات سوق العمل المتمثلة في البائع والمشتري، فالبائع هو العامل الذي يرغب في تأجير خدماته، والمشتري هو صاحب المنشأة الذي يرغب في الحصول على خدمات العمل.

ويعرف أيضا: بأنه الآلية التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور والتوظيف (أي تفاعل قوى العرض والطلب على خدمات العمل).[1]

6-2-3المفهوم الإجرائي لسوق العمل:

هو المكان الذي يلتقي فيه البائع والمشتري، تميزه خاصية العرض والطلب، وفيه تتواجد الفئات النشطة الراغبة في العمل.

6-3 القطاع غير الرسمي:

6-3-1 مفهوم القطاع غير الرسمي:

عرفه Keith Hart بأنه: وسيلة لتحقيق الأنشطة التي تتميز بسهولة المدخلات،استخدام الموارد التي تعود ملكيتها للأسرة، تقوم بعمليات ذات الأحجام الصغيرة، كما تعتمد على تكنولوجيا مرنة كثيفة عنصر العمل، إضافة إلى المعرفة المحصل عليها بعيدا عن النظام المدرسي الرسمي، كما يتم تصريف المنتجات في أسواق حرة وتنافسية.[2]

يقوم تعريف القطاع غير الرسمي على تعريفين هما: الوصفي والتطبيقي، فالتعريف الوصفي هو: ذلك التعريف الذي يرتكز على الخصائص والسمات للقطاع غير الرسمي وأهمها صغر حجم العمالة، وأما التعريف التطبيقي هو: الذي يميل إلى الاعتماد على المعايير الرسمية في تحديد نوعية النشاط مثل: إقتصاد السجل التجاري، عدم الإلتزام بسداد الضرائب، وعدم التأمين الإجتماعي للعمال وعدم وجود دفاتر منتظمة ومحاسبة في المؤسسات.[3]

[1] زكريا حرفي: "أثر الدعم على سوق العمل في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، جامعة محمد خيضر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة،2020، ص 615.

[2] بولقواس سناء،"الاقتصاد غير الرسمي و العمل اللائق في الجزائر: دراسة في التأثير ومتطلبات التجسيد"، المجلد3، العدد7، خنشلة،2019 ص133.

[3] محمد خليفة، محمد لمين هيشور،"عمل المرأة في القطاع غير الرسمي" مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، مجلد 11ع1، قسم علم الاجتماع، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر،وهران2، 2022، ص63.

يقصد بالقطاع غير الرسمي كل: نشاط يمارس بصفة غير قانونية وهنا تأتي أهمية تحديد الشروط لما هو غير منظم، حيث أن النشاط غير القانوني يكون إما ممنوعا أو إما نشاطا غير ممنوع، ولكن يمارسه صاحبه بدون ترخيص.[1]

ويتميز القطاع غير الرسمي بسهولة الالتحاق به، والاعتماد على الموارد المحلية، وملكية الأسرة للمشروعات، والصناعات الصغيرة، واكتساب المهارات من خارج نطاق التعليم الرسمي والأسواق غير المنظمة.[2]

6-3-2 التعريف الإجرائي للقطاع غير الرسمي:

هو ذلك الفضاء أو المجال الذي تمارس فيه مجموعة من الأنشطة بعيدا عن الدولة، وبصفة غير قانونية مثل: أماكن التجارة غير الشرعية أو العمل غير الرسمي.

6-4 مفهوم التنمية:

6-4-1مفهوم التنمية:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت التنمية شعارا يرفع في كل مناسبة، حيث أصبح هذا الموضوع اهتمام الباحثين والعلماء من مختلف فروع العلوم والمعرفة، فالتنمية لا تنتمي لفرع واحد من فروع المعرفة الإنسانية التي تعمل في ميدان واحد، بل تهتم بها كثير من المهن منها: مهنة الخدمة الاجتماعية.[3]

عرفها هيجينز: بأنها عملية استثمار انساني تتم في التعليم، المجالات أو القطاعات التي تمس حياة البشر مثل: الصحة العامة، الإسكان، الرعاية الاجتماعية.[4]

الفكر الإقتصادي الغربي الذي عرف التنمية بأنها العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن، أما التيار الآخر فقد تمثل بدول العالم الثالث، وعرف التنمية على أنها: العملية الهادفة

[1] بودلال علي،: القطاع غير الرسمي في سوق العمل في الجزائر"، دراسة تحليلية تعميمية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد3، جامعة تلمسان،الجزائر3،ص63.

[2] وجدي شفيق عبد اللطيف:"علم اجتماع الحضري والصناعي"،ط1، دار الإسراء ،برج الصفابح ،جامعة طنطا،2007نص174.

[3] رشاد أحمد عبد اللطيف: "التمنية الاجتماعية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية"، الطبعة الأولى، الناشر دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2010، ص6.

[4] جيلالي بن أحمد: "واقع التنمية الاجتماعية في الجزائر"، ط1، ألف للنشر والتوزيع، الأردن، 2022، ص22.

إلى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية اجتماعية يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها المساواة، وتزول بالتدرج مشكلات البطالة والفقر والجهل والمرض.[1]

وهناك من عرفها على أنها: تغير بعض الظروف القائمة بما في ذلك ظروف فرد معين أو ظروف موقف مادي معين حتى ولو كان التغير لا ينطوي على نمو حاسم وشامل ومستمر (أي دون أن ينطوي على مفهوم الدينامية الاجتماعية).[2]

6-4-2 التعريف الإجرائي للتنمية:

تشير التنمية إلى عملية التطور التي تمس الفرد،كما أنها تتخذ أشكالا متمثلة في التنمية الاقتصادية والفكرية والسياسية، هدفها: القضاء على الظواهر وتحقيق الأمن والاستقرار والازدهار.

6-5 مفهوم البطالة:

6-5-1 مفهوم البطالة:

تعتبر البطالة من المصطلحات الشائع استخدامها قديم الأزل وعلى الرغم من الاعتقاد بأنها أصبحت من المواضيع العلمية التي استهلكت بحثا وتحليلا، إلا أنها مزالت تتربع على قمة جبال المشاكل الراسخة على النطاق المحلي والعالمي، فالبطالة تحدث في حالة وجود خلل في سوق العمل أو في نشاط وأداء رواده، فقد أوضحت إحدى الدراسات أنها اختلال جانبي بين الطلب على العمل من ناحية، والمعروض منه في سوق العمل من ناحية أخرى.

عرفت البطالة حسب المعاجم الحديثة المنجد في اللغة العربية و الإعلام بأنها: التعطيل والتفرغ من العمل "تعطل وتفرغ إذا هو بطال ".

6-5-2مفهوم البطالة إصطلاحا:

ومن هنا ينبثق التعريف الاصطلاحي، فقد عرفتها منظمة العمل الدولية (**LLO**) بأنها: حالة الفرد العاطل عن العمل والقادر عليه والراغب فيه، ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى.[3]

هناك أنواع كثيرة للبطالة، يذكر منها البطالة المقنعة، البطالة الاحتكاكية و البطالة الاختيارية....الخ [1]

---

[1] عماد السخن:"التخطيط المالي للتنمية الاقتصادية"، ط1، أمجد للنشر والتوزيع، أردن، 2015 ، ص9.

[2] محمد محمود الجوهري:"علم اجتماع التنمية"، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010، ص139.

[3]طارق عبد الرؤوف محمد عامر، ايهاب عيسى المصري، "البطالة مفهومها، أسبابها، خصائصها"، ط1، دار العلوم لنشر والتوزيع، مصر،2017 ، ص12-13.

هناك تعريف آخر ينص على أن البطالة هي: عدم توفر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه نظرا لحالة سوق العمل، وتحدد البطالة بنسبة المتعطلين إلى مجموع الأيدي العاملة. [2]

6-5-3المفهوم الإجرائي للبطالة:

هو كل شخص راغب في العمل وباحث عنه لكن لم يجده.

6-6-1 مفهوم العمل غير الرسمي:

- وفقا لقرار مؤتمر العمل الدولي الخامس عشر يعرف القطاع غير الرسمي بأنه: جميع الأنشطة الصغيرة المستقلة، مع أو بدون عمال بأجر، والتي يتم تنفيذها بمستوى منخفض من التنظيم والتكنولوجيا، بهدف رئيسي يمثل في خلق فرص العمل والدخل.[3]

العمل غير الرسمي أو العمل الخفي هو العمل غير المعلن عنه، والذي يتمثل في عدم الإعلان عن توظيف شخص بأجر لدى المصالح الإدارية والاجتماعية المعنية لذلك يعتبر جريمة.[4]

6-6-2التعريف الإجرائي للعمل غير الرسمي:

هو مجموعة الأنشطة التي يمارسها الفرد بعيدا عن القانون، وتشمل مختلف الأنواع الاجتماعية، ولا تحتوي أي شروط .

6-7-1مفهوم رأس المال:

أ- المفهوم اللغوي:

فمن الناحية الفلسفية أطلق رأس المال المعنيين الآتيين :

1- يطلق رأس المال على كل ثروة من جهة ماهي جالبة لصاحبها دخلا، والمقصود بالدخل هنا الزائد والأرباح...الخ .

2- ويطلق رأس المال أيضا على كل ثروة من جهة ماهي معدة لإنتاج ثروات أخرى .[1]

---

[1] علي عبد الرزاق جلبي: "علم الاجتماع السكان"، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011، ص358.

[2] أنوار حافظ عبد الحليم، "مشاكل البطالة والإدمان"، بدون طبعة، الناشر مؤسسة شابا الجامعة، الإسكندرية،2008، ص14.

[3] Hassiba Gherbi, caractéristique et déterminants de l'emploi informel féminin en Algérie, le cas de la wilaya de bejaia, dans mondes en développement 2014 / 2(n2 166p45.

[4] القانون رقم 16- 1 المؤرخ في 6 مارس 2016م، يتضمن التعديل الدستوري(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016م، المتعلق بالتصريح بعقد العمل.

6-7-2التعريف الإصطلاحي لرأس المال:

-يقصد به جميع العناصر التي يتم إنتاجها بواسطة الإنسان من أجل استعمالها في عمليات إنتاجية لاحقة، وما يصنعه الإنسان إما يكون سلع استهلاكية، والنوع الثاني سلع رأسمالية، أو سلع استثمارية.[2]

-يرى نالين أن رأس المال يتشكل من استثمار الموارد في إطار السوق، طلبا للحصول على عائدات محددة، وعلى هذا النحو يتشكل رأس المال الذي يشير إلى مجموعة الموارد يتم استثمارها وتعبئتها للحصول على الربح .[3]

6-7-3التعريف الإجرائي لرأس المال:

هو مجموعة الثروات والموارد الاقتصادية التي يملكها الإنسان، ويستغلها في إنتاج ثروات أخرى من خلال الادخار والاستثمار وقد يكون نقود أو أصول ثابتةكالمباني.

6-8البائع على الرصيف:

6-8-1المفهوم الإصطلاحي للباعة على الرصيف:

-هو عبارة عن مؤسسة صغيرة مستقلة من الناحية النظرية، لكن من الناحية العملية مرتبط بشبكة سوسيو-إقتصادية – معقدة تشمل المزودين والمنافسين، الزبائن، المقرضين، المزودين بالتجهيزات، والسلطات المحلية، مجموعة كبيرة من المؤسسات العامة والخاصة.[4]

6-8-2المفهوم الإصطلاحي لباعة الرصيف:

هو فضاء غير رسمي يستغله الفرد لبيع منتجاته مقابل مبلغ معين، وهروبا من البطالة.

7_ الدراسات السابقة:

أولا:الدراسة المتعلقة بالعمل غير الرسمي وإشكالية تنامي رأس المال:

[1] جميل صليبيا:"المعجم الفلسفي"، دار الكتاب للنشر والتوزيع، لبنان، ص603 .

[2] محمود عبد الكريم ارشيد:" النظريات الاقتصادية المؤثرة في النشاط الاقتصادي"، دار النفائس، الأردن، 2011، ص61 .

[3] خالد كاظم أبو دوح: مفهوم رأس المال الديني، -مقاربة نظرية-المجلة الاجتماعية القومية، المجلد51، العدد 3، جامعة سوهاج، 2014، ص140.

[4] درويش محمد، "آليات التعامل في السوق غير الرسمي في الجزائر"، مجلة الفكر، العدد1، غليزان، 2022، 140،155.

7-1: دراسة دحماني محمد أدريوش: إشكالية التشغيل في الجزائر، محاولة التحليل، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر، بلقايد، تلمسان، 2012/ 2013.

- **أهداف الدراسة:**

- تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحليل إشكالية التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1980-2010.
- اختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي الحقيقي ومعدلات التشغيل خلال الفترة 1990-2000.
- تقدير العلاقة بين الطلب على العمالة والنمو الاقتصادي مكون النمو باستخدام طريق الإنفاق خلال الفترة 1980-2009.
- سوف نعمل في الأخير على تحديد أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وأهم المتغيرات الديموغرافية على التغير في معدلات البطالة، بالإضافة إلى تقدير العلاقة بين معدل البطالة من جهة وكل من المتغيرات الاقتصادية الكلية من جهة أخرى. وذلك بالاعتماد على عدد من المساهمات الاقتصادية القياسية، تمحورت إشكاليته كالآتي:
- **التساؤل العام:** هل يمكن لمعدلات النمو الاقتصادي الحالي في الجزائر استيعاب معدلات البطالة الفعلية في الاقتصاد، والتي لا تزال عند مستويات مرتفعة وخاصة الشباب؟
- **الأسئلة الفرعية:**

1- ما مدى فعالية وأهمية السياسات الظرفية الموجهة لمعالجة الاختلال في سوق العمل في ظل التطورات الحاصلة في بنية الاقتصاد الجزائري؟

2- ما هو اتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر؟

3- ما هو اتجاه العلاقة بين معدلات البطالة وكل من مؤشرات الأداء الاقتصادي؟

4- هل انخفاض معدلات البطالة يرجع أيضا للتغيرات الديموغرافية في التركيبة الحالية للسكان في الجزائر ؟

- الفرضيات:

يمكن أن نبدأ هذه الرسالة انطلاقا من فرضيتين أساسيتين و التي سنسعى إلى اختبار صحتها، من خلال إجراء دراسة قياسية ونستعرض هذه الفرضيات على النحو التالي:

معدلات التشغيل في الجزائر ترتبط أكثر بمحددات الطلب نسق إحداثيات مواطن العمل، و الذي بدوره

يرتبط بمعدل النمو الاقتصادي و مكوناته و أداء الأنشطة القطاعية.

المنهج:

المنهج التحليلي، حيث تعتمد الدراسة على تحليل أهم التطورات الاقتصادية في البلد، و تحليل الجوانب الهامة ذات العلاقة بالتشغيل والبطالة والعناصر المؤثرة في هذه المتغيرات.

العينة: تعتبر هذه الدراسة من الدراسة النظرية، بحيث اهتم الباحث بدراسة مراحل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترات مختلفة.

حيث قام أولا باختبار قانون أوكن باستخدام طرق قياسية حديثة توصلنا إلى نتيجة مفادها: أن هذا قانون لا يصلح لحالة الاقتصاد الجزائري، ومنه فإن معدل النمو الاقتصادي المسجل في الجزائر لايساهم في خلق الوظائف.

ولكن باستخدام اختبار السببية تبين وجود ارتباط بين المتغيرين، بالرغم من غياب وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة الأمد بينهما (معدلات البطالة قد يستجيب للانخفاض بنسب ضعيفة جدا حتى لما تكون معدلات النمو مرتفعة).

النتائج:

تتأثر معدلات البطالة الإجمالية في الجزائر بالإضافة للمتغيرات الاقتصادية الكلية بالتحولات الأخيرة في بعض العوامل الديموغرافية.

أما الجزء الثاني: فقد خصص لعرض الجانب النظري في تفسير البطالة، لنقدم في الجزء الثالث عرض مفصل للتجربة الجزائرية في ميدان التشغيل ومجابهة البطالة، وتختم هذا الجزء بدراسة تطبيقية على ثلاثة مستويات.

في المرحلة الثانية: قام بتفكيك السلسلة الزمنية الخاصة بمعدلات البطالة في الجزائر باستخدام طرق إحصائية مرشح (**HP**) وقد تبين أن البطالة في الجزائر ذات طابع هيكلي، وأن السياسات الاقتصادية الحالية يكمن دورها في التأثير فقط على المدى القصير ويمس جزءا صغيرا من البطالة الكلية كمرحلة ثالثة قمنا بتقدير العلاقة بين الطلب على العمالة والنمو الاقتصادي، وكذا تقدير أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وأهم العوامل الديموغرافية على التغير في معدلات البطالة في الجزائر، وتبين وجود أثر سلبي لقوة العمل النشطة للواردات وكذا حجم الإنفاق الحكومي على معدلات البطالة.

في حين ظهر أن البطالة تستجيب للانخفاض عند ارتفاع كل من النمو الاقتصادي الحقيقي حجم الاستثمار و كذا أسعار النفط الحقيقية ومن خلال هذا التحليل تمكنا من التأكد من صحة اختبار فرضيتنا الأساسية مما يثبت أطروحته.

التعقيب:

أوجه الاختلاف:

دراسة محمد أدريوش، هي دراسة في العلوم الاقتصادية تعني بتحليل إشكالية التشغيل في الجزائر ودراسة العلاقة بينها وبين النمو الاقتصادي اعتمادا على تحليل الإحصائيات ودراسة معدلات البطالة وإشكالية تتمحور حول الدوافع المؤدية لظهور الاقتصاد غير الرسمي.

بينما دراستنا معنونة بالعمل غير الرسمي وإشكالية تنامي رأس المال الحالية تعتمد على مقاربة الواقع الاجتماعي من خلال مجموعة من المقابلات، معتمدين على التحليل الكيفي للبيانات.

أوجه التشابه:

تتشابه دراستنا مع الدراسة الحالية من حيث طابعها الاقتصادي والغير الرسمي للموضوع.

أفادتنا الدراسة من حيث استعمال المراجع بسبب الطبيعة النظرية للدراسة، وحتى في ضبط المفاهيم.

7-2الدراسة الثانية:دراسة بورعدة حورية: الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي، رسالة ماجستير، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2013/.2014

- **أهمية البحث و أهدافه**

تم اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب أهمها:

- التنامي المستمر والمتزايد لهذه الظاهرة خاصة في الآونة الأخيرة.
- أهمية ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وتوازيها مع الاقتصاد الرسمي .
- محاولة دراسات الأدبيات المختلفة المفهوم الاقتصاد غير الرسمي.
- دراسة الأسباب التي أدت إلى تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.
- محاولة إيجاد حلول تساعد على التقليل من أثار الاقتصاد غير الرسمي (سواء كانت آثار اجتماعية أو اقتصادية أو غيرها).
- تدعيم البحوث في هذا الميدان.

- **الإشكالية:**

إشكالية هذا البحث تتمحور حول الدوافع المؤدية لظهور ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي و ا الآثار الإيجابية والسلبية الناجمة عنها وآفاقها المستقبلية خاصة في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية (حالة الجزائر).

هذا ما يدفعنا إلى طرح جملة من الأسئلة تتمثل في:

1. كيف يمكن تحليل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر؟ وما هي أهم الأسباب التي أدت إلى ظهوره واتساع رقعته ؟.

2. ما هو حجم الاقتصاد غير الرسمي في العالم عامة و الجزائر خاصة؟ و ما هو موقف السلطات الجزائرية منه ؟

3 ما مكانة سوق الصرف الموازي في الجزائر ؟ و ما وضعية الصرف في إطار هيمنة هذه السوق في الجزائر ؟

- **الفرضيات:**

الفرضية الأولى: يعتبر الاقتصاد غير الرسمي مرض حتمي تختلف نسبته من دولة إلى أخرى بحسب اختلاف الظروف الاقتصادية لكل بلد.

الفرضية الثانية: يعتبر الاقتصاد غير الرسمي مكملا للاقتصاد الرسمي في الجزائر في ظل غياب استثمارات منتجة.

الفرضية الثالثة: يعتبر سوق الصرف الموازي في الجزائر منبع هام لتوفير العملة الصعبة في ظل غياب مكاتب الصيرفة الرسمية و ندرة العملة الصعبة.

- **المنهج:**

المنهج التحليلي بالاعتماد على الإحصائيات من الديوان الوطني.

العينة: (سوق السلع والخدمات، سوق الصرف، سوق العمالة).

- **النتائج:**

ولقد تميز الاقتصاد الجزائري خلال الانفتاح الاقتصادي بتنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي المتضمن لأنشطة اقتصادية خارجة عن إطار الرقابة، و التي تترتب عنها مداخيل لا تخضع لضرائب ولا تدخل ضمن التقديرات الرسمية للدخل القومي مما يؤدي إلى تشويه الإحصاءات الرسمية المتخذة كأساس لتخطيط ورسم السياسات الاقتصادية والمالية، و من جهة أخرى يؤدي تنامي الاقتصاد غير الرسمي إلى إيجاد حوافز قوية لجذب العمالة المحلية والأجنبية لتشط في مختلف الأسواقغير الرسمية بعيدا عن الاقتصاد الرسمي.

تعقيب:

أوجه الإختلاف:

تعني الدراسة الحالية الدوافع المؤدية إلى ظهور ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، والآثار الإيجابية والسلبية الناجمة عنها، حاولت الدراسة البحث في حجم الاقتصاد غير الرسمي، تختلف الدراسة الحالية مع دراستنا بحيث اعتمدت على عينة إحصائيات الديوان الوطني من خلال عينة من سوق الصرف في الجزائر.

أوجه التشابه:

تتشابه دراستنا مع الدراسة الحالية من حيث طابعها الاقتصادي والغير الرسمي للموضوع، واهتمت بالسوق الموازية باعتبار العمل غير الرسمي منتميا كنشاط للتجارة الموازية.

أفادتنا الدراسة من حيث استعمال المراجع بسبب الطبيعة النظرية للدراسة، وحتى في ضبط المفاهيم.

3-7 الدراسة الثالثة:دراسة بلعربي عبد القادر: الجزائر بين البطالة والقطاع غير الرسمي- دراسة قياسية بمنطقة تلمسان الحضرية- أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد التنمية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجاري، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2010/2009.

- **الأهداف:**

هدفت الدراسة إلى أن القطاع غير الرسمي الحضري أثبت وفي كثير من الأحيان أنه أكثر من منفذ نجاة، بكل ما يحمل من مزايا وعيوب، وبكل ما يحتويه من عمالة نوعية وشابة وسيكون من الخطأ التصدي له بغلق المنافذ، فبالإضافة إلى روابطه بالقطاع الرسمي، فهو كاليد الخفية له آلياته وأدواته في ضبط سوق العمل ومن تم الاقتصاد ككل، وبالتالي فان الاستفادة تكون على قدر الاهتمام.

هذا ما يدفعنا إلى طرح جملة من الأسئلة تتمثل في:

- **الإشكالية:**

هل سيساهم الاقتصاد غير الرسمي في مواجهة البطالة بالقدر الكافي الذي يتناسب مع أمال المعقودة عليه؟

الأسئلة الفرعية:

1. كيف يمكن تحليل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر؟ وما هي أهم الأسباب التي أدت إلىظهوره واتساع رقعته ؟
2. ما هو حجم الاقتصاد غير الرسمي في العالم عامة و الجزائر خاصة؟ وما هو موقف السلطات الجزائريةمنه ؟
3. ما مكانة سوق الصرف الموازي في الجزائر ؟ وما وضعية الصرف في إطار هيمنة هذه السوق فيالجزائر ؟

- **الفرضيات:**

الفرضية العامة:

إدراج القطاع غير الرسمي في المواجهة الخلفية للبطالة كفيل بكبح جموح البطالة النوعية في بلادنا خاصة على المدى البعيد أين ينتظر بلوغ تعداد الطلبة قرابة مليوني طالب مطلع 2015.

- **الفرضيات الفرعية:**

1- العمل غير الرسمي حتمية تفرضها الظروف الاقتصادية والاجتماعية وإدماجه في النسيج الرسمي سيؤثر إيجابا على سوق العمالة والاقتصادي الوطني ككل.

2- أن الأجهزة والإجراءات الرسمية المنتهجة لن تكون قادرة على تخفيض بطالة الشباب المؤهل إلا إذا تم مضاعفة مثل هذه المبادرات.

- **المنهج:**

المنهج التحليلي وهذا ما يتجلى في الدراسة القياسية للعلاقة السببية الرابطة بين متغيرة البطالة والممارسة غير الرسمية ، كما استخدمنا نموذج **Logit-Probit**، لتقديم الشروح اللازمة والكيفية الكفيلة بترجمة المعطيات والبيانات المتحصل عليها من التحقيق الميداني الذي من بعض مناطق ولاية تلمسان الحضرية (سبتمبر 2009 كشتوان).

- **العينة:**

فسعينا إلى تحقيق اشتمل عينة احتوت أكثر من 100 مؤسسة صغيرة (كونها نقطة بداية ومكونة أساسية في دينامكية القطاع غير الرسمي من حيث طبيعة النشاط، عدد أفرادها ودرجة التعامل مع القطاع الرسمي و216 فرد ناشط بذات القطاع من حيث الجنس، السن، المستوى التعليمي، خصوصيات العمل غير الرسمي.

- **النتائج:**

انطلاقا من التحليل الذي تطرق إليه الباحث في موضوعه، يقول أن الأزمات والاضطرابات التي مر بها الاقتصاد الوطني منذ العشريتين السابقتين اللتان كانتا مرفقة بتدهور البنى التحتية للاقتصاد ومشحونة بفشل أغلب التجارب التنموية المنتهجة، ولا شيء أسوء من تراجع معدلات النمو الاقتصادي عن المستوى المطلوب الذي يمكن من إعادة التوازن إلى اختلال العرض بالطلب في سوق العمل والذي زادت من تفاقماته برامج التعديل الهيكلي برامج أقل ما يقال عنها أن ضررها كان أشد وطأة على جميع

المستويات من نفعها، فعلى حد التعبير عندما تنعدم حظوظ الشفاء فلا سبيل إلا البتر، أي أنها هذه الإصلاحات وإن ظهرت محتومة في ظاهرها ففي باطنها كان لا بد منها لتداركما يمكن تداركه، ومع عقم البعض وزيادة، فهي تقتضي تسهيل التحاق عمال القطاع غير الرسمي بالتكوين ومن شأن هذه العملية الإسهام في تحسين خدمات ومنتجات القطاع غير الرسمي، وكذلك الإسهام في نمو وتضاعف المؤسسات غير الرسمية المستخدمة للتقنيات الحديثة، وهو ما يمكنها من منافسة المؤسسات الرسمية من خلال المنتجات التي تعرضها سعرا وقدرة على اختراق الأسواق خاصة داخل المناطق التي لا تطالها منتجات القطاع الرسمي، وبازدياد المنافسة تصبح العملية يساهم في التخفيف من حدة الأزمات التقليل من نسب البطالة والفقر، ومن ناحية أخرى كلما ازداد اتساعا ازداد خطورة، بدءا من التقليل من دور الدولة، مرورا بتقليص المساحة الرسمية التي ينشط فيها القطاع الرسمي وانتهاء بالفوضى بكل ما تحمله من معاني، كل هذه يجعلنا نقول أن القطاع الرسمي ضروري وحتمي خاصة داخل الدول.

تعقيب:

أوجه الاختلاف:

الدراسة معنية بالقطاع غير الرسمي الحضري باعتبار اليد الخفية في ضبط السوق، ويبحث في الأزمات والاضطرابات التي رافقت تدهور البنية التحتية، أدت إلى فشل التجارب التنموية، تختلف الدراسة من حيث العينة والمنهج، بحيث تحتوي دراسته على عينة من 100مؤسسة، وقد استخدم المنهج التحليلي. وقد استخدمنا المنهج الكيفي بخلاف هذه الدراسة التي اعتمدت المنهج التحليلي .

أوجه التشابه:

تتشابه دراستنا مع الدراسة الحالية من حيث طابعها الاقتصادي والغير الرسمي للموضوع. أفادتنا هذه الدراسة في ضبط المفاهيم، وساعدتنا في صياغة الفرضيات.

7-4الدراسة الرابعة: دراسة حجار آسيا: المرأة بين العمل غير الرسمي والأسرة، دراسة ميدانية بمدينة غليزان، رسالة ماجستير، تخصص علم الإجتماع العائلي، قسم علم الإجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2017/2016.

- **أهداف البحث:**

الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو ناتج من الاهتمامات الذاتية بهذا الموضوع، وكذا الكتابات السابقة حول الموضوع كانت بمثابة الموجه الأساسي لنا، وهذا من أجل الإلمام بالجوانب التي تؤثر في المرأة والمكانة التي تحتلها في الأسرة.

ما من عمل أو بحث علمي يقوم به الباحث إلا وأن تكون له أهداف وغايات يصبو الوصول إليها، وعليه فإننا في هذه الدراسة تهدف إلى:

إبراز مختلف الأعمال المنزلية والأنشطة التي تؤديها المرأة.

- معرفة مدى توفيق المرأة بين عملها المنزلي وعملها بالمنزل.

- كيف أن المرأة من خلال تنظيم نوعين من العمل لها خصوصيات أو طابع خاص، فالأول هو عمل غير مرئي ليس له قيمة اقتصادية ولكن له دور اجتماعي، وهو إعادة إنتاج قوة العمل للأعضاء الآخرين للأسرة، والثاني: الذي له قيمة اقتصادية ولكن في نفس الوقت غير مرئي.

- الكشف عن الوضعية الحالية للمرأة في الأسرة وأهم العوامل التي تعيقها في القيام بأدوارها داخل الأسرة.

- الكشف عن ظاهرة مكانة المرأة في الأسرة لما تكتسيه من أبعاد وتأثيرات على الحياة الأسرية من خلال مزاولتها للعمل.

- الإشكالية:

إن مهارات وكفاءات هذه المرأة الشاغلة لمنصبي "عمل" هي بالنسبة لنا موضوع فضول لنزع الستار حول النشاطات الخفية التي تقوم بها يوميا. فكيف يتم التنظيم بين العملين من طرفها؟ وماهي كيفيات هذا التنظيم؟ وهل يؤثر العمل بالمنزل على حياتها الأسرية؟

- فرضيات البحث:

1- للمرأة مهارات تنظم بها أوقات العمل ما بين العمل المنزلي والعمل بالمنزل.

2- إن الضغط الناتج عن تعددية أعمال المرأة له تأثير على علاقتها بأفراد أسرتها .

-3- يعتبر العمل بالمنزل للمرأة أداة فعالة في تحسين موارد الأسرة.

- المنهج: الوصفي التحليلي .

- العينة: 10 مبحوثات من المجتمع المقصود والمتمثل في النساء اللواتي يمارسن الخياطة.

- النتائج:

الأسباب التي دفعت بالمرأة للعمل اليوم تختلف من اجتماعية إلى اقتصادية إلى شخصية مماجعل منها عنصرا فاعلا في الأسرة وذلك بتحملها الكثير من المسؤوليات في الأسرة والعمل إلى جانب دورها الأساسي في المنزل وهو الاعتناء به وتربية الأولاد.

إن التعاون بين الزوج والزوجة في تحمل المسؤوليات الأسرية يعتبر من العوامل المسؤولة مباشرة على نجاح الحياة الزوجية واستقرار الأسرة.

التعقيب:

أوجه الاختلاف:

ان الدراسة الحالية اعتمدت المنهج الوصفي لوصف الواقع الاجتماعي، وقد اعتمدنا على المنهج الكيفي لفهم الظاهرة.

أوجه التشابه:

تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا الحالية في الاهتمام بنفس الموضوع من حيث المتغير المستقل العمل غير الرسمي.

أفادتنا الدراسة في تحديد أدوات البحث الميدانية، وفي صياغة الأطر النظرية، وتحديد الفرضيات.

7-5الدراسة الخامسة: مريم قدوري: المرأة والتجارة غير الرسمية العابرة للحدود في الجزائر، كفاءات وإستراتيجيات، أطروحة دكتوراه، تخصص علم الإجتماع الحضري، قسم علم الإجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2019/2018.

- **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى فهم ومعرفة طبيعة العلاقة بين التحولات على مستوى البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري، وممارسات العمل في القطاع غير الرسمي للمرأة، موضوع الإشكال بالإضافة إلى محاولة فهم الخلفيات التي تدفع بالمرأة إلى الترحال والسفر من أجل ممارسة العمل خارج حدود الرقابة الرسمية، وما علاقة ذلك بمسألة التنشئة الاجتماعية، أي نهدف لفهم حدود عمليات إعادة الانتاج.

- **الإشكالية:**

ماهي الكفاءات والإستراتيجيات المسخرة في عمل المرأة الجزائرية غير الرسمي العابر للحدود؟

- **الأسئلةالفرعية:**

- ما هي الاستراتيجيات الموظفة خارج الجزائر وداخلها للوصول إلى تحقيق الأهداف؟

- ما هو دور هذه الممارسات في عملية إعادة الإنتاج الاجتماعي؟ وماذا حققت المرأة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي؟

الفرضيات:

من خلال الملاحظات الأولية والعمل الميداني المتمثل في المقابلات الحرة

ومراجعة بعض الأدبيات حول الموضوع، فإننا نفترض:

أولا: أنه يوجد علاقة موضوعية بين مختلف التحولات في المجتمع الجزائري والتوجه النسوي نحو ممارسات مستجدة في الاقتصاد والعمل غير الرسمي، ويظهر ذلك في مستويين هما: أن العمل غير الرسمي العابر للحدود الذي تمارسه المرأة هو نتيجة لمختلف التحولات الاجتماعية، وفي نفس الوقت هو رد فعل على الواقع الاجتماعي المعيش.

ثانيا: التجربة النسوية في العمل غير الرسمي تدفعها دوما لاستخدام مختلف الموارد المتاحة لها من شبكات اجتماعية وعلائقية رمزية ومادية، لأجل النجاح في نشاطها، وكذلك تستخدم استراتيجيات عقلانية للحفاظ على مكتسباتها وتعزيزها، هذه الاستراتيجيات متعلقة بتسخير الوساطات تسيير عملية التنقل والسفر من أجل التجارة.

- **المنهج**:اعتمدت الباحثة على المنجهية الكيفية نظرا لطبيعة الموضوع بحيث تعتبر دراستها استكشافية للموضوع.
- **العينة**:24 مبحوثة من زميلاتها اللواتي يقمن بالعمل غير الرسمي العابر للحدود.
- **النتائج**:

النساء في العمل الغير الرسمي والتجارة العابرة للحدود استطعن استغلال مختلف الرساميل الاجتماعية المتاحة وتشكيل شبكات اجتماعية ومهنية وهذا يعبر عن فعل مزدوج، أي كفاءة وإستراتيجية، الأول بمعنى قدرتهن على التطور من شبكة طبيعية في فضائهن الخاص إلى شبكات متعددة في الفضاء العام والمهني، والثانية تعني إدراكين لأهمية هذه الشبكات في تحسين وضعهن، في مقاومة مختلف العوائق وأيضا لأجل البقاء، دون أن ننسى تلك الكفاءات الأخرى المتعلقة باللغة وبإنشاء استثمارات واكتساب قدرات تسييرية جديدة ... الخ.

كحوصلة لكل ما سبق، المرأة في العمل غير الرسمي عموما وفي التجارة العابرة للحدود تعبر عن مدى التغير والحراك المجتمعي في مجتمعها، حتى ولو نسلم بوجود قصور وعدم رضا عام عن وضعيتها الحالية، لكن وبالمقارنة بالسابق فهي فعلا حققت أشواط مهمة في الحصول على حقوق مهمة، وأيضا يعبر هذا عن وجود قابلية مستمرة للمجتمع الأصلي عكس الافتراضات المليئة بالأحكام المسبقة أحيانا والحس المشترك أحيانا أخرى، فحركة النساء في الفضاء العام تعبر عن اتساع رقعة بنود التفاوض فيالمجتمع وفرص التمكين، والمشاركة هي في تزايد معتبر وملاحظ. رغم حدود دراستنا في نساء التجارة غير الرسمية العابرة للحدود، إلا أن النتائج المتوصل إليها والمبررة وفق أهداف معينة ومنهجية خاصة، يمكن أن تضع موقع الدراسة ضمن مشروع أكبر يتمحور حول المشاركة والتمكين للنساء، ومن هنا فنحن نفتح ونقترح آفاقا بحثية مهمة في هذه المسألة.

التعقيب:

أوجه الاختلاف:

تهدف هذه الدراسة إلى فهم طبيعة التحولات الاجتماعية وعلاقتها بالعمل غير الرسمي لدى المرأة، وفهم الخلفيات التي تدفع المرأة إلى ذلك، استخدمت الباحثة المنهج الكيفي معتمدة على عينة من140مرأةعاملة، باستخدام المقابلات الحرة من حيث طبيعة العينة ستكون عينتنا متنوعة من حيث النوع الاجتماعي.

أوجه التشابه:

تتشابه دراستنا مع هذه الدراسة في المنهج والعينة.

أفادتنا الدراسة الحالية مع الدراسة مع دراستنا في تحديد المنهج والعينة والأداة وضبط الاشكالية.

8- المداخيل النظرية:

1- المداخيل النظرية المتعلقة بالعمل غير الرسمي:

- **الاتجاه الأول:**

يفسر وجود هذا القطاع في ضوء مفهوم التحضر الشديد أو الزائد، فقد كانت هذه الدرجة من التحضر سببا في الهجرة المزايدة للعمل من الريف إلى المدينة، مما أدى إلى عجز قطاعات الاقتصاد الرسمي الحكومية والخاصة عن إستيعان المهاجرين، وحقيقة الأمر أن التحضر الزائد ليس في حد ذاته سبب تركز القطاع غير الرسمي في المدن، ولكن تحيز الدولة في تخطيطها لصالح المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية، وتضحيا بمنافع سكان الأحياء الفقيرة لمصلحة قاطني الأحياء الراقية، وهو الذي أسهم في انتشار القطاع الرسمي في الأوساط الحضرية، مقارنة بالريف الذي يوجد به نشاط اقتصادي غير رسمي، ولكنه أقل انتشارا، لذلك يمكن القول أن النشاط الاقتصادي غير الرسمي لايرتبط بمنطقة ايكولوجية معينة، وإنما هو محصل القرارات السياسية غير الموازية التي تتعلق بتخطيط الموارد.

- **الاتجاه الثاني:**

يذهب أصحابه إلى نشأة القطاع غير الرسمي، نتيجة طبيعة آليات النشاط الرأسمالي ، وهو من هذه الناحية يشكل قطاعا مكمل للاقتصاد الرسمي (قطاعات غير منعزلات وغير مغلقات) على حد التعبير"ميلتوس سانتوس" كما يضيف منظري هذا الاتجاه أن القطاع غير الرسمي يشمل كل الأنشطة التي تحقق دخلا ولا تخضع لتنظيم الدولة، وتبعا لذلك فإنه لا يتحمل أي تكاليف

يتحملها القطاع الرسمي، ولا يستقبل العاملون به أية حقوق أوخدمات، مما تنص عليه القوانين والقواعد الادارية التي تنظم علاقات الملكية، وتراخيص وعقود عمل، كما يرى الذين ينطلقون من هذا المنظور أن "غير الرسمية "، هي السمة الأصلية للنشاط الاقتصادي الذي أرسيت قواعده إبان القرن(19)، وازدهر مع أوائل القرن 20، حيث تزايد النمو الصناعي في كثير من البلدان وتزايد التشريعات المالية والعمالية وصفوف النقابات العمالية الأمر الذي أضخم الجهاز البيروقراطي للدولة فانقسم الاقتصاد إلى قسمين : أحدهما تسيطر عليه الدولة وتقوم بتنظيمه ، والآخر يتكون من الأنشطة الاقتصادية الصغيرة التي تعمل بعيدا عن سيطرة الدولة.

- **الاتجاه الثالث:**

يرى أصحابه أن ظاهرة القطاع غير الرسمي لا ترتبط بالتوزيع المكاني للنشاط الاقتصادي وإنما ترجع إلى القواعد الإدارية والقوانين المتعددة والمعقدة التي فرضتها الدولة التي تتبنى فكرا ليبراليا لتنظيم الاقتصاد، وقد استخدمت الدولة هذه القوانين كأداة تمنح بمقتضاها مزايا المشاركة في الاقتصاد الرسمي لنخبة من الرأسماليين وأصحاب لثروات، وتحول بواسطتها دون دخول غيرهم إلى قطاعات هذا الاقتصاد.

ومع ذلك فإن غالبية الأفراد العاديين (ذو الدخل المحدود) تجاهلوا هذه القوانين، وباشروا أنشطة اقتصادية في إطار الترتيبات التي صنعوها بأنفسهم لتتوافق مع احتياجاتهم من ناحية، ومع إمكانياتهم من ناحية أخرى.

ومن هذه الزاوية فإن "غير الرسمي" تعد أكثر من كونها مجرد آلية للتحارب مع ندرة العمل بالمناطق الحضارية، فهو يمثل قوى إنتاج حقيقية داخل اقتصاد يحمل معالم الرأسمالية التجارية، وتبعا لذلك يكون المستثمر في القطاع غير الرسمي مجرد منتج هامشي يتسم بمستوى منخفض الإنتاجية، وإنما هو شخص استطاع أن يباشر نشاطا اقتصاديا تنظر إليه الدولة على أنه مخالف للقانون.

وهكذا نجد أن الدولة بممارساتها الاقتصادية عبر حقب تاريخية متتالية وسبب انحيازها إلى النخبة الرأسمالية، قد أسهمت في خلق "القطاع غير الرسمي " الذي آوى إليه كل من لم يتمكن من العمل في المنشأة الاقتصادية التي نشأت في الإطار الرسمي الذي حددته الدولة، وكل من لم يكفه دخله من العمل في تلك المنشآت.[1]

2- -التيار الوظيفي

[1] بوزيدي سليمان،" دور القطاع غير الرسمي في التنمية الحضارية"، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، العدد7، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2017، ص 174.

2-1 تعريفات:

إن شرعية ممارسة النشاطات غير الرسمية هي "وظيفة" في نظر السوق، كونها تلعب دور مؤشر استقرار، فهي لا تسمح فقط بالبقاء على قيد الحياة لشريحة هامة من المجتمع، وإنما هي تقوم بتعويض النقص الذي تعجز الدولة على تغطيته عن طريق أدوات التحكيم والتنظيم .ويعبر عن مفاهيم تشمل عدد من الخصائص المتعلقة بواقع النشاطات التي يحتويهاّ القطاعين الرسمي وغير الرسمي ، ومدى أهمية التداخل الموجود بينهما لأن الفئة التي تنشط داخل القطاع الثاني تلعب دورا احتياطي لليد العاملة بالنسبة للقطاع الأول، حيث بإمكان العاملين اقتناء سلع وخدمات تسمح بإعادة إنتاج قوة العمل بأقل تكلفة. كما أنه يوجد عدد كبير من العاملين في القطاع الرسمي يعملون داخل القطاع الثاني خاصة بعد الصدمة النفطية. إن التعريفات الوظيفية وضعت اهتماما ضمن العلاقة القائمة بين القطاعين غير المنفصلين، حيث يلعب الإنتاج التجاري البسيط دورا هاما في نمو الرأسمالية وتحديد وجودها لاحتياجها لرأس المال الذي يمثل أساسّ التحليل، وعليه فإن القطاع غير الرسمي عند الحاجة يعرف بأنه خزان لعمالة يستفيد منها القطاع الرسمي.

2-2 أبعاد التيار الوظيفي :

إن التيار الوظيفي يمثل رؤية جامعة للاقتصاد قاعدتها تمد بصلة للتحليل المنهجي الماركسي، فالاقتصاد الحضري بالنسبة لهذا التيار يتكون من سوق وحيد، خاصيته الأساسية وجود علاقة تبادل غير متكافئة بين المؤسسات المحلية في القطاع الحديث والمؤسسات غير المسجلة (غير الرسمية)، فهناك نظرة غير إيجابية لأصحاب هذه المقاربة، حيث يمثل القطاع غير الرسمي احتياط فيما يخص العمالة اتجاه القطاع الأول (احتياطي)، إلاّ أن لهذا التيار الفضل في إبراز جانب التداخل الموجود بين القطاعين، أين تعتبر هنا المقاربة الثنائية للنيوكلاسيك مرفوضة. وعليه فإن Coring وMenier يقولان "إن إمكانية الاقتصاد الحضري الرأسمالي غير المتطورّ إعادة إنتاج أشكال أخرى للنشاطات الاقتصادية تحت وجود حدة البطالة لإنتاج هيكلة عامة غير متجانسة، ولكن ذلك كله يتم بطرق متعددة لا ترمي قطعا إلى هيكلة ثنائية. فالماركسية التي تنعت هذا القطاع بـ "الإنتاج التجاري البسيط" ترى أن هذا القطاع وظيفته (هامشية) إبقاء وتطوير الرأسمالية. وعليه يمكن أن نستشف من هذه المقاربة التداخل الحاصل بين مجموع الوحدات الاقتصادية، مما يسمح بتحديد المجالات التي تؤمن ديناميكية للنمو على المدى البعيد، وقد تم الإجماع على أن التحليل في هذا التيار مس مفهومين هامين هما: الإنتاج التجاري البسيط و الهامشية.

3- نموذج Fields:

قام Fields بتعديل نموذج للتشغيل غير الرسمي من خلال أبحاثه وتتمثل النتائج الأنثروبولوجية المتحصل في :

- ✓ غياب قانون منظم للسوق.
- ✓ تنوع النشاطات داخل القطاع غير الرسمي.
- ✓ سهولة الحصول على النشاط وسهولة الممارسة.
- ✓ الاعتماد على الموارد المحلية وغياب الآلات .
- ✓ العائد يكون أكبر داخل القطاع غير الرسمية.

النموذج الماركسي:

يحاول هذا النموذج استدراج النقد السوسيوسياسي فيما يخص التحليل السياسي مبينا في ذلك أن الإقتصاد الرأسمالي هدفه تراكم الثروة لفائدة طبقة غالبة. [1]

4- نظرية تجزؤ سوق العمل:

تقوم هذه النظرية على فكرة أن سوق العمل ينقسم إلى سوق رئيسة وأخرى ثانوية.

أ- خصائص المشتغلون بالسوق الرئيسية:

- ✓ مهارات عالية وفرص كبيرة للترقية.
- ✓ شروط عمل جيدة و أجور مرتفعة.
- ✓ الاستقرار الوظيفي.
- ✓ الاعتماد على الوحدات الإنتاجية الكبيرة ذات تكنولوجيا كثيفة رأس المال.

ب-خصائص المشتغلون بالسوق الثانوية:

- ✓ عدم استقرار شروط العمل وانخفاض الأجر.
- ✓ عدم الاستقرار والأمان.
- ✓ الضعف والهشاشة أمام تقلبات السوق.

[1] عطار الحفيظ،" التشغيل غير الرسمي بين الدافع الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص الانثروبولوجيا، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تلمسان، 2010، ص49 – 68.

- ✓ غياب التشريعات والقوانين.
- ✓ الاعتماد على وحدات إنتاجية صغيرة الحجم والأدوات البدائية.[1]

ثانيا: النظريات المتعلقة بالتنمية ورأس المال:

2-1النظرية الكلاسيكية:

ومن أهم من وضعوا أسس هذه النظرية نذكر:

- آدم سميث(A .Smith). – ريكاردو(Ricard). – مالتش (Malthus).

وتعتبر هذه النظرية كلا من رأس المال والسكان على أنهما مكونات وعناصر اقتصادية تؤدي إلى التنمية الاقتصادية.

وبالإضافة إلى ذلك توجد بعض النظريات الأخرى مثل: النظريات الكلاسيكية الحديثة Neoclassical theories التي أشارت إلى أهمية الاستثمارات الخارجية. وهناك أيضا" النظرية الكينزية" Kenynesian theory التي أشارت إلى عنصر مهم آخر وهو "الطلب الفعال".

ومعنى الطلب الفعال أنه إذا توافرت لدى أفراد المجتمع قوة شرائية كبيرة فإن ذاك ينعكس على الإنتاج الاستثماري، كما أن ذلك يؤدي إلى زيادة حجم النشاط الاجتماعي الكلي، مما يؤدي إلى زيادة حجم العمالة في المجتمع.

ومن أهم النماذج التي قدمت في هذا المجال نموذج قدمه "هارولد لادمار H. Ladmar"(رأس المال المادي والنمو الاقتصادي)، بحيث يعتبر هذا النموذج امتدادا لما قدمه (كينز). وأهم عناصر هذا النموذج هي:

- يعتبر رأس المال عاملا أساسيا للإنتاج.
- يعتمد النمو على جانبين يقاس أساسهما نسبة الدخل من الاستثمارات إلى الدخل القومي.

وقد استطاع هذا النموذج توجيه الاقتصاديين إلى وسائل تشجيع الادخار الوطني، كما استطاع توجيههم إلى زيادة تدفق المساعدات الخارجية، التي يمكنها المساعدة بقدر كبير في قضية الادخار الوطني، ويهتم هذا النموذج أيضا بسعي الحكومات إلى

- رفع معدلات الضريبة. – التقليل من الإنفاق العام.

وهكذا يتضح لنا أن مما سبق أن النمو الاقتصادي يمكن أن يكتمل عن طريق:

[1]لعريفي عودة،" محددات الأجور وآثارها على العمالة في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد تطبيقي وإحصاء، جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، شلف، 2011، ص29.

- الزيادة في عوامل الإنتاج(رأس المال مثلا). — الزيادة في إنتاجية الموارد نتيجة التقدم التقني.[1]

2-2 الاتجاه المادي (كارل ماكس):

استمد ماركس أفكاره كذلك من أعمال رجال الاقتصاد، وخاصة أولئك الذين اهتموا بنظرية قيمة"العمل"، أو الذين توصلوا إلى نتائج اشتراكية كما تتأثر بكتابات أولئك الذين انتهجوا في الاقتصاد منهجا اجتماعيا مثل : آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم"

وقد استخدم ماركس المنهج الجدلي الهيكلي ولكنه قلبها، فهيقل ينطلق من مبدأ مجرد وهو الفكرة، أما ماركس فقد انطلق من المادة، فالحقيقة الوحيدة عند ماركس هي المادة، والحركة هي أسلوب وجود المادة. والإنسان وعقله ليس إلا جزءا من الطبيعة المادية، وهو حيوان واعي وغرضي واع بنفسه وبيئته، وبأن البيئة تقف في عداء له ولحياته (الصراع). وهو في صراع مستمر مع البيئة للسيطرة عليها، وهذه السيطرة تتخذ شكل العمل والإنتاج.

وفي المجتمعات الرأسمالية لا يستطيع معظم الناس المعيشة دون عملهم في سوق العمل، ويشتريها أصحاب الأعمال والطبقة الرأسمالية —في رأي ماركس-نشأت من الأسر الغربية الموفورة الثراء في القرن17.أما طبقة العمال منهم يستخدمون مقابل أجر.

وقد تم ذلك على نطا واسع من أجل إحداث تراكم رأسمالي.وهنا ظهر الاقتصاد الرأسمالي .

وقد كان الأغنياء يضمون أصحاب الثروة المالية، ورأس المال التجاري،والمرابين.

ويشير مصطلح المرابين إلى الذين كونوا ثروتهم عن طريق إقراض النقود مقابل فائدة مرتفعة.وهكذا ظهر في المجتمع الرأسمالي طبقتان:البرجوازية والبروليتاريا، والصراع بينهما أمر حتمي.[2]

2-2 الاتجاه التطوري :

أبرز رواده والت روستو ،وتمثل نظريته هذا الاتجاه. وصاغ فكرة مفادها أنه لا يمكن لأي مجتمع أن يصل إلى درجة عالية من النمو إلا بعد أن يمر بمراحل معينة ، وتمثلت هذه المراحل في :

1- المجتمع التقليدي.

[1] طارق السيد، "علم اجتماع التنمية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 86- 87.

[2] حسين عبد الحميد،أحمد رشوان:"التنمية اجتماعيا، سياسيا، ثقافيا، بشريا"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009،ص41_42.

2- مرحلة التهيؤ للانطلاق .

3- مرحلة الانطلاق.

4- مرحلة الاتجاه نحو النضج .

5- مرحلة الاستهلاك الواسع الوفير.

6- مرحلة مابعد الاستهلاك .

وهذه المراحل مشتقة من تحليل روستو للثورة الصناعية في بريطانيا، وحدد مرحلة الانطلاق بأنها مرحلة تستمد منها المجتمعات طاقتها عندما يتم إزالة العقبات عن طريق النمو الاقتصادي، وخاصة عند تزايد الاستثمار الرأسمالي إلى الحد الذي يصبح معه النمو حالة عادية .

ومن الواضح أن تراكم رأس المال والاستثمار ينظر إليها أصحاب نظريات التحديث على أنهما القوتان الرئيسيتان للتنمية .

ويقسم يانج مراحل التطور إلى 5 مراحل:

1-التوازن التقليدي.

2-ظهور قوى مخلة بهذا التوازن .

3-اختلال التوازن وظهور الاضطرابات.

4-الانطلاق نحو النمو الذاتي المنتظم والمستمر وتحقيق التوازن.

5-الوصول إلى النمو والاستقرار.[1]

2-3 الاتجاه الانتشاري :

يتفق هذا الاتجاه مع غيره من اتجاهات التحديث على تحميل المجتمعات "التقليدية "عوامل تأخرها، ويرجع أنصار هذا الاتجاه أسباب التأخر إلى سيادة القيم التقليدية التي تتعارض مع قيم المجتمعات الحديثة، وتعوق جهود هذه الأخيرة في نشر خصائص التنمية في المجتمع المتخلف.

[1]حسين عبد الحميد أحمد رشوان،" التنمية اجتماعيا، سياسيا، ثقافيا، اقتصاديا، اجتماعيا، إداريا، بشريا"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص46-47.

فكما يشير "ناش مينينج"فإن هذا الاتجاه يؤكد على فكرة انتقال"المعرفة والمهارات والتنظيمات والقيم والتكنولوجيا ورأس المال كوسيلة تنمية اقتصادية وتغير ثقافي"

وتعتبر عملية تشغيل نموذج التنمية بالانتشار الحل الأمثل حسب أنصار هذا الاتجاه لتجاوز معضلتين اثنين :

– تتعلق أولهما بالثنائية التي تطبع اقتصاديات البلدان المختلفة.

– وتتعلق المعضلة الثانية بالحلقة المفرغة للفقر.

ومن أهم منظري هذا الاتجاه "ولبرت مور"، "دانييل ليرز"، و"كارل دويتش".[1]

2–4 نموذج سولو مع ثبات توليفة عناصر الانتاج "العمل ورأس المال":

أرجع "سولو" التوازن في النمو على المدى الطويل إلى ثبات التوليفة الفنية لعناصر الانتاج خاصة بين العملورأس المال، وعليه فقد اعتمد على الفرضيات التالية في بناء هذا النموذج والتي من بينها :

– الاقتصاد يتكون من قطاع واحد يقوم بإنتاج منتج مركب واحد.

– الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة التامة بين أسواقه الداخلية.

– سيادة حالة التشغيل الكامل وتوفر مخزون رأس مال.

– هناك مرونة في الأسعار والأجور، وإمكانية الإحلال بين عناصر الانتاج[2].

2–5 نموذج رومرROMERالأول "تراكم رأس المال المادي:

عرض بول رومر نموذجه البسيط سنة 1986 ، وتطرق من خلال هذا النموذج إلى دراسة مفهوم تراكم رأس المال المادي، ثم دراسة خصائصه، وفي الأخير دراسة الحجج التجريبية المؤيدة لهذا النموذج.

مفهوم رأس المال المادي كمصدر للنمو الذاتي: يقصد رومر بتراكم رأس المال المادي مخزون المعرفة المتولدة عن رأس المال المادي، والتي تنشأ تلقائيا عن الخبرة المكتسبة من الإنتاج (التدريب بالممارسة)، فالإنتاج يطور المعرفة الفنية الناتجة عن تعمق العمل في رأس المال، وتسمح هذه المعرفة بان يتم الإنتاج في صورة أكثر فعالية. تجدر الإشارة إلى أن الاستثمار في رأس المال

[1] نرر الدين زمام، "القوى السياسية والتنمية دراسة في علم الاجتماع السياسي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص56.
[2] ملال شرف الدين،" أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تجارة ومالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة، 2021، ص 125–126.

المادي، مصدر مشترك للنمو الاقتصادي في النظريات الجديدة والقديمة. ووجه الاختلاف الأساسي بينهما يتمثل في أن النمو الذاتي ينبني على ثبات الإيرادات الحدية لرأس المال. أما النموذج النيوكلاسيكي فيدخل في اعتباره تراكم رأس المال المادي دون أن يعير أي اهتمام لتراكم المعرفة التي تنتج عنه، يوجد في نموذج رومر مخزونين مرتبطين، وهما مخزون رأس المال المادي و مخزون المعرفة المتولدة عنه. فإذا كانت إيرادات المخزونين ثابتة فيمكن للاقتصاد أن يتطور وينمو بمعدل نمو ذاتي طويل الأجل وثابت. و هو يعتمد على العوامل التي تحكم الميل الحدي للادخار، فزيادة مدخرات أطراف النشاط الاقتصادي تحقق المزيد من التراكم الذي يحقق معدل نمو أكثر ارتفاعا . كما يمكن ملاحظة أن رومر ترك الآلية التقليدية (الادخار يشجع النمو) تلعب دورها الكامل. فإذا كان ارتفاع معدل الادخار يحث النمو، فان ذلك الأثر يكون وقتيا نظرا لان زيادة مخزون رأس المال تترجم في النهاية إلى انخفاض إنتاجيته، فإيرادات رأس المال ثابتة، بحيث يصبح من الميسور تحقيق النمو الدائم من خلال التراكم الخالص.[1]

2-6 النظرية الكينزية:

يري "كينز" أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوي التشغيل في أي دولة، فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي الأدوات الكينزية هي:

1- **الطلب الفعال**: وفقا لكينز فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعال، وللتخلص منها يقترح حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.

2- **الكفاية الحدية لرأس المال**: يرى "كينز" أنها تمثل أحد المحددات الرئيسية بمعدل الاستثمار، وتوجد علاقة عكسية بينهما.

3- **سعر الفائدة**: يمثل العنصر الثاني المحدد للاستثمار،إلى جانب الكفاية الحدية لرأس المال، ويتحدد سعر الفائدة بدوره بتفضيل السيولة وعرض النقود.

4- **المضاعف**:يقوم على أربعة فروض كما يلي:

أ- وجود بطالة لا إرادية؛ **ب-** اقتصاد صناعي؛ **ج-** وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية.

[1] ضيف أحمد:" أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015، ص 43.

د– يتسم العرض بدرجة مرونة مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة لزيادة الإنتاج.[1]

خلاصة:

تمكنا في هذا الفصل من إعطاء لمحة عن الموضوع من خلال حصر الموضوع والإطلاع على جوانبه، وأهميته النظرية والتطبيقية، وأهم المفاهيم سواء لغويا، اصطلاحا وإجرائيا المرتبطة بالعمل غير الرسمي والتنمية ورأس المال، ثم حاولنا الإنتقال من الواقع الإجتماعي إلى الواقع السوسيولوجي عن طيق بناء الإشكالية وتحديد الفرضيات، كما تم التطرق في هذا الفصل إلى أهم الدراسات السابقة المشابهة لموضوعنا مثل دراسة"آسيا حجار"، وأهم النظريات التي تفسر كلا المتغيرين مثل: "الماركسية".

[1] ملال شرف الدين، مرجع سبق ذكره، ص 118.

الفصل الثاني: سوسيولوجيا وسوسيولوجية التنمية ورأسمال

تمهيد

أولا:سوسيولوجياالعمل غير الرسمي:

أولا:العمل

1-مفهوم العمل:

2- أنواع العمل:

3- أهداف العمل:

4- سوق العمل كمدخل للعمل غير الرسمي:

5-تجزؤ سوق العمل.

6-سوق العمل غير الرسمي

ثانيا: العمل غير الرسمي .

1.مفهوم العمل غير الرسمي

2-تاريخ و تطور العمل غير الرسمي.

3- العمل غير الرسمي النشاط الأكثر بروزا.

4- أنواع العمل غير الرسمي.

5-أسباب العمل غير الرسمي.

6-خصائص العمل غير الرسمي.

7- القطاعات غير الرسمية الأكثر انتشارا في الجزائر:

8-آثار العمل غير الرسمي.

9-الآليات والسبل لمعالجة العمل غير الرسمي في الـ

10-العمل غير الرسمي والتنمية

ثالثا:سوسيولوجيا التنمية ورأس المال:

أولا: التنمية

1-مفهوم التنمية

2- أنماط التنمية

3-عناصر التنمية

4-أهداف التنمية

ثانيا: رأس المال

1-لمحة تاريخية

2-مفهوم رأس المال

3-أنواع رأس المال

4-عناصر رأس المال

5-خصائص رأس المال

6-وظائف رأس المال

7-الصيغة العامة لرأس المال وتناقضاتها

8-تكوين رأس المال

9-رأس المال عند ابن خلدون

10-رأس المال بين كارل ماركس وبورديو

11- آثار رأس المال

رابعا:رأس المال المادي

1-مفهوم رأس المال المادي

2-مفاهيم حول رأس المال المادي

3-أنواع رأس المال المادي

4-أهمية رأس المال المادي

خلاصة

تمهيد:

إن تقلص سوق العمل الرسمي وكثرة متطلباته أدى إلى توجه الأفراد نحو إنتهاج أساليب تمكنهم من تحقيق التنمية بأنواعها، حيث يظهر هذا الأسلوب في التوجه نحو العمل غير الرسمي، هروبا من البطالة، ومن أجل التنمية المادية، حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى ماهية المتغيرين"رأس المال والعمل غير الرسمي والتنمية"، والتعريف بهم وأنواعهم، وأهم الأسباب الدافعة لهم والحلول المقترحة للقضاء على القطاع غير الرسمي المؤثر على الدولة، مع إيضاح العلاقة بين المتغيرين.

أولا:سوسيولوجياالعمل غير الرسمي:

1. العمل:

1. مفهوم العمل:

يعتبر العمل المجهود الإداري الواعي الذي يستهدف منه الإنسان إنتاج السلع و الخدمات لإشباع حاجياته، ومن ثم فإن أي مجهود لغير هذا الهدف لا يعتبر عملا، و إذا كان مبدأ حرية اختيار نوع العمل مسلما به في ظل الشروط و الأوضاع التي تتضمنها بعض القوانين في العصر الحديث، فان هذه الحرية لم تكن متوفرة من قبل أو غير كاملة في العصور القديمة و الوسطى وذلك مع سيادة أنظمة العبيد ورقيق الأرض والطوائف.[1]

آدم سميث: انطلق آدم سميث في تعريفه للعمل كمصدر من مصادر الثروة قائلا " العمل السنوي الذي كل شعب هو الرصيد الذي بكافة ضروريات الحياة و كمالياته مما يستهلكه كل سنة، وتتكون دائما إما من النتاج المباشر لذلك العمل أو مما يشتريه **ذلك النتاج من الخارج.**[2]

2- أنواع العمل:

يمكن تقسيم العمل إلى قسمين أساسيين هما العمل الفني والعمل البسيط :

فالعمل الفني: هو الذي يحتاج إلى درجة من التعلم والثقافة والمعرفة والدراسة والتأهيل وغالبا ما يكون عملا عقليا ويتطلب من الخبرة والممارسة كعمل المدرس والطبيب..الخ .

أما العمل البسيط فهو العمل العضلي الذي لا يحتاج أداؤه إلى ثقافة و تربية وتعليم وخبرة طويلة كمل الفلاحة والبناء..الخ .[3]

3- أهداف العمل:

- العمل ضرورة اجتماعية وإقتصادية في حياة الإنسان.
- العمل عبارة عن حلقة تواصل بالمجتمع ويجنب الإنسان البطالة.

---

[1] زكريا جرفي،"أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي،جامعة محمد خيضر،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،بسكرة: /2020/ص4.

[2] الطيب داودي،" تقسيم العمل، اليد الخصبة، الحافز الاقتصادي بين ابن خلدون و آدم سميث" مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر،العدد8،بسكرة،جوان 2005،ص2.

[3] إحسان محمد الحسن:"علم الإجتماع الاقتصادي"، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص86.

- العمل يساعد الفرد على تحقيق الصحة النفسية والبدنية والعقلية.
- بالعمل يستطيع الفرد تحقيق ذاته وبلوغ طموحاته.
- بالعمل يمكن للإنسان أن يشعر بالسعادة.[1]

4- سوق العمل كمدخل للعمل غير الرسمي:

يتميز سوق العمل الجزائري بالعديد من الخصائص أهمها :تجزؤه إلى أسواق رئيسية التي تتفرع إلى أسواق فرعية، وجموده وظهور البطالة الصريحة فيه، ونقص التشغيل، وأخيرا فترة البقاء في قوة العمل.

5-تجزؤ سوق العمل:

ينقسم سوق العمل الجزائري إلى سوقين رئيسيين وهما: سوق العمل الرسمي وسوق العمل غير الرسمي، وكل منهما ينقسم إلى أسواق فرعية والشكل التالي يوضح ذلك:[2]

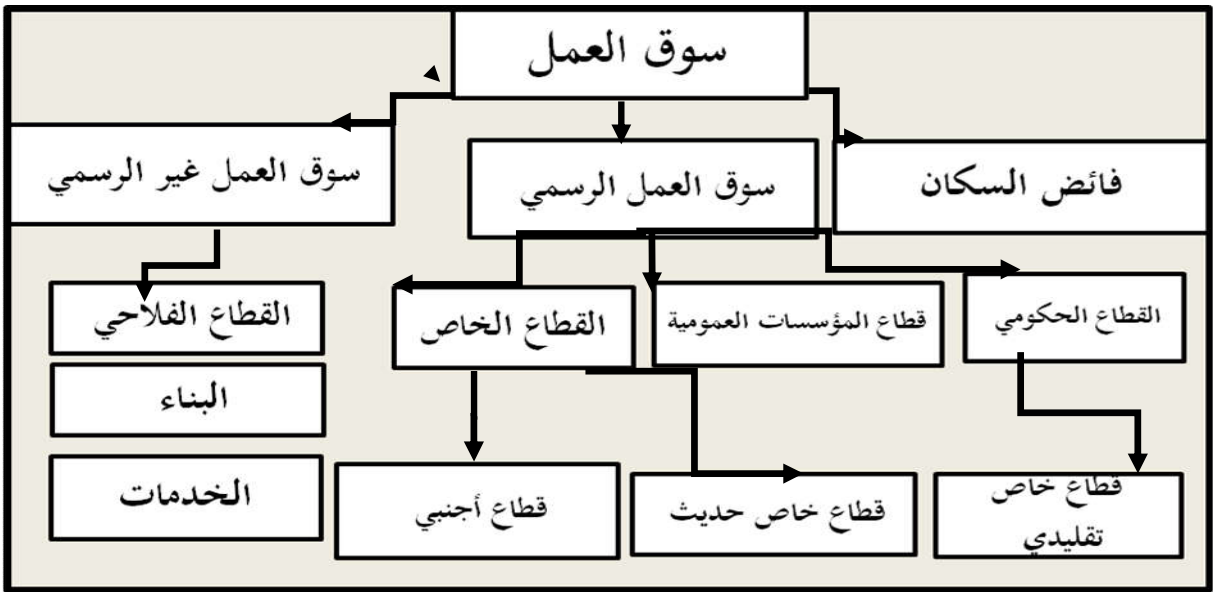

الشكل 3: هيكل سوق العمل في الجزائر.

[1] عماد لعلاوي،" مفهوم العمل لدى العمال وعلاقته بدافعياتهم في العمل الصناعي من خلال إشباع الحوافز المادية"، دراسة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علم النفس عمل وتنظيم، جامعة الإخوة منتوري كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسنطينة ،2012،ص21.

[2] مدني بن شهرة"الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل:" التجربة الجزائرية""، ب ط، دار الجامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص196، 197.

6-سوق العمل غير الرسمي:

يمثل السوق الرئيسي الثاني للعمل، وهو سوق تتزايد فيه حركية العمل، بحيث لا تضبطه أي تشريع أو تنظيم قانوني، ويحدده مستوى البطالة ونقص التشغيل وجمود سوق العمل، ويتميز بالافتقار إلى الحماية الاجتماعية نظرا للقيود القانونية التي تحكم نظام التأمينات الاجتماعية بالإضافة إلى مرونة هذا السوق والولوج فيه بسهولة.[1]

7- سوق العمل في الفكر الاقتصادي الكينزي:

يرجع الفضل لظهور هذا الفكر الاقتصادي للإنجليزي جون ميناردكينز ، صاحب المؤلف الشهير" النظرية العامة في الاستخدام والفائدة والنقود" الصادر سنة 1936، ولقد انطلق في وضع نظريته من ملاحظاته لأحداث الأزمة الاقتصادية لعام 1929 التي تمثلت بصفة خاصة في تفشي ظاهرة البطالة، فكان عليه أن يفسر أسباب هذه الظاهرة وأن يقترح الحلول المناسبة.

حيث اهتم كينز بدراسة البطالة وانتقاده إغفال الكلاسيك لها، فهو يتبنى نفس وجهة نظرهم في تحليله للطلب عن العمل، حيث اختلف عنهم في تحليله لعرض العمل.

ويقوم النموذج الكينزي على مجموعة من الفرضيات نذكر منها:

- ثبات الأسعار.
- وجود التشغيل الناقص .
- النظرية الكينزية صالحة في المدى القصير.[2]

ثانيا: العمل غير الرسمي :

1-مفهوم العمل غير الرسمي:

وفقا لقرار مؤتمر العمل الدولي الخامس عشر يتم تعريف "العمل غير الرسمي على أنه مجموعة الأنشطة المستقلة الصغيرة، التي تعمل بالأجر أو بدون أجر مع مستوى منخفض من التنظيم والتكنولوجيا وبدون موافقة رسمية من السلطات الإدارية قصد الهروب من القوانين و الضرائب، منظمة العمل الدولية تضع ثلاث محاور للعمل غير الرسمي :أولا السلطة، ثانيا القانون، ثالثا هو العنصر المحوري للعمل غير الرسمي (الضرائب) إذن العمل غير الرسمي هو من منظور كلي للحالة الإقتصادية، كما يتفق تعريف

[1] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص101، 102.

[2] ليندة كحل الرأس،"سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر حلال الفترة 2000-2010"، شهادة الماجستير، نقود وبنوك،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر3، 2013-2014،ص21.

العمل غير الرسمي مع الاقتصاد غير المنظم حسب مفهوم منظمة العمل، لكننا لما تتكلم عن الأجر فهناك اختلاف بين المذاهب الإقتصادية فحسب المذهب الكلاسيكي الأجر يغطي الاحتياجات الضرورية للعامل، لكن بالنسبة لكارل ماركس فقد اعتمد على الأجر الصناعي الاجتماعي الذي يغطي الاحتياجات الضرورية من المواد الغذائية وكذلك الاحتياجات الخدماتية مثل: التعليم والصحة ... الخ، لكن منظمة العمل الدولية اهتمت بتحديد الحد الأدنى للأجر كإطار قانون دولي محلي لمحاربة الفقر.[1]

وعرف **جاي قراشني** العمل غير الرسمي بأنه: عمل أسود يوجد في كل مكان تنعدم فيه التعقيدات والتشريعات التي تعمل على حماية الشغل، ويتيح للنشطين فيه التهرب من الأعباء الضريبية التي يفرضها قانون العمل، ونقصد بالعمل غير الرسمي في هذه الدراسة هو كل انواع المهن التي تقوم المرأة أوالرجل بها من تجارة غير شرعية وخياطةّ..الخ، التي تصنف ضمن العمل غير الرسمي وتعود عليها بالكسب.[2]

وهناك من عرفه على أنه: مجموعة من الأنشطة التي تمارس في الاقتصاد غير الرسمي، ولقد عرف العمل غير الرسمي وفق البنك العالمي من خلال ثلاثة عناصر :

- ✓ عدم التسجيل والتصريح لدى مصالح الضرائب سواء لأصحاب المهن الحرة أو أرباب العمل .
- ✓ عدم الانتماء لأي صندوق من صناديق الضمان الاجتماع.
- ✓ حجم وطبيعة نشاط المؤسسة بالنسبة للتجار ،حيث يعتبر التاجر غير الرسمي إذا كان لا يملك سجلا تجاريا ورخصة تجارية تسمح له بممارسة نشاطه.[3]

2-تاريخ و تطور العمل غير الرسمي:

منذ أكثر من ثلاثين عاما، أصبح مفهوم "العمل غير الرسمي" جزءا لايتجزء من مفردات المختصين الذين يقومون بتحليل عالم العمل بكل تعقيداته، وقد تعددت المناقشات في السبعينيات، بدءا من التقرير الخاص بكينيا الذي كتبته "هارت" عام 1972

[1] بن عطية محمد: "واقع العمل غير الرسمي للمرأة في الجزائر، باعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات"، pewer. D'études sur les institutions et devloped est، المجلد 5، العدد 1، 2019م، ص 175.

[2] حجار آسيا غربي، "المرأة بين العمل غير الرسمي والأسرة "، دراسة ميدانية بغيلزان،كلية العلوم الاجتماعية ،وهران2017،2،ص12.

[3] الوالي فطيمة، بنشلاط مصطفى، "دراسة تحليلية لتأثير الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي في الجزائر "، مجاة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ، العدد 1، الجزائر،2022، ص400.

بناءا على طلب مكتب العمل الدولي (هارت، 1972) واحتلت هذه المناقشات مكانة مركزية في اجتماعات المنظمات الدولية، ولا سيما في المؤتمر الدولي الخامس عشر لإحصائي العمل في عام 1993، ومؤتمر العمل الدولي في عام 2002.[1]

في أمريكا اللاتينية يطلق على وجهات النظر الثلاثة الأكثر أهمية في المناقشات التي تدور حول هذا المفهوم سم القانونين، والبينويين، والثنائيين، عند تفعيل المفهوم باستخدام البيانات الرسمية (من الحكومات المحلية)، ويفوز المنظور الثنائي بالمعركة ولذلك، تشير فئة "العمل غير الرسمي" إلى أربع حالات عمل، ولاسيما العمل العائلي غير مدفوع الأجر والعمل المستقل(باستثناء الفنيين والمهنيين)، والعمل في الشركات التي تضم مايصل إلى خمسة موظفين، والعمل المنزلي وفي هذا التيار، يتميز القطاع غير الرسمي بسهولة الوصول إليه والحد الأدنى من الفصل، بين رأس المال والعمل، وانخفاض الإنتاجية، وانخفاض استثمار رأس المال، والاستخدام المكثف للعمالة والحد الأدنى من تقسيم العمل.[2]

ووفقا لهذا النهج تشير التقديرات إلى أنه خلال التسعينات في الأرجنتين كان العمال في القطاع غير الرسمي يمثلون مابين 35% و 45% من العمال العاملين، و قد تسارعت عملية تطوير الطابع غير الرسمي لسوق العمل هذه بشكل رئيسي خلال العقدين الماضيين لكن تطور الطابع غير الرسمي لسوق العمل الأرجنتيني ليس ظاهرة معزولة، حيث تشير التقديرات إلى أنه في أمريكا اللاتينية، حوالي عام 1999، كان 46.4% من العمال الحضريين العامليين يمارسون أنشطة غير رسمية.

في ذلك الوقت خضع المظهر الاجتماعي للبلاد لتغييرات كبيرة، أنتجت السياسات الليبرالية الجديدة التي تم تنفيذها منذ السبعينات وتعمقت خلال العقد الأخير من القرن العشرين أيضا تغييرات ثقافية من إدخال "جهاز فردي قوي"إلى السكان، وبنفس المعنى أدى التحول الشامل للاقتصاد وتأثير سياسات الدولة الليبرالية الجديدة إلى ضغوط على سوق العمل التي هيمن عليها تدريجيا الوجود الهائل للعاطلين عن العمل والعمال غير الرسمين، ثم نشأ " دراسة اجتماعية جديدة" مع زيادة الفقر، وتدهور ظروف العمل، والفردية الجماعية في وقت تطور الهيمنة النيولبيرالية، ظهر العمل غير الرسمي كأحد الخيارات الممكنة لآلاف العمال وهكذا، قام كل من دخل هذا النوع من النشاط باستكشاف بدائل عمل مختلفة، والتي لم يكن لها بالضرورة علاقة بتدريبهم ومعارفهم الإنتاجية والمهام التي تم تطويرها في الوظائف الرسمية السابقة.[3]

---

[1] *Mariana Busso.* **Le travail informel : entre théorie et expérience**. *[Rapport de recherche] Laboratoired'économie et sociologie du travail (LEST). 2005, pp.*09-01**.**

[2] *Mariana Busso**.ops,** pp.*09-01**.**

[3] آسيا حجار، المرجع السابق، ص 09.

أما بخصوص الجزائر فإن ظهور العمل غير الرسمي مر بمراحل :

أ- **المرحلة الأولى(1962_1979)**:لقد اتبعت الجزائر خلال هذه المرحلة النظام الاشتراكي في تسيير شؤون الاقتصاد الوطني، والذي كان قائما على التخطيط المركزي من خلال المخططات التنموية التي تبنتها الحكومة لبناء الاقتصاد، وبدأت تظهر ملامح الاقتصاد غير الرسمي من خلال النتائج التي صاحبت تطبيق هذه المخططات.

ب-**المرحلة الثانية (1980_1989)**:تعرف هذه المرحلة بمرحلة الاقتصاد اللامركزي، حيث تم تنفيذ مخططين تنمويين.

ت-**المرحلة الثالثة(1990_1998)**:كانت الأوضاع في هذه المرحلة نتيجة الأزمة البترولية سنة1986،وما نتج عنها من إختلالات اجتماعية واقتصادية أثبتت هشاشة الاقتصاد الجزائري، وبدأت تظهر ملامح الاقتصاد غير الرسمي بعد تطبيق برامج الإصلاح.

ث-**المرحلة الرابعة(1999 إلى غاية يومنا هذا)**: تم تطبيق برامج الإصلاح الجديد التي تبنتها الحكومة كأداة لتحسين وضعية الاقتصاد من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، وبهدف تحسين صورة الاقتصاد الجزائري داخليا وخارجيا، ومن خلال هذه البرامج وبعد الارتفاعات التي عرفها سعر البترول مما أدى إلى زيادة الإرادات الحكومية الأمر الذي حفز الدولة على تخصيص مبالغ كبيرة للنهوض بالاقتصاد، ووافق تطبيق هذه البرامج مجموعة من العوامل أدت إلى تطور الاقتصاد غير الرسمي، كلجوء الحكومة إلى توسيع الوعاء الضريبي من أجل توفير الموارد المالية ،ونتج عن ذلك أنشطة التهريب عبر الحدود وتجارة موازية كشكل من أشكال التهرب عن دفع الضرائب نظرا لزيادة أعبائها.[1]

3- العمل غير الرسمي النشاط الأكثر بروزا:

- العمل غير الرسمي هو النشاط الأكثر أهمية:

تسلط البيانات الأخيرة المستمدة من مسوحات التوظيف في الجزائر الضوء على العمل غير الرسمي، الذي كان لفترة طويلة جزءًا غير مرئي من الاقتصاد الوطني. صحيح أن بداية الحديث عن هذا القطاع تعود إلى تسعينيات القرن الماضي، لكن من دون

[1] يوسف بودلة، كواديد،" الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وإشكالية دمج أنشطته"، مجلة الهقار للدراسات الاقتصادية، العدد 3، تندوف، 2013، ص 166.

العناصر الإحصائية اللازمة لتحديد نطاقه وشكله، لأنه أصبح من الممكن في السنوات الأخيرة التمييز بين القطاع غير الرسمي والعمل غير الرسمي وخاصة في القطاعات غير الزراعية.

عندما يتم تحديد القطاع في ممارسات "الموظفين/رواد الأعمال" و"العاملين لحسابهم الخاص"، فمن الممكن تحديد وتسليط الضوء على بعض الخصائص غير الرسمية، ويصبح النشاط غير الرسمي واضحًا إذا كانت نقطة الدخول مكونة من حالات الوظائف التي لا تعمل لا يستفيد من الضمان الاجتماعي، سواء داخل القطاع الرسمي أو داخل القطاع غير الرسمي. لقد تم إجراء أبحاث مهمة في السنوات الأخيرة حول العمل غير الرسمي في الجزائر، ومن بينها على سبيل المثال تم تحقيق إنجازًا حول هذا الموضوع في التجارة. ولكن النتائج لا تزال غير معروفة.

ولرصد الاتجاهات الحديثة في العمل غير الرسمي، سنعتمد على مقياس واحد يتمثل في عامل الانتساب إلى الضمان الاجتماعي، وهو عامل يعتبر فعالا في تحديد وضع العمل غير الرسمي، سواء فيما يتعلق بالعلاقة مع الأجانب. العمال أو فيما يتعلق بالعلاقة مع نظام الحماية الاجتماعية..[1]

4- أنواع العمل غير الرسمي:

أ- أنواع العمل غير الرسمي عند شارمز:

يشير ***Charmes*** في إحدى كتاباته أن العمل غير الرسمي يأخذ أشكالا عديدة منها: العمل بالمنازل، البيع على الأرصفة والعمل بنصف الوقت، كما يشير ذات المصدر أن العمل في المنازل يتراوح بين 5 %و 15% خارج القطاع الزراعي في البلدان النامية ، وهو ملحوظ أيضا في دول أوروبا، أما الجزائر على غرار هذه الاقتصاديات فهي تعيش نفس الظاهرة بأشكالها الثلاثة سواء بالنسبة للنساء والرجال على حد سواء.[2]

ب-أنواع العمالة غير الرسمية:

تشمل أنواع العمالة غير الرسمية الأنواع التالية:

1- **العاملون لحسابهم الخاص:** وهم الذين يعملون في أعمالهم الخاصة في القطاع غير الرسمي.

[1] محمد صايب، "بانورما سوق العمل في الجزائر: إتجاهات حديثة وتحديات جديدة"، ترجمة: فؤاد نوار، مجلة إنسانيات،العدد56/55، الجزائر، 2012.

[2] سعدية قصاب، "التشغيل غير الرسمي في الجزائر، ب.ط، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية علوم الاقتصاد والتسيير و التجارة، العدد 26، الجزائر 3، 2012، ص255.

2- **أصحاب العمل العاملين** في أعمالهم التجارية في القطاع غير الرسمي.

3- **العاملون من العائلة** الذين يتعاونون في الشركة العائلية، سواء كانوا يعملون في شركات القطاع الرسمي أو غير الرسمي أعضاء تعاونيات المنتجين غير الرسمية. [1]

5-أسباب العمل غير الرسمي:

يعودأسباب ظهور العمل غير الرسمي في الدول الناميةإلى عدة أسباب منها:

- ضعف الراتب الأساسي بالنسبة لفئة العاملين داخل القطاع الرسمي، حيث يبقى منهم من يسعى وراء الحصول على عائد مكمل من ممارسة أعمال ثانوية يضمن له ولأسرته العيش الكريم.
- ضعف القدرة الشرائية وتدني المستوى المعيشي بالنسبة لبعض الأفراد .
- الأنظمة الضريبية غير العادلة، والتي تدفع الأفراد والمؤسسات للبحث عن طرق للتهرب من دفع الضرائب.
- ارتفاع نسبة اشتراكات الأفراد في الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية، وانخفاض مستويات الأجور المادية والمعنوية التي لا تتناسب مع مستوى المعيشة.
- إجراءات إدارية وتنظيمية معقدة وتكاليف مرتفعة في أسواق العمل.
- وتتسم الإجراءات القضائية والأمنية بالتعقيد في مختلف المؤسسات والهيئات الحكومية.
- الفجوة الكبيرة بين نتائج مؤسسات التعليم العالي اليوم ومساهماتها.
- ويؤدي ظهور الفساد الإداري والمالي إلى تفاقم ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بكافة أشكاله.
- إن وجود البطالة المقنعة يؤدي إلى ظهور الاقتصاد غير الرسمي؛ فهو يقوض مهارات وقدرات المؤسسات والهيئات الحكومية.[2]

6-خصائص العمل غير الرسمي:

- سهولة الوصول إلى الأنشطة.

[1] Directives concernant une définition statistique de l'emploi informel approuvées par la dix-septième conférence internationales des statisticiens du travail(novembre- décembre 2003) .

[2] راقي دراجي،" واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وآليات ومكافحته"، مجلة ابن خلدون للابتكار والتنمية، المجلد 01، العدد01، البويرة، 2019، ص 14.

- استخدام الموارد المحلية.
- ملكية الأسرة للشركات.
- النطاق المحدود للأعمال .
- التكنولوجيا كثيفة العمالة.
- المؤهلات المكتسبة خارج النظام المدرسي الرسمي.
- الأسواق التي نقلت من أي تنظيم للمنافسة.[1]
- تتميز معظم الأنشطة غير الرسمية بصغر النطاق والتعامل خارج الأنظمة المؤسساتية مثل: بائعي الخضر والفواكه والجرائد بالإضافة إلى أصحاب الحرف مثل: التجاريين والسباكين وعمال البناء وصانعي الأحذية وغيرهم، وفيما يخص أنشطة التصنيع يأخذ كل من مقدم الأطعمة ومنتجي المنتوجات والأثاث الجزء الأكبر منة نسبة المنتجين غير الرسميين.[2]
- موقع النشاط حيث يتم ممارسة النشاط بعيدا عن المناطق الصناعية والتجارية الرئيسية وتنتشر الأنشطة غير الرسمية وتتوزع بطريقة عشوائية وبدون تخطيط.

7- القطاعات غير الرسمية الأكثر انتشارا في الجزائر:

أ- **قطاع التجارة:** يعتبر قطاع التجارة من بين أهم القطاعات التي توفر مناصب الشغل الهامة للعمالة غير الرسمية، وفي بعض الحالات حتى العمالة الرسمية، وتمارس التجارة غير الرسمية في أسواق موازية (حيث أسعار الموارد والخدمات أقل من أسعار السوق الرسمية نظرا لحجم العرض الوافر)، كما تمارس في أسواق سوداء (حيث أسعار المادة والخامات أعلى من أسعار السوق الرسمية نظرا لمحدودية العرض وكثرة الطلب)، ومن أسباب انتشار التجارة غير الرسمية نذكر:

- ✓ ارتفاع معدل البطالة عند الشباب.
- ✓ غياب الشفافية في ممارسة الأنشطة وغياب استعمال الشبكات في العمليات التجارية.

[1] *Abdelkader lakjaa* **; le travailleur informel ; figure sociale à géométrie.** *(le travaille à dimicile) insanyat, N°1,1997,oran ,p21 .*

[2] حسين عبد المطلب الأسرج،" انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري"، وزارة الصناعة والتجارة المصرية، القاهرة، 2010،ص4.

- ✓ تحرر التجارة الخارجية أدى إلى فتح الأسواق على السلع والخدمات الأجنبية مما ساعد على تنامي ظاهرة تقليد العلامات التجارية وانتشار السلع المغشوشة في الأسواق الجزائرية.

ب–قطاع البناء والأشغال العمومية:

يحتوي هذا القطاع على:

- ✓ ورشات رسمية توظف عمالة رسمية(مصرح بها) وعمالة غير رسمية (غير مصرح بها).
- ✓ ورشات غير رسمية تنشط في إطار غير رسمي(انجاز مساكن أو ورشات عمل فوضوية بتوظيف عمالة غير رسمية.
- ✓ ورشات تنشط في إطار رسمي لمشاريع بناء رسمية مرخصة لورشات رسمية أخرى بتوظيف عمالة غير رسمية، أو عمال متقاعدين ذوخبرة في قطاع البناء.
- ✓ تعقيدات إجراءات الحصول على عقود الملكية العقارية وكذا إجراءات وتكاليف رخص البناء مما يجعل البناء من البداية غير رسمي وبالتالي عمالة غير رسمية أيضا.

توجد أيضا قطاعات أخرى تنشط في القطاع غير الرسمي كقطاع المنتجات الغذائية، قطاع النسيج وصناعة الأثاث.[1]

8–آثار العمل غير الرسمي:

أ– الآثار الإيجابية:

- ✓ على الرغم من الآثار السلبية للتشغيل غير الرسمي المتمثل في عدم صحة البيانات عن المؤشرات الاقتصادية(معدل البطالة، الدخل...الخ)، وضياع حقوق العاملين بالقطاع غير الرسمي من حيث السن، الجنس الخ إلا أنه يعد قطاعا بديلا وقت الأزمات ومصدر دخل مهم للطبقة الفقيرة.
- ✓ يساهم التشغيل غير الرسمي في حل أزمة البطالة ويزيد من معدلات التشغيل ويقلص من حدة الفقر، فان كانت البطالة تخلق انعدام الدخل ، الأمراض والمشاكل الاجتماعية والأمنية، فان العمل غير الرسمي يساهم في التخفيف من حدة المشاكل باعتباره مصدرا للحصول على الدخول وتظهر الإحصائيات الرسمية أن انخفاض معدل البطالة سار جنبا إلى جنب مع تنامي القطاع غير الرسمي، فقد شكل القطاع استحداث فرض عمل على مدى الفترة

[1] قهواجي أمينة، مطالي ليلى، بغدود راضية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد22، العدد1، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2020، ص143–144.

مابين 2000-2007 ما يقارب 150 ألف منصب جديد كل سنة أي ما يعادل 45 % من فرص العمل المستحدثة.

- ✓ قطاع أكثر ديناميكية ومرونة، أضف إلى ذلك سهولة الالتحاق به، فهو لا يخضع لكثير من الأعباء والبيروقراطية، بحيث يسمح بتقديم الخدمات والسلع التي يحتاجها أفراد المجتمع في حياتهم اليومية.[1]
- ✓ يعد ضرورة لعملية الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاديات الحديثة أمام جمود المنومة الرسمية.
- ✓ يساعد صانعي السياسة على تبني عملية التعديل الهيكلي المطلوبة.
- ✓ أكثر سرعة واستجابة للتغيرات التي تحدث في ظروف السوق.[2]

9-الآليات والسبل لمعالجة العمل غير الرسمي في الجزائر:

تختلف طرق وأساليب معالجة ظاهرة العمالة غير الرسمية بين الدول، ولكن مايميز الجزائر عن بقية الدول الأخرى هو أنه رغم تعدد البرامج الموجهة لمكافحة البطالة وترقية التشغيل ، لايوجد برنامج موجه خصيصا لطاهرة العمالة غير الرسمية، فالملاحظ أن سياسات التشغيل المنتهجة تعتمد على ركيزتين أساسيتين هما :

- ➢ **ترقية الشغل** عن طريق تحفيز المبادرات المقاولاتية.
- ➢ **العمل المأجور** ونظرا لاتساع نشاط القطاع غير الرسمي في ظل وسط اقتصادي واجتماعي غير منسق، وقصد تنظيم هذا القطاع وتحويله إلى اقتصاد رسمي، عمدت السلطات العمومية إلى اتخاذ الإجراءات التي من شأنها تحقيق تطور جوهري في هذا القطاع وذلك باتخاذ مجموعة من الآليات والسبل أهمها برامج ترقية الشغل ودعم الشباب، والتدابير المتخذة لفائدة المدنيين تجاه هيئات الضمان الاجتماعي.

3-9-1 آليات وبرامج ترقية الشغل ودعم الشباب:

أولت الحكومات المتعاقبة اهتماما بالغ الأهمية ببرامج ترقية الشغل ودعم الشباب، وذلك من حلال عدة آليات وإجراءات أهمها:[3]

[1] عائشة بالنوي، "ظاهرة التشغيل غير الرسمي في الجزائر"، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، العدد3، المركز الجامعي بايليزي، 2019، ص176.

[2] بودلال علي، "القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 6، تلمسان، 2010، ص28-20.

[3] حدو محمد، البشير عبد الكريم،" إشكالية ظاهرة العمالة غير الرسمية وسبل معالجتها"، دراسة حالة الجزائر، مجلة" دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية، المجلد8، العدد1، الجزائر 3، 2019 ، ص 581، 587.

أ- آلية ترقية الشغل عن طريق دعم برامج ريادة الأعمال والمقاولاتية:

تلعب دورا في محوريا في سوق العمل والتنمية الاقتصادية، من خلال المساهمة في مكافحة البطالة ومساعدة الشباب خاصة على اكتساب المهارات وتطويرها، وتأسيس أعمال خاصة بهم.

ب- دعم العمل المأجور:

تتمثل هذه العملية في مختلف الخدمات التي تقدمها مؤسسات سوق العمل كالوكالة الوطنية للتشغيل ومديريات التشغيل المنتشرة عبر كامل التراب الوطني، وكذا هيئات التوظيف والأجهزة المختلفة للإدماج المهني.

3-9-2 السياسات الاجتماعية والضريبية ومعالجة ظاهرة العمالة:

تلعب السياسات الضريبية والاجتماعية العادلة دورا أساسيا في تشجيع أرباب العمل والأفراد على التصريح بأنشطتهم لدى الهيئات المختصة لهيئات الضمان الاجتماعي ومصالح الضرائب و مديريات السجل التجاري...الخ، هذا التصريح كفيل بضمان حقوق اليد العاملة الناشطة في هذه الأنشطة، ومن ثم تكمن أهمية السياسات الاجتماعية والضريبية العادلة في عملية انتقال الأنشطة الاقتصادية من الوضعية غير الرسمية إلى الوضعية الرسمية.

10-العمل غير الرسمي والتنمية:

كما تم ذكر القطاع غير الرسمي بأنه قطاع هامشي ينشط إلى جانب القطاع الحديث(الرسمي) بمداخيل وإنتاجية ضعيفة ويمكن اعتباره كقطاع بديل أول حل للمشاكل المتعلقة بالدول المتخلفة ، فمنذ السبعينيات لم يبقى النظر إلى القطاع غير الرسمي على أنه مخزن لليد العمالة بل اعتبر قطاع مستقل ذو حركية خاصة به ومعروف بنظامه الإنتاجي المرن الذي بإمكانه التكيف مع أي وضعيات اقتصادية خصوصا تلك التي تتعلق بالأزمات، وتوسع أو زيادة النمو الاقتصادي.

من هذا المنظور ونظرا إلى القطاع غير الرسمي في التسعينيات كإستراتيجية بديلة للتنمية الاقتصادية، وأيضا منحت له بعض الامتيازات في البلدان كالسودان التي أقرت بإدماجه أو تنظيمه مثلا، فكانت له انعكاسات ايجابية على السياسة الاقتصادية. [1]

[1] بودلال علي، "مكانة وأهمية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر"، Les cahier de Mecas، العدد2، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، تلمسان، 2006، ص281.

ثالثا:سوسيولوجيا التنمية ورأس المال:

أولا : التنمية:

1- مفهوم التنمية:

يقصد بها الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين من أجل تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة للوصول إلى تحقيق أعلى مستوى من الرفاهية الاجتماعية، والتي ينبغي أن تتم دون هدم أو تشويه الشخصية الثقافية للشعوب، وبذلك تغدو التنمية ظاهرة شاملة تتكامل فيها الجوانب التقنية، الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية والبيئية بحيث تشمل جميع مظاهر الحياة في المجتمع.[1]

يرى جون آدمزأن التنمية نوع من التغير الاجتماعي يتم أثناءه زيادة ملحوظة في الثروة والدخل.فالتنمية كما عرفتها وثيقة العمل الرئيسية للاجتماع الاستشاري الإقليمي الأول هي: مجموعة العمليات الرشيدة المتكافئة التي يقوم بها مجتمع ما لتحسين نوعية الحياة ومستوى الثقافة فيه ، خاصة في القطاعات الفقيرة، فالتنمية تشمل التنمية الاجتماعية تتم في إطارها التنمية الاقتصادية ، فهي تسعى دوما لتطوير عناصر الإنتاج في المجتمع وترشيد التدفق القومي للسلع والخدمات داخل هذا المجتمع.[2]

من خلال التعريفين يتضح أن التنمية تعني تغيرا اجتماعيا، اقتصاديا وسياسيا يشمل الفرد والمجتمع، قد يكون هذا التغير كمي أو كيفي أو الاثنين معا.

2- أنماط التنمية:

يمكن حصر أنماط التنمية في الإستراتيجيات التنموية التالية:

- **التنمية الشاملة:** تهتم بتطوير كافة القطاعات من خلال أداء نشاطات وعمليات تؤدي إلى إحداث التطورات، كما تمنح السكان أهمية بالغة مثلما تمنحها القطاعات الأخرى، ولذلك فإنها قادرة على إحداث تغيير جذري كميا ونوعيا وهيكليا في البيئة المحيطة بها، وقد تشمل حتى القطاع الاجتماعي والسياسي.

[1] صبري فارس الهيتي، "التنمية السكانية والاقتصادية"، ط1، دار المناهج، الأردن، 2013، ص14.

[2] محمد حسين العجمي،" الإدارة والتخطيط التربوي"،ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 465.

- **التنمية المستدامة:** وهي التي من خلالها مواكبة التطورات وتلبية الاحتياجات التي يرغب بها أفراد الجيل الحالي دون أن تتطلب التضحية بموارد الأجيال القادة ,إلحاق الضرر بهم.
- **التنمية المتكاملة:** وتسمى أيضا بالتنمية الاقتصادية، وهي التي يكون نتاجها رفع مستوى الفرص في الحياة للأفراد الذين يعيشون في مجتمع ما، ويكون هذا الارتفاع ملموسا فيما يتعلق بالخدمات الشاملة للإنتاج.
- **التنمية المتخصصة:** والتي تختص بقطاعات معينة دون غيرها، وترتبط بالقطاعات الاجتماعية، الاقتصادية والعمرانية.
- **التنمية البشرية:** تهدف التنمية البشرية إلى ارتقاء الشعوب ورفع مستوياتها من الدخل والإنتاج، وذلك من خلال تحسين الفرص التعليمة، ورفع مستويات الخبرة للأفراد لتحقيق أعلى مستويات الدخل الفردي والمحلي، وبالتالي تحسين مستويات الرفاهية لأفراد المجتمع، الأمر الذي يساهم في تنمية القدرات الإنسانية.[1]

3-عناصر التنمية:

- **رأس المال:**

يعتبر رأس المال من حيث نوفره ومعدل تراكمه من المحددات الأساسية للطاقة الإنتاجية في المجتمعات ومعدل تغييرها، وعليه فهو أحد مظاهر مستوى التقدم الذي بلغته هذه المجتمعات من جهة، وعامل حاسم في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، تسمى الإضافات إلى رأس المال في المجتمع بالاستثمار الوطني وينظر إليه عادة كنسبة من قيمة الإنتاج الموجه لتكوين رأس مال في المجتمع من ناحية وقيمة الإنتاج الوطني من ناحية أخرى، ولاشك أن زيادة معدل الاستثمار في دولة ما يعني أن الدولة تبذل مجهودا كبيرا لتوسيع الطاقات الإنتاجية فيها، وذلك بإقامة مصانع جديدة، بالإضافة إلى الحصول على المبتكرات والتكنولوجيا الحديثة التي تساعد كثيرا في زيادة إنتاجية العمل، وهنا تبرز الأهمية القصوى لرأس المال في خلق الطاقات الإنتاجية ومن ثم زيادة ورفع مستوى الإنتاج الوطني.[2]

- **الموارد الطبيعية:**

[1] ملال شرف الدين، "أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية تخصص " تجارة ومالية دولية"، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ورقلة، 2021، ص 111-112.

[2] قنادرة جميلة، "الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائ"ر،مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية، تلمسان، 2018، ص 73.

إذ أن الدولة التي تحوي موارد طبيعية أكبر بإمكانها[1] الاستفادة منها لرفع مستويات نموها أفضل من الدولة التي تعاني من شح هذه الموارد، إلا أن معظم الاقتصاديين لا يعتبرون هذا العامل (الموارد الطبيعية) محددا أساسيا للتمويل بحيث يمكن أن يكون مساعدا فقط، فالمورد الطبيعي لن يكون له أثر إيجابي في رفع معدلات النمو الاقتصادي في ظل عيان هذه العناصر الأساسية "رأس المال، التكنولوجيا، المورد البشري".

- **الموارد البشرية:**

تشمل هذه الموارد كل أنواع الجهود البشرية أو المدخلات البشرية التي تدخل في الإنتاج ويمكن تقسيمها إلى الفئات التالية:

أ- عرض العمل: يتألف هذا العرض من عدد العمال القادرون على العمل في الأعمال التي لا تتطلب المهارة ومع خزين رأس المال البشري أو أن النوعية تتجسد على نحو مختلف فيهم. أما فيما يخص الفئة الأخرى من الموارد البشرية فهي تقوم بالعمل التنظيمي لوضع عرض العمل وهي تشمل المدراء والمنظمون.

ب-التكنولوجيا: تعرف التكنولوجيا بأنها عملية منظمة متأسسة على التجربة أو على النظرية العلمية التي تعزز قدرة المجتمع على إنتاج السلع والخدمات، فهي ليست مثل عناصر الإنتاج الأخرى كالأرض ، المورد الطبيعي، العمل ورأس المال، لأنها تساهم في زيادة الإنتاج عندما تتجسد التحسينات في التكنولوجيا في السلع الرأسمالية، وهناك من التكنولوجيا ما يتجسد في البشر ويأخذ شكل مهارات متحسنة بالنسبة للعمل والإدارة.[2]

4- أهداف التنمية:

- ✓ تحقيق مساواة وعدالة اجتماعية.
- ✓ حماية البيئة.[3]
- ✓ رفع مستوى المعيشة.
- ✓ تقليل التفاوت في الدخول في الثروات.[4]

---

[1] الوليد قسوم ميساوي، "أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ "1993، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، بسكرة، 2018، ص 41.

[2] محمد صالح تركي القريشي،" علم اقتصاد التنمية"، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص55-57.

[3] عبد الرحمان سيف سردار،" اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل"، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص116.

[4]العباسي محمد، "برامج التنمية الاقتصادية وآثارها على الجنوب الكبير"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 020é، ص6-9.

- ✓ تحقيق النمو الاقتصادي القائم على أساس السياسات التي توسع قاعدة الموارد البيئية الطبيعية.
- ✓ إعادة تكييف التكنولوجيا وإدارة الخطر وكذا دمج البيئة والاقتصاديات في صنع القرار.
- ✓ ضمان مستوى مستدام من السكان، وكذا الحفاظ على قاعدة الموارد وتعزيزها.[1]

ثانيا: رأس المال:

1- لمحة تاريخية:

ومن الناحية التاريخية، فإن رأس المال، على عكس ملكية الأرض، يتخذ دائمًا شكل المال في البداية؛ فهو يظهر كثروة نقدية:كرأس مال التاجر والمرابي، لكن لا داعي للرجوع إلى أصل رأس المال لنكتشف أن الشكل الأول لظهور رأس المال هو المال. يمكننا أن نراها يوميا تحت أعيننا في البداية يأتي كل رأس المال الجديد على المسرح أي في السوق، سواء كان من السلع أو العمل أو النقود، حتى في أيامنا هذه في شكل نقود يجب أن تتحول إلى رأسمال بعملية محددة، إن التمييز الأول الذي نلاحظه بين النقود التي هي نقد فقط، والنقود التي هي رأسمال، ليس أكثر من اختلاف في شكل تداولهما.

إن تداول السلع هو نقطة البداية لرأس المال، إن إنتاج السلع وتداولها وهذا الشكل الأكثر تطورًا لتداولها والذي يسمى التجارة يشكل الأساس التاريخي الذي ينشأ منه، يعود تاريخ رأس المال الحديث إلى إنشاء تجارة عالمية وسوق عالمية في القرن السادس عشر، فإذا جردنا من الجوهر المادي لتداول السلع أي من تبادل مختلف القيم الاستعمالية، ونظرنا فقط إلى الأشكال الاقتصادية التي تنتجها عملية التداول هذه، نجد أن نتيجتها النهائية هي النقد: هذا النقد النهائي، نتاج تداولإن السلع هي الشكل الأول الذي يظهر فيه رأس المال.[2]

2-مفهوم رأس المال :

أ- في اللغة:

يتكون مصطلح رأس المال من شقين هما:رأس ومال، فالرأس: يطلق على أي شئ وعلى" سيد القوم".

المال: ماملكته من جميع الأشياء والجمع"أموال".

[1] ساطور رشيد، "دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة"، مجلة التراث، العدد10، الجلفة، 2013، ص169.

[2] *karl marx*, **A Critique of Political Economy**, *Volume I , Book One: The Process of Production of Capital First published: in German in 1867, English edition first 1887, pp 104*

جاء في المعجم الوسيط المال:كل مايملكه الفرد أو الجماعة من متاع أوعروض تجارة أوعقار أو نقود أو حيوانات.[1]

ب- المفهوم الاصطلاحي:

يستخدم مصطلح رأسمال(***capital***) عند الاقتصاديين للإشارة إلى السلع المنتجة المستخدمة في إنتاج أضافي فهو إذن وسائل الإنتاج من مكائن وآلات ومباني ومخازن وطرق وجسور... الخ، التي تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى وبهذا المعنى فإن رأسمال بمفهومه الاقتصادي يختلف عن المفهوم المحاسبي أو التمويلي حيث لايشمل رأسمال بمفهومه الاقتصادي أي مبالغ نقدية ويحصل عنصر رأسمال على عائد مقابل مساهمته في العملية الإنتاجية هو الفائدة.

ويمكن تعريف رأسمال بأنه: الثروة التي أنتجت في الماضي ولا تستهلك مباشرة ولكن لكي تستخدم في إنتاج ثروة جديدة أخرى.[2]

-يشير رأسمال **إلى: ذلك** الجزء الأساسي المكمل للنشاط البشري في أي مؤسسة كانت فهو أساس بدء أي نشاط، لأن النشاط بطبيعته يترجم إلى أرقام نقدية هي رأسمال يربح أو يخسر وهو أساس شراء احتياجات المؤسسة من أدوات، آلالات، وشراء مقر وتأجيره.[3]

3-أنواع رأس المال:

1- رأس المال النقدي ورأس المال العيني:يشمل رأس المال العيني الآلات والمعدات المستخدمة في العملية الإنتاجية و وبسبب حاجة المؤسسات إلى تقييم رأس المال بصورة نقدية فقد نشأ رأس المال النقدي الذي يمثل النقود السائلة(كالأسهم والسندات).

2- رأس المال المنتج ورأس المال الإرادي: رأس المال المنتج يستخدم في العملية الإنتاجية ويساهم في صنع السلع المختلفة ، أما رأس المال الإرادي فهو الذي يعطي دخلا دون أن يستخدم في العملية الإنتاجية.

3- رأس المال الثابت ورأس المال المتغير:الثابت هو الذي لا تنتهي منفعته من مجرد استخدامه حتى يصل إلى مرحلة الاهتلاك، أما رأس المال المتغير فهو الذي يستخدم مرة واحدة فقط في العملية الإنتاجية مثل: المواد الخام والوقود.

[1] كفاح عبد القادر الصوري، "أحكام رأس المال في الشركات"، دراسة مقارنة، ط1، دار الفكر، عمان، 2010،ص31-32.

[2] كامل علاوي فتلاوي، حسن لطيف الزبيدي، "الاقتصاد الجزئي"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص144.

[3] ليلى فقيري وسلامي اسعيداني،" الوجيز في إدارة المؤسسات الإعلامية"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص 64.

4- رأس مال مادي ورأس مال غير مادي:رأس المال المادي هو الذي يمكن استخدامه في العملية الإنتاجية لإنتاج السلع والخدمات مثل: الآلات والمواد الخام، أما رأس المال غير المادي فهو: مساهمة الأفراد من ابتكارات وإبداعات في البحث العلمي.

5- رأس مال عام ورأس مال خاص: العام يعتبر من ممتلكات الدولة والقطاع الحكومي، أما الخاص فيعتبر من ممتلكات الأفراد والقطاعات الخاصة.

6- رأس المال الوطني ورأس المال الأجنبي:الوطني تمتلكه الدولة ومواطنيها أما رأس المال الأجنبي هو الآتي من مصادر خارجية يعمل في اقتصاديات الدول المختلفة.[1]

4-عناصر رأس المال:

يتكون رأس المال من عنصرين هما: الادخار والاستثمار.

ويقصد بالادخار فائض الدخل عن الاستهلاك، ولا يكون محققا لغرضه الاقتصادي إلا إذا جاء بعد إشباع الحاجات الضرورية.

ويقصد باستثمار استخدام الفائض (الادخار) في عملية الانتاج، فالمدخر الذي يضع أمواله في الخزائن دون توظيفها على زيادة الانتاج، أما الذي يستخدمها في الاستثمار وإنشاء المشروعات فهو يعمل على زيادة الانتاج.[2]

5-خصائص رأس المال:

أهم وأول من تناول دراسة رأس المال دراسة وافية هو الاقتصادي النمساوي بوهيم بافرك.وربما يكون أهم معنى لآرائه فيما تعلق بدور رأس المال هو أنه-كما يقول فيكسل- قد أطال مدة الانتاج بين البداية والنهاية وحتى ظهور السلعة التي تشبع الحاجات وذلك عن طريق الانتاج غير المباشر مما زاد من الإنتاجية.

-رأس المال يقوم بإشباع الحاجات بشكل غير مباشر حيث يؤدي إلى إنتاج السلع التي تشبع الحاجات ومن ثم يزيد من إنتاجية العمل.

-رأس المال عنصر غير دائم.

-ارتباط رأس المال بالدخل لا يعني اتفاقهما ذلك أن هناك خلافا جوهريا بينهما.

[1] محمود حسين الوادي وآخرون:" مبادئ علم الاقتصاد"، ط2، دار المسيرة، عمان، 2013،ص61-62.
[2] هبة مصطفى كافي،:"مبادئ الاقتصاد"، ط1، ألفا للوثائق والنشر والتوزيع، الجزائر، 2021، ص208.

-الواقع أن رأس المال يجسد فكرة الزمن في الاقتصاد.

-رأس المال القانوني يشمل فهو يشمل أيضا الديون والحقوق المالية.

-رأس المال هو مجموعة من الموارد غير المتجانسة والتي يمكن إعادة إنتاجها.[1]

6-وظائف رأس المال :

-أن المال يعمل كوسيط للتبادل.

-يمثل وحدة حساب تسمح لنا بأن نحكم على أسعار السلع والخدمات بنفس المعيار.

-يمثل ادخار للقيمة، بمعنى أننا نربحه ، ثم نحتفظ به لإنفاقه فيما بعد.

-يمثل قاعدة الدفع المؤجل التي تعني ببساطة أننا نستطيع أن نسوي ديوننا المستقبلية به.[2]

-خلق الثقة لدى المتعاملين.

-مقابلة مخاطر الائتمان المصرفي غير المتوقعة.

-التعبير والإفصاح عن شكل وأسلوب الملكية المصرف(وهل هذه الملكية مركزة في عدد أفراد أم أنها موزعة على عدد كبير)حيث يعد ذلك أحد عناصر الثقة لدى المتعاملين.

7-الصيغة العامة لرأس المال وتناقضاتها:

تقوم بين التداول البضاعي البسيط وتداول النقود كرأسمال الفروق التالية:

1- في التداول البضاعي البسيط بين صغار المنتجين، يبيع المنتجون بضائعهم لكي يشتروا بضائع أخرى، وهنا تقوم النقود بوظيفة وسيلة تداول واسطة في التبادل، ولا تعتبر رأسمالا.

وعند مرحلة معينة في تطور الإنتاجي البضاعي، تتحول النقود إلى رأسمال، فيقوم الرأسمالي أولا بتوظيف نقوده لشراء بضائع معينة ثم يسترجع النقود من التداول بواسطة بيع البضائع وهكذا يجري التبادل.

[1] حازم البلاوي،" أصول الاقتصاد السياسي"، ط2، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1996،ص211-217.
[2] جورج باكلي،" سوميت ديساي"، علم الاقتصاد، ط1، دار الفجر، القاهرة، 2013، ص60.

2– الاختلاف الأساسي بين الصيغتين هي أنه في دورة التبادل البضاعي تتفق النقود نهائيا ولا نقود المنتج، بينما في دورة التبادل الرأسمالي يقوم الرأسمالي فقط بتسليف النقود من أجل استعادتها في نهاية الدورة، فالنقود هي منطلق الدورة وهي غايتها.

3– في الانتاج البضاعي البسيط يبيع النتج البضاعة التي لا تمثل بالنسبة إليه قيمة إستعمالية، ويكون هدف عملية التبادل بكاملها هو إشباع الحاجة "القيمة الاستعمالية" وعلى العكس من ذلك بالنسبة للرأسمالي، فالقيمة الاستعمالية هنا لا تتعرض لأي تغيير، ذلك أن القيمة الاستعمالية للنقود لا تتغير بين أول ونهاية الدورة، وتكون دورة التبادل عديمة المعنى إذا لم يكن المبلغ الذي يحصل عليه الرأسمالي عند بيع البضاعة أكبر من المبلغ الذي يبلغه في بداية الدورة .

وبما أن هدف الانتاج البضاعي البسيط هو القيمة الاستعمالية فانه محدود بحدود طبيعة هو حاجات المنتج، أما هدف الانتاج الرأسمالي فهو التوايد غير المحدود القيمة .

فرأس المال ليس النقود بحد ذاتها، وإنما القيمة التي تجلب القيمة المضافة أو القيمة المتزايدة ذاتيا، فرأس المال هو النقود الموظفة من أجل زيادة كميتها بواسطة استغلال العمل المأجور .[1]

8–تكوين رأس المال:

إن السبيل إلى تكوين رأس المال فهو **الادخار** لأغراض **الاستثمار** بالنسبة للفرد المنتج فإن المزارع يعمل على تركية تركيم "رأس المال " عندما يحتجز جزءا من محصوله لاستخدامه كبذور، كما أن المستصنع يعمل على" تركيم رأس المال"عندما يودع احتياطيا نقديا في المصرف الذي يتعامل معه، وذلك لأغراض التوسع في المباني و المصنع وآلات الصنع في المستقبل، بالنسبة للفرد المستهلك فإنه قد ينفق جزءا من دخله على سلع الاستهلاك، ويمتنع عن إنفاق الجزء المتبقي من الدخل ليصبح هذا الجزء فائضا مدخرا. وليتحول هذا الفائض إلى استثمار رأسمالي، بأحد الأمرين:

إما **بصورة مباشرة:** أي بمعرفة الفرد نفسه كتوجيه مدخراته إلى بناء مصنع.

وإما **بصورة غير مباشرة** : إذا أودع مدخراته مؤسسات معينة تعمل على توجيه هذه المدخرات ومدخرات الأفراد الآخرين إلى أغراض الاستثمار.

إن تكوين رأس المال يتوقف على الاستثمار والادخار .[1]

[1] عارف دليلة :"الاقتصاد السياسي"، ط1، مديرية الكتب والمطبوعات، حلب، 1997، ص254–255.

إن أبسط شكل لتداول السلع هو **C–M–C**، أي تحويل السلع إلى نقود، وتحول النقود مرة أخرى إلى سلع؛ أو بيع من أجل الشراء. ولكن بجانب هذا الشكل نجد شكلًا آخر مختلفًا تمامًا: **M–C–M**،تحويل النقود إلى سلع، وتحويل السلع مرة أخرى إلسمال، أو شراء من أجل البيع. الأموال التي يتم تداولها بهذه الطريقة الأخيرة هي بذلك يتحول إلى يصبح رأس مال، وهو بالفعل رأس مال محتمل.[2]

9–رأس المال عند ابن خلدون:

اختلفت أهمية رأس المال في عصرنا الحاضر وما كانت عليه في عصر ابن خلدون، باختلاف أنواعها وأشكالها نتيجة تقدم الفكر الإنساني، بحيث لا يستطيع الفرد التخلي عنه في أي نشاط اقتصادي سواء في الماضي والحاضر، إلا أن رأس المال لا يمكن وجوده دون وجود الطبيعة والعمل البشري. وقد اعتبر ابن خلدون رأس المال من عناصر الانتاج الضرورية في أي عملية إنتاجية ، المساهم في الزيادة والتطور الإنتاجي، كما بين أن رأس المال هو نتيجة العمل البشري.

يقول ابن خلدون"وكذلك في جر الأثقال بالهندام فإن الأجرام العظيمة إذا شيدت بالحجارة الكبيرة تعجز قدرة الفعلة عن رفعها إلى مكانها من الحائط فيتحيل لذلك بمضاعفة قوة الحبل بإدخاله في المعالق من أثقاب مقدرة على نسب هندسية يصير الثقيل عند معاناة الرفع خفيفا، فيتم المراد من ذلك بغير كلفة".

وهكذا بين ابن خلدون أهمية رأس المال كعنصر من عناصر الانتاج، إذ بدونه لما استطاع الإنسان الوصول إلى المنتجات الكبيرة، ومدى أهميته في حياة الإنسان، حيث لاتوجد صناعة أو حرفة لا تحتاج رأس مال، حتى الصياد لا بد له من رأس مال مساعد للحصول على صيده في البر والبحر، والنجار يحتاج إلى الخشب، الذي لا يتم إلا بالآلات الخاصة بالنجارة.

لقد فند ابن خلدون مقالة كانت سائدة في عصره ومازال معمولا في العصر الحاضر، وهي أن البنايات الضخمة كالأهرام والقصور الضخمة وكل عجيب تركه الأقدمون، تعود إلى الأجسام الهائلة، والقوة التي كان يتمتع بها قوم الجاهلية، بفضل هذه العجائب توصل ابن خلدون إلى أنواع رأس المال المتمثلة في: رأس المال النقدي الذي قال عنه" فإذاأستديم الرخس في سلعة أو عرض من مأكول أو ملبوس أو المتمول على الجملة ولم يحصل للتاجر حوالة الأسواق فسد الربح وفسدت رؤوس الأموال" ورأس المال العيني

[1]حسين عمر، "مدخل إلى دراسة علم الإجتماع"، د.ط، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1998، ص 39.

[2]*karl marx*, **"A Critique of Political Economy"**,*ops*, *1887, pp 104*

الذي دعمه بالمقولة التالية" وجعل للإنسان عوضا عن ذلك كله الفكر واليد، فاليد مهيأة للصنائع لخدمة الفكر. والصنائع تحصل له الآلات التي تنوب له عنه الجوارح المعدة في سائر الحيوانات للدفاع مثل: الرماح والسوق ...الخ.

وفي الأخير يتضح أن ابن خلدون فرق بين أنواع رأس المال العيني والنقدي الذي أطلق عليه "رؤوس الأموال" كما حصر عناصر الإنتاج في " الطبيعة، العمل والرأس المال، وبقي الأمر هكذا إلى أن جاء آدم سميث فكان أول من تحدث بطريقة واضحة عن رأس المال الذي حصره في "الادخار والاستثمار".[1]

10-رأس المال بين كارل ماركس وبورديو:

يمثل مفهوم رأس المال مفهوما مركزيا آخر في المشروع النظري لبورديو والمفهوم مستمد من " علم الاقتصاد الكلاسيكي" ويعني الثروة المتراكمة، ويستخدم في النظرية الماركسية للاشارة إلى العلاقة بين مالكي وسائل الإنتاج وبائعي قوة العمل وسع بورديو فكرة رأسمال في النظرية الماركسية وفي رأسمال حيث أصبح يتضمن رأسمال نقدي وغير نقدي، كما يشتمل على الصور المادية الملموسة أو اللامادية (غير الملموسة) كما ان مفهوم رأسمال عند بورديو لا يقوم على البعد الاقتصادي فقط، مثل الثقافي والرمزي والاجتماعي، إن رأسمال الاقتصادي يرتبط مباشرة بالثروة، أما الأشكال الأخرى لرأسمال فتمثل صورة من صور القوة في المجتمع.[2]

11- آثار رأس المال:

ويمكن إجمالها فيما يلي:

- **وفرة الإنتاج:** فاستخدام رأس المال من شأنه أن يعطي إنتاجا أكبر بكثير مما لو كان الإنتاج يقوم على التفاعل المباشر بين العمل وبين الموارد الطبيعية. ومن ثم فإن استطاع جزء من الإنتاج الجاري توجيهه لبناء معدات إنتاجية، سيؤدي إلى زيادة الإنتاج في الفترات التالية بمقدار أكبر من ذلك الذي استخدم في بنائه.
- **دقة الإنتاج وتنوعه:** فالقدرة البشرية محدودة، ومهما بلغ العامل من مهارة فنية لن يستطيع أن ينتج وحدات مختلفة من سلعة لها نفس المواصفات، والحصول على مواصفات أفضل، وإنتاج سلع جديدة لم يكن في الإمكان إنتاجها دون استخدام رأس المال .

[1] الطيب داودي، بداية أسطورة مؤسس علم الاقتصاد الحديث الرائد ابن خلدون، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 176-180.

[2] حسني إبراهيم عبد العظيم،" بيار بورديو-الفلاح الفرنسي الفصيح"، الحوار المتمدن، العدد 3503، 2011.
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=277688 أطلع عليه يوم 2024/03/06 ساعة: 16:18.

❖ **استقرار الانتاج**:وتبرز هذه الظاهرة بوضوح في المجال الزراعي، حيث يمكن التحكم في إنتاجية الأرض بدرجة كبيرة باستخدام المخصبات أو باستخدام المبيدات الحشرية، أو بتحسين وسائل الصرف، وبناء الخزانات.[1]

رابعا: رأس المال المادي:

1-مفهوم رأس المال المادي:

شرح رأسمال المادي في النظرية الإقتصادية الكلاسيكية الجديدة فإن عوامل الإنتاج هي المدخلات :المطلوبة في الانخراط في إنتاج السلع أو الخدمات سعيا وراء الربح يقف الكلاسيكيون على ان هناك ثلاثة عوامل رئيسية للإنتاج :

الأرض والموارد الطبيعية والعقارات كما يشار إلى رأسمال المادي على انه: يشتمل على منتجات من صنع الإنسان تجعل الفرد يشارك في التصنيع ويشاركه في الإنتاج.[2]

ويقصد به: الأصول المادية التي تستخدم في إنتاج الثروة، أو القيام بالخدمات الاقتصادية وهناك أنواع مختلفة من رأس المال، فقد يكون قيميا، عينيا ثابتا أو متداولا، ويقال كثافة مالية: والمقصود بذلك المشروعات التي تستخدم عنصر المال بدرجة كبيرة بالنسبة للعناصر الأخرى.[3]

2-مفاهيم عامة حول رأسمال المادي :

الاستثمار في رأسمال المادي: بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح، هو استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة في عمليات السلع والخدمات والمحافظة عليها وتجديدها، وتتمثل الطاقات الإنتاجية في السلع الإنتاجية التي تساهم في إنتاج غيرها من السلع والخدمات، وتسمى هذه السلع " الرأسمالية" أي السلع التي تمثل في رأسمال العيني الذي لا غنى عنه في أي عملية إنتاجية.

يشمل رأسمال المادي على الاستثمارات التي من شانها ان تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع أي زيادة طاقته الإنتاجية ، كشراء الآلات والمعدات.

إن مفهوم الاستثمار في رأسمال المادي ثلاثي الأبعاد من وجهة نظر اقتصادية محاسبية، مالية.

---

[1] محمد خليل برعي:"مبادئ الاقتصاد"، دار زهراء الشرق للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996، ص62-64.

[2] جمال حسين وآخرون، "أثر تغير رأسمال المادي على التعليم في الناتج المحلي الإجمالي بالأردن- 2017/1985"، مجلة الريادة للمال والأعمال، مجلد 02، العدد 03، 2021، ص 202.

[3] أحمد زكي بدوي:" معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية"، مكتبة لبنان، بيروت لبنان، 1982، ص 50.

أ– النظرة الإقتصادية: يقصد بالإستثمار في الإدخار معنى اكتساب الموجودات.

ب– النظرة الماليـــة:يقصد به تسخير أموال م اجل اقتناء أصول التي من خلالها تولد مداخيل على المدى الطويل.

جـ–النظرة المحاسبية: بمعنى الزيادة في أصول المؤسسة كشراء عقارات والأسهم والتجهيزات والمعدات فهو أصل ثابت سواء مادي أوغير مادي من طرف المؤسسة.[1]

3–أنواع رأسمال المادي:

إن هذا النوع من رأسمال يتضمن أو يشمل المباني والمكائن والمعدات والمخزونات، هناك سلع إنتاجية تساعد في إنتاج سلع أخرى، وهذه السلع الإنتاجية هي سلعة دائمة أو طويلة العمر، أي تبقى فترة حياة أطول من سنة واحدة وهذا النوع من رأسمال ينبغي ان يميز عن رأسمال البشري والذي هو أيضا يساعد في عملية الإنتاج ولكنه متجسد في البشر، وكذلك هذا النوع ينبغي ان يميز عن رأسمال المالي، الذي يتألف من أرصدة سائدة يمكن تبادلها مع السلع ولعل رأسمال المادي يمكن تصنيفه إلى الأنواع التالية:

الهياكل الإرتكازية:وهذه في رأسمال الثابت وهذا النوع يتضمن مشروعات المنافع العامة مثل النقل (الطر لسكك الحديدية)والكهربا وفي شبكة الاتصالات والمدارس والجامعات والمستشفيات إلى آخره إن هذه المكونات تسهل نشاطات الإنتاج وهناك "**الرأسمالالثابت**": يأخذ أشكال مكائن ومعدات في الصناعة الزراعة تدخل في إنتاج السلع والخدمات.

والصنف الثالث ما يدعى **برأسمال الخزين:** وهذا النوع يشمل كافة أنواع السلع منها السلع الوسيطية والسلع قيد التصنيع وكذلك سلع كاملة التصنيع.[2]

4– أهمية رأس المال:

لرأس المال أهمية تظهر حتى في أكثر صور الحياة البدائية، إذ بدونه تنخفض إنتاجية الإنسان، وبالتالي تكون إنتاجيته ضئيلة، وهو ما يعني انخفاض معيشته... وقد كان طريق الإنسان إلى رفع مستوى معيشته حيث تطلب الوقت والجهد، وهكذا فإن استخدام رأس المال يترتب عليه آثار كثيرة تعبر عن مدى أهميته في إحداث التطور والتقدم في المجتمع الذي يسعى لزيادة التكوين الرأسمالي.

ويمكن إبراز أوجه هذه الأهمية في النواحي التالية:

[1] عساس سارة وبوعافية رشيد،" أثر رأسمال المادي على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 01، 2019، ص502.

[2] محمد صالح تركي القريشي:" علم إقتصاد التنمية"، ط1، دار الإثراء، عمان، ص 56/55بتصرف.

أ- تخصيص الوقت وتوفيره: حيث أن التقدم الذي استطاع الإنسان أن يحرزه غير محدد الزمن، والذي تحقق معه زيادة مقدرته على الإنتاج يقوم أساسا على إدراكه الحقيقة الجوهرية،وهي أن طرق الإنتاج المباشرة، أي أن استخدام العمل وموارد الطبيعة فقط ليست أفضل الطرق، وأن إنتاجية هذين العنصرين يمكن تحسينهما كثيرين بإتباع طرق أخرى غير مباشرة، تستلزم في البداية تخصيص بعض الوقت لإنتاج سلع ومعدات تساعد في المستقبل على إنتاج قدر أكبر من السلع الاستهلاكية، وكلما طمع الإنسان في تحسين طريقته في الإنتاج، كلما تطلب منه كقاعدة عامة اللجوء إلى تخصيص قدر أطول من الوقت لإنتاج السلع الإنتاجية الأكثر كفاءة.

ب-الدقة والتنوع في المنتجات: إذ أن هناك بعض المنتجات تتميز بحاجتها إلى مواصفات معينة تقف القدرة البشرية عاجزة عن تحقيقها، ومن ثم فان استخدام الآلات والمعدات اللازمة لإنتاج هذه السلع من شأنه أن يقود إلى تنميط الإنتاج بالإضافة إلى إنتاج سلع جديدة لم تكن معروفة من قيل ولا يمكن إنتاجها دون استخدام رأس المال.

ت-زيادة التخصص وتقسيم العمل: حيث أنه من المعلوم استخدام الآلات والمعدات يتطلب تقسيم العملية الإنتاجية إلى أجزاء صغيرة، وتقوم كل آلة بإنتاج جزء معين من السلعة، كما ساعد أيضا على تداول الإنتاج، وبدون توافر رأس المال لما أمكن تحقيق هذا التخصص وتقسيم العمل الذي يرتقي بالعملية الإنتاجية.[1]

[1] محب خلة توفيق:" التطور واقتصاديات الموارد"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص 402-403.

خلاصة:

بعد الإطلاع على مختلف المراجع والأدبيات تمكنا في هذا الفصل من إعطاء لمحة عن العمل غير الرسمي والتنمية ورأس المال والإحاطة به، من خلال التطرق إلى أهم العناصر من مفهوم وأنواع و أهمية وآثار كل منهما، وتوصلنا إلى العلاقة التي تجمع بينهما، حيث تم التوصل إلى أن العمل غير الرسمي هو مجموعة من الأنشطة غير الرسمية التي يمارسها الأفراد بعيدا عن الدولة وقوانينها، وذلك راجع إلى العديد من الأسباب تقلص سوق العمل، وإرتفاع ظاهرة البطالة، مع إنخفاض القدرة الشرائية، ومن بين أهم خصائصه التي أدت إلى إتساعه هي: إعتماده على الموارد المحلية، وإحتوائه على مختلف الشرائح .

الفصل الثالث: الجانب الميداني للدراسة

تمهيد

أولا:الإجراءات المنهجية للدراسة

1.مجالات الداسة

2.منهج الدراسة

3.ادوات جمع البيانات

4.عينة الدراسة وكيفية إختيارها

ثانيا:الجانب الميداني للدراسة

1.عرض البيانات الميدانية

1.1عرض المقابلات

1.2التحليل العام للمقابلات

2.مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات والدراسات السابقة

2.1مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات

2.2مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة

الإستناج العام الخلاصة

تمهيد:

بعد أن تم ضبط الموضوع، والمشكلة والفروض والتطلع على مختلف نظرياته والدراسات السابقة المرتبطة به، بهذا الصدد سنحاول في هذا الفصل الإنتقال إلى النموذج التحليلي من خلال الإستطلاع الميداني، لتأكيد الفرضيات المطروحة من خلال تحديد مجالات الدراسة المكاني والبشري والزماني، والمنهج والعينة والأداة المطابقة لهذا الموضوع، ثم الإنتقال إلى عرض البيانات وتحليلها وعرض أهم النتائج المتعلقة بالدراسة ومناقشتها في ضوء الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية، وأيضا مناقشتها في ضوء الدراسات السابقة ثم التوصل إلى النتائج والمقترحات للقضاء على هذا القطاع.

أولا:مجالات الدراسة :

1 .المجال المكاني:

هو ذلك المجتمع الجغرافي الذي يقوم الباحث بتحديده وهذا المجتمع قد يكون مجتمع جغرافي يشمل جميع المناطق الجغرافية التي يتكون منها المجتمع أو قد يكون جزء (منطقة جغرافية) من مناطق هذا المجتمع الجغرافي.[1]

لقد أجريت الدراسة الميدانية المرتبطة بموضوعنا على مستوى **نهج بودي سليمان 1759–**1937بولاية تيارت، التي يحتلها أكبر عدد من الأفراد ذو العمالة غير الرسمية أو العمالة الرسمية وغير الرسمية معا، وذلك نظرا لموقعها الاستراتيجي الفعال وسط المدينة بجانب المركز التجاري، ومقابلة لمحطة الحافلات ومقابلة لمتوسطة زيان الشريف عبد الحميد.

2. المجال الزماني:

المقصود بالمجال الزماني هي تلك الفترة الزمنية التي يستغرقها الباحث في جمع البيانات والمعلومات من الميدان في المرحلة الميدانية، ويرى آخرون أنها تلك الفترة التي يستغرقها الباحث في جمع المادة العلمية والمعلومات والبيانات المرتبطة بالقضية المدروسة من بداية شروعه في دراستها إلى أن ينتهي من كتابة التقرير النهائي للدراسة .[2]

حيث قامت دراستنا على مرحلتين:

المرحلة الأولى:خصصت للجانب النظري:

- دامت 5أشهر من شهر أكتوبرإلى شهرفيفري.
- مرحلة ضبط العنوان وقد استغرقت حوالي أسبوعين.
- مرحلة الإنطلاق في موضوع الدراسة وقد إحتوت على عملية جمع المراجع.
- ضبط المفاهيم والدراسات السابقة وبناء الإشكالية.

المرحلة الثانية:تضمنت الجانب الميداني.

من فيفري ومارس شرعنا في الدراسة شرعنا في الدراسة الميدانية بالنزول إلى الميدان باعة الرصيف.

3. المجال البشري :

[1] محمد سيد فهمي:" تصميم وتنفيذ بحوث الخدمة الاجتماعية"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2006، ص270

[2] محمد سيد فهمي، مرجع سبق ذكره، ص285 .

هو ذلك المجتمع البشري الذي يقوم الباحث بتحديده، وتحديد نوعية هذا المجتمع البشري الذي يقوم بجمع البيانات اللازمة لدراسته، والوصول إلى نتائج يمكن تعميمها وقد يكون هذا المجتمع البشري جميع الأفراد الذي يتكون منهم المجتمع المطلوب لإجراء الدراسة، أو قد يكون عدد من أفراد المجتمع البشري أو جزء منه أو مجموعة معينة من أفراد هذا المجتمع .[1] ويضم مجموعة من الباعة على الرصيف.

2. منهج الدراسة:

تعددت وتنوعت مناهج البحث العلمي، وتفرعت لفروع متعددة داخل المنهج الواحد، وجميعها يهدف إلى الوصول إلى المعرفة العلمية الصحيحة.[2]

حيث عرف المنهج بأنه: عبارة عن مجموعة من مبادئ وقواعد ومراحل منظمة بطريقة منطقية تمكن من بلوغ النتائج.

عرف **ابن خلدون** المنهج على أنه: عبارة عن مجموعة من القواعد المصاغة التي يعتمدها الباحث بغية الوصول إلى الحقيقة العلمية بشأن الظاهرة أو المشكلة العلمية موضوع الدراسة والتحقق.[3]

ونظرا لطبيعة الموضوع **"العمل غير الرسمي و إشكالية تنامي رأس المال"** فان المنهج المستخدم هو **المنهج الكيفي**، لفهم وتحليل ظاهرة العمل غير الرسمي ورأس المال وعلاقته بالتنمية، الذي يهدف في الأساس إلى فهم الظاهرة موضوع الدراسة، وعليه ينصب الاهتمام أكثر على حصر معنى الأقوال ولهذا يركز الباحث على دراسة عدد قليل.[4]

تبحث الدراسة الكيفية في إطارها العام على تفسير الحياة الاجتماعية مشتقة من الثقافة ومتوضعة في التاريخ، وهي تعود إلى أفكار ماكس فيبر و نجد أسسها في **"فلسفة دلتاي"** الفيتومولوجيا والتي تنطلق بدورها من مسلمة، تفيد بأن الظاهرة الاجتماعية تتميز بالخصوصية، وتتمثل الغاية النهائية للفهم في إيضاح الطريقة التي يتبعها الناس في بناء المعاني والدلالات التي يحملونها للأشياء داخل عالمهم المعيش.[5]

---

[1] محمد سيد فهمي، مرجع سبق ذكره، ص 207.

[2] مريد يوسف الكلاب: "أسس البحث العلمي"، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2018، ص46.

[3] أحمد عظيمي:"منهجية كتابة المذكرات وأطروحات التخرج في الإعلام والاتصال"، ديوان المطبوعات الجامعية 2009، ص11.

[4] موريس أنجرس:"منهجية البحث في العلوم الإنسانية"، ترجمة سعيد سبعون، دار القصبة، الجزائر، 2006، ص101.

[5] حسين أجحيح وجمال قرة :"البحث الكيفي في العلوم الاجتماعية"، دار توبقال، المغرب، 2020، ص 120.

ويرتكز على مفهومين رئيسيين وهما: الفهم والتفسير، ويتضمن الفهم موقفا تفسيريا مقابل الشرح الذي يرتكز على السببية، بينما التفسير هو التشديد على عملية توليد المعاني في حين يرتبط الفهم بوجهات نظر البشر ويكون الباحث الكيفي مهتما بالمعنى الذاتي.

ومن الطرائق المستخدمة لدينا المقابلات المكثفة والسردية وتحليل المحتوى، ويلاحظ تشديد واضح على المعنى الذاتي في التفاعلية الرمزية.

2-1 العناصر الأساسية للبحث الكيفي:

- **إدراك الواقع**: ذاتي في عقول الناس، متنوع يدركه الناس بطرق مختلفة بشكل بني غير موجودة.
- **إدراك البشر**: يشكلون عالمهم الخاص، يصنفون المعنى، ولا تفيدهم قوانين خارجية ويوحدون أنظمة المعاني.
- **طبيعة العلم**: يرتكز على الحس المشترك، استقرائي يعتمد التفسير، ذاتي و متحيز.
- **البحث الكيفي**: يستخدم الطرائق النوعية، يهدف إلى تأويل الحياة الاجتماعية، الفهم و اكتشاف المعاني.[1]

3. أدوات جمع البيانات:

3-1 الملاحظة: يمكن تعريف الملاحظة بأنها: المشاهدة أو المراقبة لسلوك ظاهرة معينة وتسجيل المعلومات عنها بهدف الحصول على معلومات السلوك الاجتماعي في مواقف مختلفة.[2]

ولقد اعتمدنا في هذه الدراسة على **الملاحظة البسيطة** التي تستعمل في الدراسات الاستطلاعية، حيث تجمع بواسطتها معلومات أولية عن الظواهر الاجتماعية، الهدف من استعمالها جمع أكبر عدد من المعلومات والبيانات والمعطيات عن الظواهر وأبعادها .[3]

3-2 المقابلة: إن تقنية المقابلة تجد مبررا لاستخدامها في كل مرة تكون فيها الطريقة ذات فعالية أكثر واقتصادية من أجل الحصول على المعلومة المرغوب فيها .

[1] ستيريوس سارانتكوس:" البحث الاجتماعي، شحدة فارع"، المركز العربي للأبحاث والدراسات، بيروت، 2017، ص122.
[2] منير كرادشة:"مناهج البحث العلمي في علم الاجتماع"، ط1، دار أمجد، الأردن، 2022، ص90 .
[3] جلال غربول السناد:"البحث العلمي وكتابته"،ط1، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص151 .

يعرفها أنجرس بأنها "تقنية مباشرة تستعمل من أجل مساءلة الأفراد بكيفية منعزلة أو جماعية بطريقة نصف موجهة، تسمح بأخذ المعلومات الكيفية بهدف التعرف العميق على الأشخاص المبحوثين، فهي أفضل التقنيات لكل من يريد استكشاف الحوافز العميقة للأفراد والأسباب المشتركة لسلوكهم حسب كل حالة" .[1]

وتعرفها مادلين"أنها عملية تقصي علمي تقوم على مسعى كلامي من أجل الحصول على بيانات لها علاقة بهدف البحث ".[2]

وقد اعتمدنا في موضوعنا على **المقابلة الموجهة**، المحكومة بدليل مقابلة .

بناء دليل المقابلة:

بإعتبار المقابلة أداة مهمة تم الاعتماد عليها انطلاقا من دليلها، الذي بنيت أسئلته انطلاقا من معطيات الدراسة النظرية والملاحظات الميدانية حول ظاهرة البيع **–على الأرصفة –** فاشتمل الدليل على أسئلة مفتوحة، متضمنا ثلاث محاور:

المحور الأول :محور البيانات الشخصية تتضمن أسئلة حول السن والجنس والمستوى الدراسي.

المحور الثاني:تضمن أسئلة حول العمل غير الرسمي .

المحور الثالث:تضمن أسئلة حول رأس المال .

المحور الرابع: تضمن أسئلة حول العمل غير الرسمي ورأس المال .

رابعا:عينة الدراسة :

تعرف العينة على أنها مجتمع الدراسة الذي تجمع منه البيانات الميدانية وهي تعتبر جزء من الكل، بمعنى أنه تؤخذ مجموعة من أفراد المجتمع على أن تكون ممثلة للمجتمع لتجري عليها الدراسة، فالعينة إذن هي جزء أو نسبة معينة من أفراد المجتمع الأصلي، ثم تعمم نتائج الدراسة على المجتمع كله، ووحدات العينة قد تكون أشخاصا أو شوارع أو مدن ...الخ .[3]

حيث اعتمدنا في دراستنا على العينة الغير الاحتمالية القصدية التي يعرفها البعض "العينة التي يختارها الباحث عن قصد بسبب وجود دلائل على أنها تمثل المجتمع الأصلي"، أما الوحدة فهي" الأشخاص".[4]

---

[1]موريس أنجرس، مرجع سبق ذكره، ص145 .

[2]بوب مايتوز وليز روس، ترجمة محمد الجوهري:" الدليل العلمي لمناهج البحث، المركز القومي للترجمة"، القاهرة، 2016، ص445 .

[3]رشيد زرواتي:" تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية "، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2008، ص267 .

[4]عامر مصباح:" منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص221.

4.حجم العينة:

من خلال هذه الدراسة ذات الطابع الأنثروبولوجي يكلفنا البحث الميداني في هذا السياق بتحديد عينة متمثلة في مجموعة من الأفراد تنطبق عليهم خصائص الظاهرة، وترتبط بموضوع الدراسة ارتباطا شديدا، لا ينفصل مجتمع البحث عن الإطار العام للدراسة الكيفية، وقد تم اختيار العينة بشكل قصدي، لأن الموضوع يحتاج معلومات من نوع خاص، ذلك أم خاصية العمومية في البحث الكيفي لاتفي بالغرض ولا تطلب أبدا، فالبحث الكيفي يستدعي شيئا من الذاتية، بحيث كان الاحتكاك بمجتع البحث عن طريق أشخاص حاولنا كسب ثقتهم والتعرف عليهم وقد حددب21مفردة من مجتمع البحث، تم تطبيق مبدأ المعاينة لأن طبيعة البحث يتطلب ذلك.

بحيث من خلال سيرة البحث الميداني المعتمد على المقابلة كأداة رئيسية تبحث في فهم المعاني التي ينشؤها الأفراد حول المواضيع الإجتماعية المختلفة، خاصة وأن موضوع العمل غير الرسمي يحتاج الى الفهم لا الى التفسير ، بحيث وصلنا من خلال مجموعة من المقابلات الى حالة "التشبع"، وهي حالة تظهر فيها البيانات المتكررة بشكل يستدعي التوقف.

1. عرض وتحليل البيانات الميدانية

رقم المقابلة	الجنس	العمر	المستوى التعليمي
01	ذكر	34	ابتدائي
02	ذكر	63	أمي
03	ذكر	45	ثانوي
04	ذكر	38	متوسط
05	ذكر	26	جامعي
06	ذكر	25	جامعي
07	ذكر	29	ابتدائي
08	ذكر	34	ابتدائي
09	ذكر	30	ثانوي
10	أنثى	47	ثانوي
11	ذكر	29	ثانوي
12	ذكر	37	إبتدائي
13	ذكر	38	متوسط
14	ذكر	23	ثانوي
15	ذكر	33	متوسط
16	أنثى	20	ثانوي
17	ذكر	39	متوسط
18	ذكر	32	المتوسط
19	ذكر	26	متوسط
20	ذكر	35	ثانوي
21	أنثى		أمية

عرض المقابلة (01):

تاريخ المقابلة: 11 فيفري 2023.

مدة المقابلة: ساعة و 15 دقيقة.

منذ 2001 وأنا أمارس هذه المهنة (تجارة الفواكه غير الرسمية) وذلك لعدم وجود مؤهلات تجعلني أتقدم للعديد من الأعمال وخاصة ضعف المستوى التعليمي إبتدائي، لذلك توجهت إلى التجارة غير الشرعية، وذلك بمساندة الوالدة ودعمها لي من خلال تبرعها بعقد من الذهب، في البداية تعرضت للعديد من المشاكل (عرقلة سير العمل) منها: إما عدم بيع السلع أو الظروف الطبيعية مثل: هطول الأمطار، وإرتفاع الحرارة، أو الشرطة التي تلاحقنا في كل مكان، وحتى وصول الأمر أحيانا إلى حجز السلعة، وهذا من أكبر الخسائر(لا أحقق الربح)، وبعد ذلك فكرت مليا لأتحدى الصعاب والواقع، أولا غيرت المكان اقتربت بجانب السوق وخفضت السعر، وبدأت أستيقظ باكرا للعمل، وخاصة يوم السوق الأسبوعي، وفي حال حجزت الشرطة سلعتي فإنها توجه إلى مركز الرعاية بالمسنين وهذا أمر جعلني أتفاءل به ...ثم بعد زمن بدأت الأمور تسير بانتظام ووصلت إلى غايتي من الأرباح التي أقسمها بين الادخار والاستثمار، وبفضل الله عز وجل تمكنت من فتح محل، لكن واجهت الكثير من المشاكل من بينها الكراء والكهرباء وتكدس السلع، فتخليت عن المحل لأحد إخوتي وعدت إلى التجارة غير الرسمية، وتمكنت أيضا من شراء محل أخر وقمت بتشغيل أختي فيه، وذلك من أجل تحسين الدخل العائلي. لدي في هذا العمل مايقارب 29 سنة والآن لدي 34سنة ، وأنا راض به لأن مدخولها الشهري مناسب لتوفير العيش الكريم، مقارنة بأعمال أخرى علما أنه مؤثر على البلاد واقتصادها.

التحليل السوسيولوجي للمقابلة 1:

أطلق المبحوث على العمل غير الرسمي **بالتجارة غير الشرعية**، ومن الأسباب التي دفعته إليه نحصرها فيما يلي: دوافع إجتماعية كالفقر، دوافع إقتصادية كتدني الدخل الفردي، وظروف شخصية تمثلت في تحقيق المنفعة وتلبية حاجات الأسرة، حيث أنه اعتمد على أدوات بسيطة تقليدية بعيدة عن التكنولوجيا ودعم من الوالدة، دخل في العديد من الصراعات، صراع مع الشرطة لاستغلاله الغير القانوني للمكان وفقا (**للمادة رقم 1**) من القانون الذي ينص على أنه: ي"منع منعا باتا استعمال العربات اليدوية أو العربات ذات المحرك في ممارسة التجارة الفوضوية داخل النسيج العمراني، بالإضافة إلى منع استغلال الأرصفة بدون ترخيص"، صراع مع الطبيعة التي أعاقت عمله من ناحية، وصراع ذاتي نتيجة لجهله طريقة وقوانين الممارسة وصراع مع المجتمع وأفراده.

مع الوقت تبنى إستراتيجية لتنظيم عمله من خلال الاندماج في سوق العمل غير الرسمي، فتمكن من تنمية رأس ماله والانتقال إلى القطاع الرسمي من خلال فتح محل.

استخدم هذا المبحوث العمل غير الرسمي كوسيلة لانتقاله للقطاع الرسمي، مصرحا أنه لايستطيع الاستغناء عن هذه الوسيلة رغم انعدام الحماية واحتواءها على العديد من المشاكل، لأن ملكية العائد خاصة بالفرد عكس القطاع الرسمي، وهذا يؤثر على اقتصاد البلاد وهو الأمر الذي أخر تسوية وضعيتنا القانونية.

استطاع هذا المبحوث تحقيق الاكتفاء الذاتي، الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي،وتنويع رأسماله من خلال هذا النوع من العمل الذي يتراوح بين الرسمي (محل)، وغير رسمي طاولة (فواكه)ما جعله راض به.

عرض المقابلة02:

تاريخ المقابلة:11قيفري2023

المقابلة:ساعتان"02"

أنا أقيم في حي المدرسة، عمري63سنة، لدي ما يقارب 37سنة في التجارة غير الرسمية، ومن الأسباب التي دفعتني إليه: العمل غير المتوفر في بلادنا، خاصة أنني أمي، كانت بدايتي برعي أغنام الآخرين مقابل مبلغ مادي معين، لتأمين لقمة العيش الخاصة بي، وبأبنائي الأربعة، والوالد رحمه الله لم يترك لي شيء إلا قطعة أرض وإعمارها يحتاج رأس مال، دائما ما تكون البداية صعبة والظروف قاسية، بمجرد ما كبر الأبناء أصبحوا عونا لي في رعي الأغنام، فاستغللت الفرصة لجمع الأعشاب مثل: الزعتر والحلفاء وبيعها في حي المدرسة، لأنها المكان الوحيد الذي يتميز بالحركة وكثرة التجمعات، كنت أعيش آنذاك في قرية كرمس، وبعدما رأيت في التجارة الربح وزيادة لي خاصة أنني لا أدفع ضريبة خصصت لها أياما في الأسبوع: السبت والخميس والثلاثاء وأحيانا الجمعة في الأسواق الأسبوعية، ثم اقترحت المرأة مساعدتي لتحسين الوضعية وكسب ذروة عالية من الثروة من خلال تحضير الكسكس بأنواعه مثل : كسكس الزعتر و بعض الأكلات التقليدية المفيدة مثل: الروينة والحريرة، فأقوم بافتراشها على أكياس بلاستيك على الرصيف وبيعها، نظمت صرف النقود من خلال ادخار ما أجنيه من الرعي ومساعد بناء، واستثمار ما أجنيه من بيع الرصيف، شهدت تجارتي إقبال من مختلف التركيبات الاجتماعية لجودة منتوجاتي و صدقي، ساعدنا العمل غير الرسمي في تحمل مسؤولية الأولاد والإنتقال من الريف إلى المدينة، وتنمية الثروة ، وفي نفس الوقت الابتعاد عن الأعمال المشبوهة، حتى بعد تحقيق الاستقرار الفردي والمادي ورغم الكبر في السن لم أستطع الاستغناء عنه لأنني أحب الاعتماد والترفيه على نفسي .

تحليل المقابلة02:

الأصل الإجتماعي للمبحوث يعود إلى كرمس، مارس العديد من الأعمال غير الرسمية شملت القطاعات التالية: البناء والتجارة والزراعة، ومن الأسباب التي دفعته إليه: الأمية وانخفاض المستوى التعليمي وعدم الحصول على منصب عمل"العمل غير المتوفر في بلادنا"، والحاجة المادية"مقابل مبلغ مادي معين"، هذه الفقرة تعكس أحوال هذا المبحوث وظروفهم، وصراعاتهم اليومية من أجل تأمين لقمة عيشهم، اضافة إلى الاعتماد الذاتي لبناء ثروة"الوالد رحمه الله لم يترك لي شيئا"، ينتمي هذا المبحوث الى أسرة نووية، مكونة من أب وأم وأولاد، التضامن الآلي هو من يحكم هذه الأسرة، من خلال التعاون السائد بين الأولاد والأبوين، هذا يبرز الدور الاجتاعي الذي تلعبه المرأة من خلال اقتحامها أيضا القطاع غير الرسمي، لمساعدة زوجها والمشاركة في التنمية من أجل الوصول إلى الاستقرار المادي وتحسين الوضعية الاجتماعية للأسرة، مثل غيره من البائعين اتخذ هذا المبحوث من الرصيف عملا له من خلال افتراش الأرصفة، اختيار الرصيف راجع الى الحركة النشطة وإعلان البضائع، صرح هذا المبحوث أنه لاتوجد عراقيل في عمله، لكن ملامحه الشخصية تبرز عكس ذلك فقد أظهرت بعض من ملامح التعب ، لكنه تحملها من أجل تحقيق هدفه، من خلال ممارسته للعديد من الوظائف غير الرسمية، ومصداقية منتوجات المبحوث خصصت له عدد من المشترين من مختلف التركيبة الاجتماعية"نساء، رجال، شباب" بعد صبر وعناء ومرور وقت ساعدت هذه الأعمال غير الرسمية هذا المبحوث على ادخار رأس مال مكنه من التحضر"الانتقال من الريف إلى المدينة" مع ضمان مستقبله ومستقبل أولاده، الأقدمية وتعود الاعتماد على الذات جعل المبحوث لايستغني عن هذا العمل.

المقابلة 03:

تاريخ المقابلة:11-12فيفري2023

مدة المقابلة:2ساعتان ونصف

أقيم في حي السيوجي عمري 45سنة متزوج، مستوايا الثالثة ثانوي، لدي 6سنوات في العمل غير الرسمي، أعمل في بيع المأكولات الخفيفة على الرصيف، من وجهة نظري فإن هذا العمل يختلف عن أنواع الأعمال الاخرى في نوع المكان"الرصيف"، طريقة البيع تقوم على المناداة"ماكلة بنينة وسومة رزينة" من خلال إعطاء أحد وجبة المحاجب والسوفلي والبيض بمقابل مادي معين، طردي من الاطار الرسمي"الادارة" هو ما دفعني إليه، لأنني أكره أن يلقي أحد علي الأوامر، ثم وظفت في محل لكن شعرت بالملل وأنا انتظر من يقبل على المحل، وهكذا اكتشفت أنه لايجب انتظار الزبون وإنما أنا من أناديه من أجل المال، ولا أستطيع إيجاده إلا في الشارع

(المقصد الرئيسي)، ثم فكرت أنه لابد من طعم تستقطب به الزبائن، أسلوب البيع مختلف صغر المنتج وكبر الكمية ، لما يقصدك 15شخص تكون الفائدة، الوحدة هي ما جعلت عملي متعب جدا، بيع الشوارع يتطلب ذكاء فالناس يقصدونني بإستمرار من أجل المأكولات، رسمت خطة للتحكم في العمل: أولا تقرر ماذا تبيع في الشارع مثلي أنا بدايتي كانت بالفوشار المملح في المتوسط، وتركته بعد الالتحاق بالمطعم، ثم توجهت نحو المأكولات الخفيفة، لا أملك ثلاجة، الكمية المصنوعة تكون محدودة، تحديدالأدوات مثل: الطاولة وهكذا يصبح لديك أهداف، مع تحديد وتنظيم وقت العمل: وأعمل حتى ليلا احيانا في الصيف، اختيار المكان الرصيف مقابل المحل التجاري، ولابد ان تنوع منتوجك، مثلا أنا الوحيد الذي أبيع المأكولات الخفيفة والمشروبات والمملحات مثلا: الفوشار وفي الصيف أضيف المثلجات ، وعندما ترتفع الأسعار أعتمد على التخفيض، لابد من جذب المشتري وكسب ثقته لأنه يمثل قاعدة العمل، من خلال هذا السوق عرفت معنى العمل و الصمود الطويل لانتظار الزبون، حصل معي أحيانا أعمل ولا أحصل على مصروف أو ديون، خاصة في فترة كورونا وهذا يواجهه حتى من في القطاع الرسمي، القيمة المادية تصل أحيانا إلى 3ملايين في الشهر، العائد أتصرف فيه من خلال الخطة القائمة كالتالي :أقوم بادخار نصفها واستثمار الباقي، والتحكم في النفقات، مع تشغيل الأموال المدخرة مثلا: بدأت بالفوشار، ثم المأكولات الخفيف، ثم شراء آلة مثلجات، والآن أنوي فتح محل وأكون أنا رب العمل، يؤدي هذا العمل لتطوير الذكاء الاجتماعي والعاطفي من خلال التعامل مع مختلف التركيبات الاجتماعية، حصلت على دعم الزوجة والأولاد في ظل غياب دعم الدولة، تشعر بالفشل أحيانا ولكن بمجرد عد النقود فهذا يحفزك، وأصعب شيء هو إدارة الوقت، تضطر أحيانا إلى عدم النوم والبيع صباحا، مع عدم التفريط في المسؤوليات، من خلال هذا العمل تمكنت من بناء نفسي وإثباتها وتأسيس أسرة والتكفل بها وحمايتها، ثم شراء سيارة لتقليل التعب وتوفير الوقت كالسرعة عند نقل الأولاد إلى المدرسة صباحا، والآن أنا أخطط لمشروع وتوظيف أشخاص وتخليصهم من البطالة، لأن هذا النوع من العمل، رغم انه يطور رأسمالك ويلبي احتياجاتك، إلا أنه يبقى ضد القانون والدولة ومؤثر عليها، ما جعلنا نطالب بحقنا لتخصيص محلات لنا تساعدنا وتساعد الدولة من خلال الضرائب.

تحليل القابلة03:

نظرة هذا المبحوث بالنسبة لهذا العمل بيع الشوارع مختلفة، تظهر أولا ممن خلال نوعية منتوجه، الطبخ الذي هو مخصص للمرأة أكثر من الرجل في مجتمعنا، لكن المبحوث بعمله هذا تحدى المجتمع، وتجاهل نظرته السلبية ، و ببعض المشاهدات اليومية مثل الزحمة، بعض الشجارات، جسد هذا المبحوث موهبته على الرصيف على شكل عربة للمأكولات مستغنيا عن العمل القانوني،

المحل وذلك نتيجة التخطيط والذكاء الاجتماعي الذي يتميز به المبحوث الذي خلق له عمل في القطاع غير الرسمي، بين لنا الاختلاف بين المحل والرصيف الذي يتجلى في طريقة المناداة حيث أن المناداة هي سر البيع على الرصيف، وقد إختار المبحوث صيغة معينة يكررها الدالة على بضاعته وثمنها، ومن الأسباب التي دفعت الى العمل هي المادة"من أجل المال"، وتجسيد الموهبة، التخطيط والذكاء الاجتماعي الذي يتميز به المبحوث ساعده على تنظيم وقته من خلال طريقة العمل واختيار المكان، تبنى هذا المبحوث استراتيجيات محددة كالادخار والاستثمار وتشغيل الأموال، لتحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية مع التخطيط في مشاريع أخرى، هذا دليل على محاولة استخدام المبحوث أمواله للصالح العام مثل: فتح مناصب عمل.

عرض المقابلة 04:

تاريخ المقابلة: 12 فيفري 2023.

مدة المقابلة: ساعة.

الوالد متقاعد و الأم ماكثة بالبيت، مستوى متوسط اقتحمت مجال العمل الأسود (بيع الملابس للنساء) سنة **2010**، عن عمر **17** سنة، والآن لدي 38، حيث كنت أعمل في ولاية وهران بما أنها مشهورة بهذا العمل حتى أتخلص من الفقر أكون ثروة لأنني متزوج من زوجتين ولدي أطفال، رغم الربح الغير المستقر وملاحقة الشرطة اليومية من أجل حجز السلع وإبعادي من هذا العمل، استمرت محاولاتي وزاد إصراري على هذا الأخير من أجل الوصول إلى هدفي في الاستقرار المادي و فتح محل خاص بي، يتخلل هذا العمل العديد من الصعوبات مثل: انعدام الحماية والتذمر المستمر من الدولة والناس، دون أن ننسى أنه متعب من كل النواحي، ولكن ما باليد حيلة فالحاجة تدفعك للاستمرار و اقتحام أي نوع من الأعمال ، فهو يحوي كلا الجنسين وفي مختلف الفئات الاجتماعية، فمن خلال هذا المجال استطاع البعض تطويره لدرجة فتح شركات، بالنسبة لي من خلال ادخار مبلغ مالي معين فتحت محل ملابس وعندما تكدس السلعة في المحل أقوم ببيعها على الرصيف متخلصا بذلك من البطالة حتى أنني وفرت مناصب عمل لبعض الأشخاص.

تحليل المقابلة04:

ارتباط هذا المبحوث بالعمل غير الرسمي راجع إلى سببين، الأول الظروف الاجتماعية المتمثلة في تدني المستوى المعيشي خاصة في ظل تعدد الزوجات، و الثاني مشاكل اقتصادية و المرتبطة بالبطالة، زاول هذا العمل في وهران زاعما أنها مشهورة به وهناك اكتسب الخبرة، حيث يرى هذا المبحوث العمل غير الرسمي كملجأ للعديد من الأفراد لضمان لقمة العيش بسبب التسيب

والتهميش، وفي نفس الوقت وسيلة للوصول للاستقرار المادي متحديا بذلك الصعوبات الطبيعية والأمنية التي تواجهه من خلال هذا العمل، ففي نظره الغاية تبرر الوسيلة.

ساهم هذا العمل في تنمية رأسمال هذا المبحوث و العديد من الأفراد ، وزاد من إقبالهم على مزاولته.

عرض المقابلة 05:

تاريخ المقابلة:12فيفري2023.

مدة المقابلة: ساعة ونصف.

خريج من جامعة التجارة الدولية، عمري 26سنة ولم أجد عملا أسترزق منه، ورغم معرفتي أنها تجارة عشوائية(ملابس نسائية) تبقى وسيلة للنجاة من الفقر والبطالة لاسيما أنني متزوج ولدي مسؤوليات، صحيح أنني مؤهل إلا أن مجابهتي بالرفض في القطاع الرسمي وإحساسي بوجودي على هامش الحياة الحضرية وعدم تحصيلي لبديل مهني دفعني إلى الخوض في العمل غير الرسمي، واجهني في هذا القطاع العديد من الصعوبات تمثلت في "الظروف الطبيعية والشرطة والرصيف الضيق"، وهذا العمل بمثابة محطة للانطلاق في مشاريع وتفتح آفاق كثيرة، منها الهجرة وفتح محل، ما يجعلها ملجآ للعدد من الشباب، والمساعدة على تلبية احتياجاتي (كحاجات الزوجة)، ولكن يبقى هذا العمل بدون ضوابط.

وبما أنني أحب التجارة وجدت ضالتي فيها وهذه هي الطريقة الوحيدة لممارستها، ومكاني دائما أمام المنزل.

التحليل السوسيولوجي للمقابلة 05:

رغم المستوى التعليمي الذي يتميز به المبحوث، إلا أنه توجه نحو التجارة غير الرسمية ، هذا دليل على أن المستوى التعليمي ليس السبب في التوجه نحو العمل غير الرسمي، في انتظار الحصول على الأفضل والذي ما يكون غالبا الظفر بمنصب عمل وقار ودائم،حيث يبقى الاستقرار المهني وبالتالي المادي والاجتماعي أهم ما يصبو إليه هذا المبحوث، جسد هذا المبحوث دراسته على الرصيف، وصرح هذا الأخير أنه من خلال العمل غير الرسمي واجه العديد من الصعوبات من مختلف الجهات وعلى كل المستويات، كالمضايقات الأمنية الدائمة- المطاردة- المصادرة للسلع- التغريم ..الخ، والحرمان من الخدمات والإعلانات الرسمية التي تمكنهم من توسيع وتنمية نشاطهم. يدرك هذا المبحوث حقيقة وضعه المهني وعدم قانونية نشاطه إلا أنه يصر عليه للهروب من البطالة وتحسين وضعه المادي والاجتماعي وتنميته.

-عرض المقابلة 06:

تاريخ المقابلة: 13 فيفري 2023.

مدة المقابلة: ساعة ونصف.

يقول المتحدث أنا خريج ماستر بيولوجيا عمري25سنة، فهذا العمل تجارة ملابس أطفال مختلفة عن مجالي الدراسي وبعيدة كل البعد عن تخصصي، الحاجة المادية وعدم قبولي في العمل الرسمي هو ما دفعني إلى خلق عمل لنفسي على الرصيف ، وتختلف أماكن ممارسة العمل بين السوق والرصيف، ومن بين المعيقات:الظروف الطبيعية وملاحقة الشرطة، ومن حقهم طردنا، لست راض بهذا العمل بصفتي خريج جامعي لكنه بديل لضمان المستقبل،لم أجد المساعدة في بدايتي، وكنت أعمل من أجل لقمة العيش وقبلت أن أتحدى كل الظروف، ويوفر هذا العمل لي شبكة علاقات واسعة وخبرة في الحياة وفطنة في التعامل، وزيادة على غياب الضرائب، تختلف نظرة المجتمع إلينا بصفتنا تجار غير رسميين على أننا منحرفين وخارجون عن القانون، وهناك من ينظر إلينا نظرة الشفقة، لذلك العمل القانوني أحسن، نعاني كثيرا في هذا العمل، ولكنه مربح وكل الناس تحب أن تشتغل فيه لذلك لابد أن تحسن التصرف في المال، بدأت هذا العمل منذ صغري بحيث أنه تطور معي ونما رأسمالي كثيرا مقارنة مع سنوات خلت، حاولت أن أتجنب البطالة بهذا العمل.

التحليل السوسيولوجي للمقابلة06:

رغم المستوى التعليمي الذي يتميز به المبحوث خريج جامعي في البيولوجي، إلا أنه توجه نحو العمل غير الرسمي، ومن بين الأسباب التي دفعته نقص التوظيف، وتقلص سوق العمل بالنسبة للفرص المتاحة، ما جعله يخلق عملا لنفسه، ومن بين الظروف التي يواجهها، المتمثلة في الظروف الطبيعية والنظامية، كما صرح هذا المبحوث بعدم الرضا: "لست راض بهذا العمل بصفتي خريج جامعي"، يتصور المبحوث أن من حقه عملا يحفظ كرامته، وأن هدفه من هذا العمل توسيع شبكة العلاقات الاجتماعية وتطوير الذكاء الاجتماعي، عن طريق اكتساب خبرة من خلال التعامل اليومي، كما صرح أن هذا العمل يساهم في تنمية رأسماله بشكل كبير ويجنب الشباب من البطالة، بشرط أن يحسن العامل التصرف والتحكم في الوقت .

عرض المقابلة رقم 07:

تاريخ المقابلة:13فيفري 2023.

مدة المقابلة:نصف ساعة.

نحن 07 أشخاص في العائلة بين أربعة ذكور عاطلون عن العمل وإناث والوالدين والجد والجدة، الوالد متقاعد، عمري 29 مستوى إبتدائي عملت في العديد من الولايات حتى أجمع رأسمال، كانت الظروف قاسيةكالفقر غياب التأهيل، ووجود سوابق عدلية أجبرتني على العمل بأجر زهيد، وأتعرض للسرقة في كثير من الأحيان،كغيري من الأشخاص غير المؤهلين، نبقى متجاهلين من طرف المجتمع والدولة، إنتسابي للضمان الاجتماعي حرمني الاستفادة من منحة البطالة، استثمرت أموالي المدخرة المقدرة ب **35000**على الرصيف على شكل طاولة للفواكه، تعودت في هذا العمل على الربح والخسارة، خاصة في حال فساد السلع.دخول هذا المجال يساهم في تحقيق التنمية من كل النواحي إلا أنه يبقى غير مضمون وخارج اطار الدولة حتى أنه كان السبب في دخولي للسجن نتيجة ضربي لشرطي لمدة 10سنوات،وتبقى هذه الأعمال مشبوهة مؤولا كلامه بالتركيز على ماتحت الطاولة، بل ما تخفيه هذه الطاولة، هذا ما جعل المجتع ينظر الينا نظرة سلبية لكن العكس صحيح عدت إلى عملي بصفة عادية بعد خروجي من السجن، طورت رأسمالي وشراء منزل وسيارة، والآن أريد الهجرة، هذا العمل أحسن من العمل القانوني إلا أنه متعب في طريقة إحضار الفواكه الموسمية مثل: التمر من الصحراء، وكل فاكهة من أن أحضرها هذا ما جعلني أنظم وقتي طيلة أيام الأسبوع من 9صباحا إلى ال7مساء ماعدا أيام العطلة الجمعة والسبت أخصصها لإحضار السلعة مع حسن التصرف في المال الادخار، حوالي100الف لليوم واستثمار الباقي. مكنني هذا العمل من تحسين المستوى المعيشي، وأنا أعتبر هذا العمل وسيلة لنجاة الشباب من شبح البطالة، ماجعلنا نرضى به، وغير مؤثر على البلاد مثلا بائع الملابس يشتري من المركز التجاري نسبة معينة يعني أنه يدفع مالا ويساعد المركز على التجديد والبيع .

التحليل السوسيولوجي للمقابلة 07:

الوضع الإجتماعي المتدني لهذه الأسرة وكبر حجمها أسرة ممتدة ، جعل المبحوث يدخل القطاع غير الرسمي ، مارس العديد من الأعمال لجمع رأسمال مادي معتبر لتكوين مصدر دخل يغنيه على الحاجة، يوفر هذا العمل شبكة علاقات اجتماعية واسعة يعيد من خلالها الأفراد إنتاج الواقع لقول المبحوث:" ويوفر هذا العمل لي شبكة علاقات واسعة وخبرة في الحياة وفطنة في التعامل"، بسبب الخلل في سوق العمل يلجأ هذا المبحوث لتحقيق حاجاته اليومية لمزاولة هذا العمل و الذي يرتكز على استقطاب العديد من الأفراد لسد ثغرات التي يتركها النظام الرسمي، ويرى المبحوث أن نظرة المجتمع لها أهمية كبير في التأثير على هذا العمل باعتبارهم فئة مهمشة لقوله:" تختلف نظرة المجتمع إلينا بصفتنا تجار غير رسميين على أننا منحرفين وخارجون عن القانون". كما أنه السبب

في تشويه صفحة السوابق العدلية للمبحوث،حسب تصريح المبحوث المتدخل هذا دليل على أن لهذا العمل وجهين: ما هو ظاهر، وما هو مخفي .

رغم المخاطرة الكبيرة والظروف الصعبة إلا أن المبحوث صرح في الأخير أن رأسماله تنامى"تمكنت من تحسين الوضع الإجتماعي والمادي"وهدفه الأخير هو الهجرة.

المقابلة رقم 08:

تاريخ المقابلة:14فيفري2024.

مدة المقابلة:ساعة.

بعد أن خرجت من المدرسة في السنة الثالثة ابتدائي لدي 34 بدأت العمل مع والدي في الفلاحة، اكتسبت خبرة في المجال من خلال التجارة في (بيع البقر والأغنام)، فيما بعد وبالتعاون مع أبي اشتريت آلة حصاد قمت بكرائها وبدأت بالتفكير في الاستقلال عن أبي وإنشاء مشروع شخصي، بدأت استغلال الأرض لغرس الخضار وبيعها على الرصيف، تاجرت في الخضر بالسجل بعد مواجهتي مشاكل عند نقلها، والفاكهة أتاجر بها مع الخضر ولكن دون سجل، وكنت أنقلها من كرمس حتى لولاية تيارت، والسعر المنخفض مكنني من حشد مجموعة من الزبائن الأوفياء، ليس لدي ضمان، وأوفر احتياجاتي من المصروف اليومي والشهري لعائلتي، ولا أستعين براتب زوجتي بصفتها عاملة في التعليم ولا حتى أبي الفلاح، تعبت كثير في غرس الخضار ورعايتها ونقلها... وهذا متعب، وطورت رأسمالي واستثمرت بعضه في فتح "مدجنة"، وأشتغل في هذا العمل لملئ الفراغ ولتطوير رأسمالي، وهذه فائدة لي وللشباب لإبعادهم عن البطالة، ويحتاج هذا النوع من العمل إلى الصبر، واستثمرت أموالي عن طريق ادخارها في البنك.

التحليل السوسيولوجي08:

تدني المستوى التعليمي (السنة الثالثة ابتدائي) جعله يلجأ إلى القطاع غير الرسمي، اكتسب هذا المبحوث خبرة واسعة في مجال الفلاح بما أن أبوه كان فلاحا هذا دليل على توارث الحرفة، ما يفسر تأثير الأصول الاجتماعية على المسار المهني للفرد، كانت البداية من الفلاحة وصولا إلى التجارة وكلها تمت بصفة غير رسمية ، اعتمد هذا المبحوث على ذكائه ورأسماله الذي ساعده فيه أبوه، والاستثمار فيه، تمكن من تنمية رأسماله ، واعتمد على نفسه بدل الاتكال على مصدر دخل زوجته، كما انه اعتمد على تنوع المداخيل ضمن القطاع غير الرسمي التي تتراوح بين الفلاحة الى التجارة.

عرضالمقابلة 09:

تاريخ المقابلة:14فيفري2024

مدة المقابلة: ساعة

أقيم في حي تيرا بومدين عمري 30سنة، ذو المستوي الثالثة ثانوي متزوج ولدي أطفال، أمارس التجارة غير شرعية متمثلة في طاولة مفروش عليها مجموعة من الأفرشة من غلاف للوسادة وأغطية، تتراوح قيمتها حوالي 18مليون سنة2024 قبل أن كانت قيمتها حوالي 4ملايين من قبل، التي يزيد الطلب عليها كل مرة بسبب السعر، ومن الأسباب التي دفعتني إلى البيع المتجول هو عدم وجود وظيفة بعد أن انتظرت عدة سنوات للحصول عليها والفراغ والثروة هي أعظم سبب أي جمع المال، ما جعلنا نخلق عمل لايوجد مكان طالبنا ولم نجد حلا، نحن خلقنا وتربينا في هذه الرصيف لم ينظر إلينا أحد والمجتع يحتقر الفقراء، وعندما نظرت إلينا السلطات حددت لنا مكان لكن خارج البلاد ونحن نبحث عن الشعب هو هدفنا، وكان الرصيف هو الحل المناسب اذي يحتله الشعب، والأدوات البسيطة كرتون وغياب القوانين وقلة أمواله في البداية أنا دخلت بمبلغ مقدر ب2مليون وأنا حوالي15سنة وأنا على الرصيف تزوجت منه وأسست الحياة والآن تعودت عليه ولا أستطيع التخلي عنه وتعودت على الوقت من 8ونصف صباحا إلى 6مساء، هذا العام تم دمجنا وتم توظيفي لكن رفضتها تعودت على العمل الحر، وعلى وقتي، الذي يحقق أكبر ثروة وأنا بين ليلة وضحاها أجمع مبلغ قيمته تتراوح بين100الف إلى300الف أي حوالي5ملايين في الشهر في ظل غياب الكراء ما جعله يؤثر على البلاد واقتصادها عكس الوظيفة حوالي2ملايين في الشهر لا زيادة ولا نقصان والوقت مضبوط من ال8الى 4مساء ، المبلغ المقبوض اتصرف فيه من خلال الخطة القائمة على :الادخار والاستثمار والتحكم في النفقات وتشغيل الأموال مما دفع إلى البيع بالتجول لتأمين متطلبات الحياة ومساعدة والدي والإحساس بالمسؤولية واستثمار وقتي ها يعني أن البيع المتجول فتح باب لكثير من الشباب لمواجهة صعوبات الحياة، ولكنه لا يخلو من التعب والمشقة، ويتطلب ذكاء للتصرف في المال مع الصبر لمواجهة المشاكل خاصة في ظل غياب الدعم سواء من الدولة أو الشعب، أو افراد العائلة، فمواجهة الشرطة تتم بالهروب والتجاهل ومواجهة الجو في الشتاء عدم العمل أحيانا أما في الصيف نستعين بالمظلة لتفادي أشعة الشمس، تمكنت من خلال هذا العمل التوصل إلى الإستقرار بأنواعه وضمان العيش الكريم.

تحليل المقابلة 09:

هنا في حي نهج بودي سليمان المعروف بالمدرسة اتخذ المبحوث من مكان تحت أشعة الشمس أو قسوة الطبيعة مكانا على الرصيف لعرض منوجاته المتمثلة في المفروشات من وسادات وأغطية، واعتمد على هذا النوع من العمل لسد الاحتياجات اليومية في ظل الغلاء الفاحش وانهيار العملة، انتقل هذا البائع إلى الرصيف نتيجة الوضع المزري، وتفكك الدولة التي لم توفر أدنى مستويات الحياة الكريم، ولم تسعى إلى فتح باب التوظيف، ويلبي هذا المبحوث احتياجاته واحتياجات زبائنه من خلال هذا العمل اعتمد الخطة القائمة على الإدخار والإستثمار على ":أقوم بادخار نصفها واستثمار الباقي، مع التحكم في النفقات النفقة على الحاجات الضرورية فقط، انفاق كل نقد في محله، مع تشغيل الأموال المدخرةاستثمار أموال المدخرة مثلا كفتح محل أنوي فتحه للمفروشات" ، من خلال هذا العمل تمكن المبحوث من تحقيق الاستقرار المادي والاجتماعي.

المقابلة رقم 10:

تاريخ المقابلة:15فيفري2024 .

مدة المقابلة: ساعة ونصف.

أنا امرأة أرملة لدي أطفال وكلهم يزاولون الدراسة، عندي47سنة، فقدت والدي عن عمر يناهز 24سنة، لدي المستوى الثانوي ولم أحصل على عمل يناسبني بدأت أفكر في مشروع، بدأت بتربية الدجاج وكنت أبيع البيض، ولكن وجدت الدخل قليل، فكرت في مشروع آخر تمثل في صناعة الفخار، حيي لهذه المهنة جعلني أزاولها كما أنها غير مكلفة، لكن تعبها يكمن في جلب الطين، لبعد المسافة والمشاق المترتبة عليه، بدأت بصنع (الفخار) وبيعهم في السوق على الرصيف على طاولة خشبية، ثم اتفقت مع أصحاب المحلات لبيع سلعهم على الرصيف مقابل مبلغ مادي، تقهرني مطاردة البلدية، لكن أتجاهلها بالضحك مع هؤلاء النسوة، وهذا كله من أجل مبلغ مادي، تعبت كثيرا أواجه الحياة والظروف داخل وخارج المنزل خاصة أنني امرأة، ولكن هذا الأمر كان نتيجة لصبري وعلمي بأن حالتي ستتحسن بعد انتهاء الأولاد من السنة الجامعية.

التحليل السوسولوجي:

بما أن المبحوثة يتيمة وتعيش ظروفا صعبة دفعها العيش لوحدها للعمل غير الرسمي، بدأت هذا العمل بإستغلال موهبتها وتجسيدها على أرض الواقع من خلال صناعة الفخار غير المكلفة ماديا، ولكنها متعبة، ففكرت في الاستثمار ، وتجنب التعب، وعقد اتفاق مع أصحاب المحلات لبيع السلع على الرصيف إن العمل غير الرسمي في نظر المبحوثة لابد ان كون متعب وجالبا للمال الواسع،

وعن طريق إستراتيجية تنوع مصادر الدخل تمكنت من تطوير رأسمالها، وتخصيص مكان في منزلها لتعليم الفخار ما أدى إلى مساهمتها في التنمية الذاتية وفتح مناصب عمل لشباب والشابات، ما جعل عملها يأخذ فيما بعد الطابع الرسمي لكن يتطلب أحيانا خروجها إلى الرصيف لبيع بعض الأواني الفخارية هذا العمل مصدر النجاة من الفقر ومحقق للاستقرار والادخار.

المقابلة رقم 11:

تاريخ المقابلة :19فيفري2024.

مدة المقابلة : ساعة.

29سنة لدي **2** إخوة أكبر مني، كلاهما يعملان في التجارة أحدهما في محل والآخر يضع طاولة يبيع فيها الإكسسوارات، الأب متقاعد من (سونلغاز) بعد خروجي من الثانوية عملت في العديد الأعمال من بينها: نادل في محل بيتزا وحارس في (محطة) بعد جمع المال وضعت طاولة للألعاب أحسن من العمل عند الناس خاصة الذي لا يملك مستوى، إستمريت في العمل ووجدت الدخل قليل وبدأت أدخر أموالي راضيا بعملي، وأفكر في مشروع أخر خاصة أنا أحلل سوق العمل وأرى الكثير من الفرص لاحظت ان النساء يأتون إلى السوق أكثر من الرجال، ما جعلني أفكر في عمل يجلب النساء توصلت إلى وضع طاولة أخرى خاصة بالاكسسوارت، لان هذا مستقبلي،

وبما أنني محروم من البطالة ماجعلني أتعلم مزاولة هذا العمل، لأنه لا يتطلب أدوات عمل خاصة، أو وقت محدد وليس فيه ضرائب، ما عليك سوى ضبط وقت والتحكم فيه، وليس لدي عوائق كثيرة، وأنا شخص صبور، ونريد من الدولة أن تسمح لنا بالعمل، كانت طاولة مجوهرات صغيرة حوالي 10 ملايين ثم توسعت الى الكبيرة حوالي 30 مليون لذلك لابد ان تركز في عملك وتصبر وتخطط لان التخطيط ليس في العمل الرسمي فقط.

التحليل السوسيولوجي:

يعمل الأب في إحدى أهم قطاعات وهي مؤسسة سونلغاز، هذا لم يمنع المبحوث من ممارسة العمل غير الرسمي، ومع وجود إخوته في التجارة، وبعدما فشل في إيجاد وظيفة، لجأ هذا المبحوث إلى هذا العمل، وذلك بعد خروجه من الثانوية، أخذ يدرس السوق وما هي المستلزمات التي يبيعها، فوجد في الاكسسورات تجارة مربحة، إن الأفراد من هذا المنطلق يستخدمون إستراتيجيات متنوعة لمزاولة هذا العمل، كما صرح هذا المبحوث بالامتيازات التي يتمتع بها القطاع غير الرسمي الحرية والاستقلالية والعائد من

القيمة المضافة، تمكن المبحوث من تنمية رأسماله بعد مزاولة هذا العمل لمدة لا تقل عن ست سنوات، ونمى خبرته وفكره وعلاقاته الاجتماعية، مما يشير إلى ان هذا العمل يكتسي طابعا اجتماعيا كبيرا.

المقابلة 12:

تاريخ المقابلة:19فيفري2024.

مدة المقابلة:نصف ساعة.

أقيم في حي التفاح في ولاية تيارت عمري 37 سنة من 2003، وأنا أمارس مهنة التاجر المتنقل(ملابس) بين الأرصفة باعتبارها المتوارثة من الأب إلى الأخ ثم إلي، وذلك راجع إلى عدم وجود بديل رسمي خاصة مع ضعف المستوى التعليمي إبتدائي، في ظل غياب القوانين مارست ها العمل بأدوات بسيطة تقليدية بعيدة عن التكنولوجيا في أماكن مختلفة في حي المدرسة، السيوجي، وفي ولايات مختلفة الصحراء النعامة ،البيض، وكلها على الأرصفة، على طاولة فقط، متحديا بذلك الشرطة والجو، تختلف نظرتي عن الممارسين لهذه المهنة باعتبارها مصدر للرزق، لكن سهولة دخولها وتعلم قوانينها التي لا تتطلب تعليم أو مستوى و تتم عن طريق الملاحظة خاصة فيما يخص العلاقات والارتباطات، مع الزبائن وطريقة كسبهم والتلاعب بهم من خلال رفع أو خفض الأسعار، وهذا أهم عنصر نركز عليه الزبائن والسعر، الذي تسعي من خلاله إلى تنمية المال، اعتبرت هذا العمل في البداية كباب لتوسيع تجارتي، وتحقيق طموحاتي، المبلغ المقدم كان مقداره حوالي مليون ونصف لكن بالتعاون مع الأخ وحسن استغلال الأموال والادخار تمكنا من تنميته وفتح محل، والآن أقوم بعرض السلعة من المحل على الطاولة والمحل يتحكم فيه الأخ، لم أتخلى على الطاولة لأنها مقصد العديد من الناس فكل الناس تفضل الشراء من الأرصفة ظنا أنها أخفض سعرا من المحل ، ما جعلني أعمل أكثر من أخي وسرعة عملية البيع والمدخول اكبر من الأخ ، في ظل غياب فاتورة الكهرباء ، تأثيرهذا العمل على البلاد واقتصادها هو الذي أخر التسوية القانونية الخاصة بهذا العمل.

تحليل المقابلة رقم12:

أطلق المبحوث على هذا النوع من الأعمال بالتاجر المتنقل، يعتبر العمل غير الرسمي في نظر المبحوث مشروع استراتيجي ،وذلك لأنه كان السبب في تنمية رأسماله والهروب من شبح البطالة"وذلك راجع إلى عدم وجود بديل رسمي"، هذا دليل على أن كافة مؤسسات سوق العمل الرسمي تطبق مبدأ"الشخص المناسب في المكان المناسب" مع الاعتماد على المؤهلات التي تكاد تكون معدومة بالنسبة لهذا الفرد، صفة الوراثة لاتشمل الأعمال الرشمية فقط، وإنما تشمل حتى الأعمال غير الرسمية، حركة هذا المبحوث

من خلال ملاحظة الواقع الإجتماعي والإعتماد على الموارد الطبيعية،، جعله في صراع مع البيئة للسيطرة عليها نتيجة استغلال مواردها المحلية البعيدة عن التكنولوجيا، وهذه السيطرة أخذت شكل العمل والإنتاج من أجل الوصول إلى الثروة، هذا العمل يمهد للقطاع الرسمي، ولتنمية رأس المال في نظر المبحوث في ظل غياب الضريبة.

عرض المقابلة13:

تاريخ المقابلة:َ19فيفري 2024

مدة المقابلة: ساعة

لدي ما يقارب 38سنة، متزوج ولدي أولاد، عملت العديد من الوظائف من بينها: في إطار الدولة، بعد التقاعد وجدت نفسي أستثمر أموالي كثيرا ولم أستطع التحكم فيها وكان لا بد لي من حل لتنميتها، وهذا السبب الذي دفعني إلى هذا النوع من العمل المنتج خاصة أنه معتاد على العمل وقوانينه، ضعف المستوى التعليمي متوسط منعه من الالتحاق مرة أخرى إلى قطاع رسمي، توجهت نحو تجارة الأرصفة، من خلال تخصيص مبلغ معين للتجارة صغير ما يقارب مليون دينار ، بالاعتماد على معاشي التقاعدي، بدأت الاعتماد على الاستثمار والادخار، ادخار المعاش التقاعدي واستثمار ما أجنيه، عندي مشاكل مع الجو والمواطنين فقط، أما الشرطة فأنا أحترم كل متطلباتهم ، وهنا ظهرت اختلافات متعددة متمثلة في الحماية والدخل ، أما العائد فهو خاص بالفرد هذا ماجعله يؤثر على اقتصاد الدولة أما الايجابي فتمكنت من تعلم بعض القوانين في التجارة وتكوين بعض العلاقات الاجتماعية، بعد التوجه إلى التجارة خلقت لنفسي قوانين أعمل عليها خاصة أنه لدي ضمان، واحتفاظ ببعض الأموال في البنك، وهذا العمل مشروع جيد للاستثمار وتنمية رأس المال، ويحتوي على عنصرين هما: المال، والبشري، في ظل غياب القوانين، في الأخير لا بد أن تطلع الدولة وتقرر وتدرج بهذا النوع من الأعمال ضمن قوائمها، أو تقضي عليه نهائيا أو تدعم و تنشئ مؤسسات خاصة بهؤلاء الممتهنين الحرفيين، لتشمل التنمية الأفراد والدولة ولا تشمل جانب واحد.

تحليل المقابلة13:

عمر المبحوث هو38سنة،لديه ما يقارب 5سنوات على مستوى الرصيف، كما صرح أنه اجتاز الخدمة الوطنية، التقاعددفع المبحوث للاستغلال وللاستثمار في عالم الرصيف من أجل تنمية رأس المال وتحقيق الاكتفاء، اتضحت جليا أهمية المشروع غير الرسمي الذي يسعى إلى تحقيق التنمية المادية، في ظل الأزمة الاقتصادية الناتجة عن انخفاض المداخيل، إن قدرة الفاعل على التخطيط وإعداد برامج تنموية غير رسمية، ساعده في حياته الاجتماعية، في ظل تجاهل شكاوي الواطنين ، كما أشار المبحوث أن

غير الرسمية مشروع جيد للتنمية المادية، يقوم على عنصرين هما: العنصر البشري بإعتباره العنصر الأساسي في التنمية، والعنصر المالي من خلال استغلاله بشكل عقلاني، حسب المبحوث اتبع استراتيجية الإدخار والإستثمار، في نهاية المقابلة قدم المبحوث بعض الاقتراحات التي تساهم في تحقيق التنمية الشاملة للدولة والأفراد كدعم المشروعات الصغيرة، وتوفير مناصب عمل.

عرض المقابلة رقم 14:

تاريخ المقابلة:21فيفري2024

مدة المقابلة:ساعة .

بعد رسوبي في شهادة البكالوريا وجدت نفسي قد بلغت ال23سنة دون عمل أو مؤهلات، فتوجهت إلى التكوين المهني وتحصلت على شهادة في تخصصين الإعلام الآلي وصيانة المعدات الطبية، ما ساعدني على التقدم إلى عديد الوظائف، لكن التوظيف لا يتم بطريقة منصفة، خاصة أن المرأة أصبحت جزءا من مجال العمل، وهذا فرض على العديد من أمثالي مواجهة البطالة بالتوجه نحو العمل غير الرسمي(تجارة الفواكه الغير رسمية) من أجل خلق ثروة ذاتية، فدخلت هذا المجال بدعم من الوالد ، واخترت الرصيف لأنه تجاري بامتياز وفيه حركة، رغم الظروف المعرقلة لسير العمل كملاحقة الشرطة المستمرة وانعدام الاستقرار الوظيفي، إلا أنه الحل الأنسب بالنسبة لي كبداية لتكوين رأس المال وتنميته بمعدات بسيطة وغير مكلفة ذات القوانين الخارجة عن القانون، انعزالي الاجتماعي فرض عليا الاستعانة بالانترنت للخوض في هذا السوق, فتجارة الأواني مع التخفيضات المعقولة شهدت الإقبال الواسع من قبل النساء، مما ساعدني على تحقيق الربح، لكنه يبقى متعب ويؤثر على الفرد أكثر من الدولة.

التحليل السوسيولوجي14:

بعد فشل المبحوث في البكالوريا، توجه إلى التكوين المهني وتخصص في الإعلام الآلي وصيانة المعدات الطبية ولكن في ظل البيروقراطية والمحسوبية، لم يجد المبحوث وظيفة تحفظ كرامته فلجأ إلى القطاع غير الرسمي، الذي أصبح

قطاعا واسعا في مجال التجارة، بعد الحصول على دعم من الوالد، وضع الشاب خطط وإستراتيجيات للعمل أهمها اختيار المكان المناسب كما أنه اختار ذلك الموقع لأنه إستراتيجي وتجاري بامتياز وكثير الحركة، أن التفسير السوسيولوجي المضمون المقابلة يفي بأن الأفراد يلجؤون إلى استخدام الكثير من الحسابات الذهنية لضمان سير حسن لأعمالهم، ويشير إلى أن دورة حياة رأسمال لابد أن تستغل أحسن استغلال لضمان التنمية المستمرة.

المقابلة رقم15:

تاريخ المقابلة:21فيفري2024.

مدة المقابلة: نصف ساعة.

33سنة هذا العمل التجاري هو بمثابة نشاط يومي خاصة أنني لاأملك رخصة، لكن تدني المستوى التعليمي أولى متوسط وعدم توفر مؤهلات والبطالة هي السبب الرئيسي للعمل على الأرصفة رغم الظروف الصعبة فيه، كالظروف الطبيعية وملاحقة الشرطة بإستمرار ولكن لابد من الصبر، خاصة وأنني أعمل في تجارة الأدوات المدرسية ما جعلني أكثر عرضة للسرقة، من قبل الأطفال مثل: الأمس قامت بسرقة مجموعة من الاقلام، وهذا يعني أن أصعب ظرف التأقلم مع الناس ومع الظروف الأخرى، أي أين أترك بضاعتي و أنا أسكن في حي كارمان، وأذهب كل صباح للعمل في حي آخر، في المدينة،كانت بدايتي بالديون، وبعد العمل قمت بتسديده، وأصبح الدخل كبيرا، لأن الناس تشتري من عندي لأنني أخفض السعر، وهذه المهنة بمثابة ضمان المستقبل خاصة أنه لدي زوجة وطفلين، ليس لدي أي ضمان وأدفع الكراء من أجل حفظ سلعتي، والعائد من العمل قمت بادخاره للاستثمار في مشروع معين.

تحليل السوسيولوجي15:

اتخذ هذا المبحوث العمل التجاري غير الشرعي نشاط يومي في ظل عدم توفره على سجل تجاري، وأن هذا المبحوث لجأ إلى العمل غير الرسمي بسبب البطالة التي هي إحدى إفرازات القطاع الرسمي وإحدى المشاكل التي تواجه الدولة واجه هذا الشاب عراقيل من بينها بعد المسافة بين المنزل ومكان العمل، ما جعل هذا المبحوث يكافح من أجل لقمة العيش وإثبات الوجود، ذلك إن العمل يشكل مخاطرة كبيرة خاصة في ظل الظروف الإجتماعية الصعبة، للهروب من البطالة وقد ساهم هذا العمل في تنمية رأسمال هذا المبحوث.

المقابلة رقم 16:

تاريخ المقابلة:25فيفري2024.

مدة المقابلة:ساعة.

لم أتحصل على شهادة البكالوريا ماجعلني أتوجه إلى التكوين المهني عن عمر20، تحصلت على شهادة في مجال الخياطة والأخرى في مجال الحلاقة، الأب كان فلاحا، تزوجت برجل بطال يوم يعمل ويوم آخر لا، فكرت في مشروع للخياطة، لم أجد من يعرض

لي سلعتي فإتفقت مع زوجي أنا أنسج وهو يبيع، ومن الأسباب التي دفعتني إلى هذا العمل هو الفقر، ولدي أربعة أولاد أنفق عليهم، وعدم توفر مناصب عمل، نظمت وقتي في المنزل وحددت وقتا للخياطة، من اجل تلبية حاجات الأسرة، وخاصة الابناء وكلامهم حول المقارنة مع أبناء الجيران، واجهت العديد من الصعوبات منها الظروف الطبيعية، لكن الأطفال يدفعونني لأعمل أي عمل من أجلهم حتى أؤمن لهم مستقبلهم وحاضرهم، ومن خلال الدمج بين العملين الزوج وأنا كخياطة وحسن استغلال العائد، أصبحت أدخر بعض المال للضرورة القصوى، وسجلت أيضا في البطالة، وبالإعتماد على هذه المداخيل والأقدمية في العمل إستطعت أن أحقق العديد من الأهداف، ووجدت نفسي على تفاهم كبير مع زوجي، حيث تمكنت من فتح محل الخياطة وترك بيع الصيف.

التحليل السوسيولوجي16:

تاريخ المقابلة:25فيفري2024

مدة المقابلة:نصف ساعة.

لم تتحصل المبحوثة على شهادة البكالوريا ما جعلها تتوجه إلى التكوين المهني في مجال الخياطة والحلاقة ، كلا المهنتين يندرجان ضمن القطاع غير الرسمي، كانت تعاني من أسباب اجتماعية واقتصادية تمثلت في تدني المستوى المعيشي، والفقر الذي هو نتاج لبنية إجتماعية إقتصادية مشوهة، إن الظروف الاجتماعية للمبحوثة دفعتها إلى مزاولة هذا النوع من الأعمال، الذي يشكل ملجأ العديد من الأشخاص ذوي الدخل الضعيف والمتوسط، والذي يتميز بسهولة المزاولة عن طريق استغلال معرفتها في الخياطة وبيع منتوجاتها للجيران، ثم توجهها إلى تجارة الرصيف بمساعدة زوجها وعرض خدماتها وسلعها التي يكثر عليها الطلب، وهذا ما بينته الدراسة السابقة لآسيا حجار المعنونة ب"المرأة بين العمل غير الرسمي والأسرة"، التفسير السوسيولوجي لهذه الحالة قامت هذه المبحوثة الدمج المهني بين مهنة الزوجين أدى إلى إحداث تغير في حالتها الاقتصادية والاجتماعية، وطورت عملها عن طريق إستثمار رأسمالها .

يعتبر العمل غير الرسمي تمهيد لكل مشروع تتجه إليه.

المقابلة رقم 17:

تاريخ المقابلة:28فيفري2024.

مدة المقابلة:ساعة

عندي 39لدي 18 سنة في هذا العمل تجارة الفاكهة، متزوج ولدي طفل وسكن خاص بي، تركت المدرسة الرابعة متوسطة حلوز، وكنت أراقب التجار وأنا في المتوسطة لأتعلم منهم، بعد خروجي توجهت مباشرة إلى التجارة، من بين الأسباب التي دفعتني إلى تدني المستوى التعليمي، وعدم توفر فرصة عمل في القطاع غير الرسمي، وكنت فقيرا جدا ورأيت في التجارة غير الرسمية منفذا لي، في البداية واجهت العديد من الظروف الصعبة من بينها الجو والشرطة ومشكلة نقل البضائع، وبما أنه ساعدني في تحقيق الاستقرار الأسري وضمان لمستقبلي ومهنة أجد فيها الخير الذي أقتات منه، رغم أنه متعب، ولكنه يبقى أفضل من العمل الرسمي، لاحتوائه على الحرية، ساعدني هذا العمل من رفع مستوى الدخل الفردي الخاص بي وتحسين الوضعية.

تحليل السوسيولوجي17:

عمل هذا المبحوث لمدة لا تقل عن 18 في التجارة غير الرسمية، بعد أن خرج من المدرسة في السنة 4 متوسط ، وكان منذ صغره مهووس بالعمل ويلاحظ أثناء دخوله وخروجه من المدرسة التجار يمارسون أعمالهم، وتأثر بهم كثيرا، من بين الأسباب التي دفعته إلى هذا العمل هو تدني المستوى التعليمي ووجد في التجارة منفذا له، وقد ساعدته في تحقيق الاستقرار الأسري، وضمان المستقبل ومهنة وجد فيها ضالته:" يقول المبحوث أن القطاع غير الرسمي أفضل من القطاع الرسمي لإحتواءه على الحرية، هذا المبحوث انجذب إلى هذا العمل عن طريق التأثير الاجتماعي المتمثل في تجربته عن طريق التقليد والمحاكاة، التي أثرت سلبا على مستواه التعليمي. حيث اتخذ هذا المبحوث من العمل غير الرسمي الأداة والوسيلة الأولى محاربة الفقر وهو السبيل لتحصيل الثروة وبالتالي جلي النقود وتحقيق والربح الذي من خلاله يغطي حاجاته ويؤمن الاستقرار الأسري، خاصة في ظل الحفاض القدرة الشرائية، ولكنه في الأخير وعن طريق خبرته في المجال إستطاع هذا المبحوث أن ينمي رأسماله.

المقابلة رقم18:

تاريخ المقابلة:28فيفري2024.

مدة المقابلة:ساعة.

نحن خمسة أولاد وطفلة واحدة والأب متقاعد كإداري سابق، والأم أيضا إدارية، توقفت عن الدراسة **2010** في السنة الثانية متوسط، عمري 32مارست العديد من الأعمال، عملت كنادل في النادي الجامعي، وعملت كمساعد بناء في الجزائر العاصمة، جمعت الأموال دخلت للتجارة،سنة **2016** لأن الأعمال السابقة، ظروفها قاسيه، والأموال قليلة، وكنت أفكر في مشروع شخصي، ذهبت إلى تندوف لممارسة تجارة (ألبسة النساء) بدأت مشروعي ب **10** ملايين، ولم تكن الأمور سهلة بسبب

الظروف المناخية في تندوف، وحرمت من البطالة، أحسست بالغربة ثم عدت إلى تيارت للتجارة، وفيها الربح والخسارة، حققت الكثير من الأمور اشتريت سيارة، وأفكر في الزواج، وهذا العمل كان بداية كرأسمال لفتح محل، وظروفها صعبة تغيير الأماكن، والشرطة تلاحقنا في كل مكان ، ومنذ أيام فقط وضعوا لي ضريبة، وبعد العمل لسنوات طورت رأسمالي من **إلى** ملايين أدخرها في البنك، وسيارة، هذا العمل ساعدني، ويساعد في القضاء على البطالة، ومن بين العوائق التي أجلت التسوية القانونية هي الضرائب، من المعقول أنه قبل أن تقوم الشرطة بطردنا لا بد من أن تنظر إلينا وتوفر لنا مناصب في القطاع الرسمي.

التحليل السوسيولوجي18:

رغم الدخل المرتفع لهذه الأسرة، الأب متقاعد كإداري والأم كذلك، إلا أن المبحوث توجه إلى القطاع غير الرسمي بعد التوقف عن الدراسة، مارس المبحوث العديد الأعمال غير الرسمية، يسعى هذا المبحوث عن طريق العمل غير الرسمي لخلق ثروة وتحقيق الدافع الاجتماعي "الزواج" الذي هو مرتبط بالدافع المادي، لتكون بذلك ضمانا لمستقبله، هذا المبحوث يحاول أن يجد عملا ينشغل به، ويوفر به حاجات دون الاتكال على أحد، لأن الماديات في عالمنا الاجتماعي طغت كثير، يوفر عدم دفع الضرائب للمبحوث الكثير من المال ويخلق له حركة في الاتجاه الصحيح لخلق رأس مال، يتميز النشاط بالديناميكية والمرونة ويساعد على النشاط الذاتي الذي لايقيد حريته ولا رأسماله. هاجر المبحوث إلى العديد من ولايات من أجل العمل ومن أجل الوصول إلى مبتغاه من الثروة. في الأخير طالب هذا المبحوث السلطات من عمل يحقق اكتفاءهم ومتطلباتهم بدل الطرد.

عرض المقابلة رقم 19:

تاريخ المقابلة :11مارس2024.

مدة المقابلة :نصف ساعة.

عمري 26سنة الوالد يعمل في قطاع التربية، بعد الخروج المبكر الثانية متوسط من المدرسة توجهت نحو الرصيف، بعد التفكير الشخصي وجدت أن الرصيف أحسن من المحل لأن مدخوله لايتطلب الكثيرمن المال، بدايتي كانت بالعمل في الرصيف كمساعد لصاحب الطاولة عطور، حوالي ثلاث سنوات وأنا أعمل ، إدخرت مبلغ إستثمرته على الرصيف في شكل طاولة تحمل أنواع العطور بعد أن تعلمت القوانين وطريقة العمل من خلال عملي كمساعد، لا يوجد عمل لايحوي تعب وعناء ولكن المال يجعلك تصمد، وهذا العمل الوحيد الذي يأوينا ويحمينا بعد تجاهل الدولة لنا، ضبط الوقت والتحكم فيه وحسن التخطيط "الإبداع في

تنويع وإكتشاف العطور"هو القاعدة التي يبنى عليها هذا العمل والمساهمة في التنمية، وجل مانريد من الدولة أن تسمح لنا بممارسته، بما أنها لم تستطع تلبية مطالبنا "الحصول على عمل"، لأن هذا يؤثرعلى شبابها ويؤدي إلى إنحرافهم وعلى اقتصادها.

التحليل السوسيولوجي19:

الخروج المبكر للمبحوث من التعليم أدى إلى دخوله في صراع مع الوالد الذي ينتمي للتربية، هذا ما جعله يتجه نحو العمل غير الرسمي، نظرا لخاصيته المميزة"سهولة دخوله"، دخول هذا المبحوث في سن مبكر، جعلنا بلك نشير إلى عمالة الأطفال التي تشكل خطرا إجتماعيا يمس شريحة أساسية في المجتمع تتبنى أفعال غير موكلة لها، مايدل على أن العمل غير الرسمي يحتوي الكثير من الشرائح الإجتماعية، إن الفاعل ضمن هذا السلوك يشكل تحفيزا للممارسات الإقتصادية الأخرى، بمجرد الخروج من مرحلة الطفولة كان المبحوث قد ادخر مبلغ معين مكنه من الإستثمار على الرصيف، معارضا بهذا العمل البنية المؤسسة للسوق، وبدأبعمله بالإعتماد على الأدوات البسيطة هذه الأخيرة دفعته لمزالة هذا العمل لأنه بشكل ما غير مكلف، حدد المبحوث قواعد لهذا العمل تمثلت في "الوقت "و"التخطيط" المساهم بدوره في التنمية الإقتصادية،

عرض المقابلة رقم20:

تاريخ المقابلة:12مارس2024

مدة المقابلة:ساعة

عمري 35سنةبعد خسارتي لشهادة البكالوريا، درست إعلام ألي وتحصلت على الشهادة، دفعت في كثير من الإدارات لكنه تم رفضي ،وجدت نفسي بطالا غير منحة الشبكة الاجتماعية التي كانت تقدر ب500 دينار، لكنها لا تلبي حاجياتي، ما جعلني أتوجه نحو تجارة الأواني العشوائية لتجاوز الأزمات الاقتصادية وغلاء المعيشة، الوالد كان تاجر وهو من علمني قواعدها وقوانينها،في البداية واجهت صعوبات خاصة في طريقة التعامل مع النساء ومن سماع تأفف المترجلين وسائقي العربات، والطبيعة وفي ظل غياب الشرطة أعمل عادي، ولكن بمجرد حضورها أتوقف عن العمل، لمدة 9 سنوات متتالية وأنا في العمل لكن هذا العام شهدت تجارة الأرصفة انتشار واقبال كبير عليها من مختلف الفئات والطبقات بسبب منحة البطالة، وكانت سببا في تلبية ضروريات الحياة من أكل وسكن ولتجنب الاحساس بالذل والهروب من التسول والتشرد، ، ولكن بعد صبر وعناء تم دمجنا، وتم توظيفي في إدارة، ، بدوام جزئي وهكذا أصبح لدي مصدر تمويلي آخر، نظمت وقتي الصباح أعمل في تجارة الأرصفة والمساء في الادارة وكان هناك اختلاف كبير بين العملين، لكن العمل القانوني افصل لأنه مضمون ومحمي، غير القطاع الآخر، الذي يحتوي على الحرية وغياب

القوانين وهذه من ايجابياته وهذا سبب تسميته بغير الرسمي، والآن أنا اعتمد على ادخار العائد من الإدارة لأنه محفوظ في البنك، واستثمار العائد المقبوض من تجارة الأواني،في البداية كان هدفي من ها العمل الهروب من البطالة ولكن الآن هدفي تنمية رأس مالي.

تجارة الرصيف أدخلت العديد من التغييرات في حياة هذا المبحوث من خلال تحسين الوضعية من مختلف جوانبها.

التحليل السوسيولوجي20:

الهروب من شبح البطالة، دفع المبحوث إلى التوجه نحو تجارة الرصيف العشوائية غير الرسمية سبب التسمية يعود إلى غياب القوانين(التي شهدت إقبالا كبيرا هذه السنة بعد ظهور منحة البطالة دلالة على تشغيل الأموال المدخرة)، ويبد من وجهة نظرة تفسيرية ان العمل غير الرسمي يبدو وراثيا، يتوارث الأفراد عن ابائهم المهننة وقوانينها، طبق هذا المبحوث المقولة القائمة على"غاب القط العب يا فأر" لتفادي دخول الصراع مع الشرطة،دمج المبحوث في القطاع الرسمي، وحصوله على وظيفة جعله لا يتنازل عن القطاع غير الرسمي، بل غير من هدفه بعد أن كان الهروب من البطالة أصبح تنمية رأس المال كما صرح هذا المبحوث:" أن الإختلاف بين القطاع الرسمي وغير الرسمي يكمن في انعدام الحماية في القطاع غير الرسمي رغم احتوائه على الحرية"، ساهم العمل غير الرسمي في إحداث التغير الاجتماعي والاقتصادي للمبحوث.

المقابلة رقم 21:

تاريخ المقابلة:13مارس2024

مدة المقابلة:ساعتان

قسوة الحياة هي التي أجبرتني على العمل منذ الصغر حيث عملت في الفلاحة مع والدي لتنمية الثروة، ولما توفي أبي تزوجت بشخص يكبرني ب 10سنة بطال يعمل كمساعد بناء، اصابة الزوج اثناء العمل، حملتني مسؤولية البيت، وليس لدينا سوى300 دينار منحة معاش (الكبر) التي لم تعد تكفي لسد الحاجيات في ظل الغلاء الفاحش والأسعار المرتفعة لكافة المواد، بقينا لسبع سنوات ونحن في الفقر المدقع لتجاهل السلطات المستمر كافحت من أجل بناء مستقبل زاهر لأولادي، من خلال العمل كمنظفة منازل مقابل مبلغ مادي،مع الاعتماد أيضا على هوايتي وهي النسيج وتجسيدها، وكنت أبيع ما أنسجه يوميا على الرصيف، حددت السعر وكل حسب حجمه، ولكنني لم أكتفي بذلك وانما كنت أبيع أي شيئ مثل اللبن والخبز الذي أقوم بتحضيره وبعض الأعشاب مثل: النعناع والقصبر التي أقوم بزرعها، وأقوم ببيعها على الرصيف هنا في وسط المدينة والزحمة،وصارت التجارة مصدر

رزقي خاصة أنها لاتتطلب مواد يصعب الحصول عليها ويسهل دخوله لغياب القوانين، ،واجهت صعوبات في الأيام الأولى مع المجتمع ونظرته على أساس التسول والتهميش، ومع مرور وقت خصصت عدد من الزبائن نتيجة السعر المنخفض، إلا أنني حاولت الاستمرار في هذا السوق الرجالي، أما العائد أتصرف فيه من خلال تلبية حاجات الأسرة والأولاد مع تخصيص مبلغ أقوم بدفعه في الأقساط لدى محل المجوهرات أنا راضية بهذا العمل لأنه رفع مستواي المعيشي، في ظل غياب الضمان و منحة، ، ثم أشارت الى أنه حتى في هذا العمل توسع وأصبح قائم على التنافس جراء تفشي وتزايد في عدد بطالة.

تحليل السوسيولوجي 21:

عدم تصريح هذه المبحوثة بعمرها وسنها وذلك لكثرة شكوكها ومخاوفها، وانما صرحت فقط باسمها الملقب بالخالة فاطمة تعيش هذه المبحوثة ظروف اجتماعية قاسية جدا أجبرتها دخول قطاع الفلاحة والتجارة الرجولي بحثا عن الاستقرار المادي، حيث لا وظيفة ولا مستوى ولا تأمين ولاتقاعد ولا بيئة عمل لائقةسواء بالنسبة لها أو لزوجها أو والدها، البيئة الاجتماعية غير المستقرة والأمية التي نشأت فيها هذه المرأة المكافحة، كسرت الصور النمطية ضمن البيئة التقليدية بلعبها الدوريين الاجتماعيين دور الرجل والمرأة – تحدت هذه المبحوثة حتمية الواقع الاجتماعي المفروض، بدخولها القطاع غير الرسمي القائم على التنافس في ظل افتقادها للمؤهلات، إن العمل بالنسبة إلى المرأة في كثير من الأحيان يكون نتيجة لظروف خاصة، إن التفسير السوسيولوجي لهذا الوضع يجعلنا نقر إن المرأة تلعب دورا كبير فيالتنمية بأنواعها، كما صرحت المبحوثة أن الإدخار لا يتم في البنك فقط وإنما يشمل حتى بعض العمليات مثل: الإدخار على شكل مجوهرات وليس أموال فقط، في الأخير أشارت إلى أن توسع القطاع الغير الرسمي مرتبط بانتشار البطالة.

التحليل العام للمقابلات :

تعددت وتنوعت مسميات العمل غير الرسمي من قبل المبحوثين، من عمل أسود حسب المبحوث رقم4،5،6، وهناك من أطلق عليه بالتجارة غير الشرعية من طرف المبحوث رقم 1و2و8و9و3و4، وعمل غير الرسمي (المبحوث5 ، غير الرسمية تشير إلى غياب القوانين والقواعد(المبحوث20)، تختلف أماكن ممارسته بين: السوق والمنزل والرصيف والمحلات والتجول بالعربات، ومن بين الأسباب التي دفعت إالى هذا النوع من الأعمال نحصرها كالآتي: **أسباب اجتماعية** تمثلت في **1-تدني المستوى التعليمي** (الذي يتراوح بين الأمية(مبحوثة 21)، والابتدائي(المبحوث 8)، والمتوسط(المبحوث17)، والثانوي(المبحوث9)، لكن ظهرت لناحالات المبحوث5و6 كلاهما خريجي جامعة وذوكفاءات وخبرات علمية يمارسون العمل غير الرسمي هذا دليل على أن التوجه

نحو العمل غير الرسمي لايرتبط بالمستوى التعليمي،**2-انخفاض المستوى المعيشي**:كالفقرحسب تصريح مبحوث(8و16و7و21)، وأسباب اقتصادية تمثلت البطالة حسب تصريح كل من:(20و15و12و5و6)، فتقلص سوق العمالة الرسمية زاد من حدة البطالة، ونقص فرص التوظيف التي تم الهروب منها وتجاهلها عن طريق العمل غير الرسمي، كان هناك اتفاق حول معيقات هذا العمل المرتبطة **بالنظامية**: مثل مطاردات الشرطة، **والطبيعية** مثل:الجو، **والاجتماعية** مثل:انزعاج أفراد المجتمع، كما تمت الإشارة إلى البعض من **خصائص العمل غير الرسمي** المتمثلة في:سهولة دخوله وممارسته، الاعتماد على الموارد المحلية البعيدة عن التكنولوجيامثل:بيع الأعشاب(المبحوث2)، وبعض الأنشطة الحرفية، وغياب القوانين والتلاعب بالأسعار والهروب من دفع الضرائب، وملكية العائد، هذا السبب الذي أخر تسوية وضعيتهم القانونية، إضافة إلى إحتوائه على مختلف الشرائح الاجتماعية(أطفال، شباب، كهول) وكلا الجنسين(ذكور(المبحوث1)، إناث(المبحوثة21)، ليست الأعمال الرسمية هي من تتصف بالوراثةوتنظيم الوقت، وإنما حتى بعض الأعمال غير الرسمية شملت هذه الصفة("المبحوث12:أمارس مهنة التاجر المتنقل بين الأرصفة باعتبارها المتوارثة من الأب إلى الأخ ثم إلي ")، فالفرد العامل في القطاع غير الرسمي يخلق لنفسه خطة تسير عليها قوانين وقواعد هذا العمل، التي تحقق أهدافه والوصول إلى مبتغاه من الثروة، ، (المبحوث20:نظمت وقتي الصباح أعمل في تجارة الأرصفة والمساء في الادارة)، إلا أن الفرق يكمن في غياب الحماية والضمان والتأمين في القطاع غي الرسمي(حسب تصريح المبحوثة21)، العمل غير الرسمي يقوم ثلاثة عناصر أساسية: متمثلة في رأس المال عن طريق الاستغلال العقلاني(الإدخار والإستثمار)والعنصر البشري والبيئة، التفاعلات التي تحدث بين هذه العناصر تؤدي الى التنمية بأنواعها سواء اجتماعية أو اقتصادية ....الخ ، دلالة على أن العمل غير الرسمي يلعب دورا كبيرا في التنمية خاصة المرتبطة بالفرد من مختلف جوانبه، هذا القطاع يحمي ويأوي وينمي رأس المال الأفراد، ويخرجهم من دائرة الفقر والبطالة،(المبحوث1 "الانتفال من غير الرسمي إلى الرسمي) وما صرح به غالبية المبحوثين هو أنه لا بد على السلطات أن تتدخل وتعيد النظر والإعتبار في مختلف الأنشطة، وتعطي لها أحقية الممارسة القانونية لحماية المواطن الزبون، أوالبائع أو السلعة، أو تقوم بدعم المشاريع الصغيرة وتمويلها، أو إنشاء مؤسسات وفتح مناصب العمل، لتصبح التنمية شاملة الأفراد والدولة، لمحاولة القضاء والتقليل من الأنشطة غير الرسمية، هذا ما تم التوصل إليه من خلال الجمع بين المقابلات.

شبكة الملاحظة:

تاريخ الملاحظة	نوع الملاحظة	مكان الملاحظة	المؤشر	الملاحظة
23أكتوبر2023 15نوفمبر2023 6فيفري2024 18مارس2024	الملاحظة البسيطة	شارع نهج بودي سليمان	1- الضجيج 2-الرموز ومعانيها 3-المظهر الاجتماعي 4-العلاقات الاجتماعية 5-الموقع الاستراتيجي 6-الحجم 7-الصراع 8-المخاطر 9-نظام العمل	1-يتضح من خلال الفوضى التي تظهر نتيجة الازدحام السيارات والأفراد 2-تظهر من خلال بعض الرموز التي يستخدمها الباعة المتجولون مثل:تغيير الأسماء مثل:القط، التصفير وهذا الرمز يستعملونه دلالة على قدوم الشرطة 3-يظهر لنا أن الباعة المتجولون يستغلون المظهر الاجتماعي ذو الملابس البالية والمتسخة لجذب المشتري التي تدل على كثرة الجهد المبذول والفقر. 4-تظهر من خلال اندماج الباعة المتجولون وإقامة علاقات قائمة على التعاون والتضامن والترفيه الذي يخفف من حدة المشاكل. 5-أمام المدرسة وبجانب المركز التجاري يقابله موقع الحافلات السبب الذي أدى بالباعة المتجولون إلى احتلال المكان 6-تختلف حجم الطاولات مثل طاولة كبيرة تضم أنواع الخضار، وأخرى صغيرة مثل طاولة الألعاب 7-الصراع مع الشرطة نتيجة الاستغلال غير القانوني للمكان 8-**طبيعية**:مثل الشتاء والصيف الحرارةالشديدة -**اجتماعية**:مثل أفراد المجتمع وضغوطه **نظامية**:مثل الشرطة والمطاردات اليومية. وأهم ملاحظة لفتت الانتباه أنه حتى الشرطي وبزيه الرسمي يشتري من

			10-العدد	البائع المتجول لأجل الأسعار **9-وقت العمل**:يحدده البائع حسب الظروف **أدوات العمل**: بسيطة تقليدية مثل الطاولة والكرتون. **طريقة العمل**:استعمال العربات المتنقلة جرا،مع استغلال الأرصفة،اما فيما يرتبط بطريقة جذب المشتري فلا تتمثل في الإشهاروإنما مختلفة تماما تتمثل في الصراخ بنوع المنتوج المباع وبسعره المنخفض استعمال مصطلحات جاذبة مثل "كل شيئ باطل"فاكية بنينة وبسومة رزينة أتقدم يامسكيندلالة على انخفاض الأسعار. سلعة اليوم ماش كل يوم. **نوع المنتوج**:طبيعي مثل عشاب ،من صنع الايادي مثل الفخار والكسكس. خضار من المزرعة، أواني والبسة **10-**حيث عدد الاشخاص طوال الاسبوع كان في تزايد حيث قدر في اليوم الأول ب35وحدة اما اليوم الثاني قدر ب46 اما الملاحظة الثالثة قدر عدد أفرادها ب56من مختلف التركيبة الاجتماعية ذكور واناث واطفال.

2. منافشة النتائج في ضوء الفرضيات والدراسات السابقة:

2-1مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات:

2-1-1مناقشة النتائج في ضوء الفرضية الجزئية الأولى:

بالإستناد إلى البيانات الميدانية المتعلقة بمؤشرات الفرضية الجزئية الأولى والمترجمة في أسئلة دليل المقابلة من خلالها اتضح ما يلي:

-أكدت العبارات الواردة في المقابلة رقم 01 :"من خلال هذا العمل تمكن هذا المبحوث من تنمية رأسماله ،والانتقال من غير الرسمي إلى الرسمي من خلال المحل "

كما أكدت العبارات المتعلقة بالمقابلة رقم(02):" أنه ساعدنا العمل غير الرسمي ادخار رأس مال ساهم في تحمل مسؤولية الأولاد والانتقال من الريف الى المدينة "التحضر" بالاضافة الى زيادة فرص أفضل في تطوير رأس مال ".

وكذلك نجد في المقابلة رقم(04) "فمن خلال هذا العمل استطاع البعض تطويره لدرجة فتح شركات ".

ومن خلال ماتقدم يمكن القول بأن الفرضية الجزئية الأولى التي مفادها علاقة تنمية بين العمل غير الرسمي ورأس المال، هي فرضية صادقة وتكمن هذه العلاقة في التنمية فقد نمت رأس مال العديد من الأفراد وضحت لهم خيارات ومجالات عديدة من بينها "التحضر ،الهجرة ،أو الانتقال من غير الرسمي إلى الرسمي.

2 – 1-2:مناقشة النتائج ي ضوء الفرضية الجزئية الثانية:

-أكدت العبارات الواردة في المقابلة رقم 7:"حسب التصرف في المال "ادخار حوالي 100ألف لليوم في المنزل واستثمار الباقي".

-كما أكدت العبارات في المقابلة 09:"لمبلغ المقبوض أتصرف فيه من خلال الخطة القائمة على الادخار والاستثمار والتحكم النفقات وترشيد الأموال" .

-كما أكدت العبارات الواردة في المقابلة (13):" ادخار معاشه التقاعدي واستثمار ما يجنبه من القطاع غير الرسمي" .

-بينت االمقابلة20: "أن إدخار العائد من الإدارة في البنك، واستثما العائد المقبوض من تجارة الأواني".

-المقابلة21صرحت المبحوثة:"أن العائد أتصرف فيه من خلال تلبية حاجات الأسرة والأولاد مع تخصيص مبلغ أقوم بدفعه في الأقساط لدى محل المجوهرات".

من خلال كل هاته التصريحات يمكن القول بأن الفرضية الجزئية الثانية التي مفادها"تستغل التركيبة الإجتماعية للباعة المتجولين في ظل غياب الضريبة العائد في الإدخار والإستثمار" أنها صادقة ميدانيا .

2-2مناقشة النتائج ي ضوء الداسات السابقة:

إن الاعتماد على الدراسات السابقة أثر ضروري من أجل الإستفادة من نتائجها في البحث الحالي وعليه قمنا بالبحث عن جوانب من الدراسات السابقة وربطها بمراحل بحثنا المختلفة، وعلى رأسها النتائج المتوصل إليها بهدف الكشف عن نقاط الإلتقاء والإختلاف بينهما، وهو ما سنوضحه فيما يلي:

-توصلت دراسة"مريم قدوري" إلى أن توجه النساء إلى العمل غير الرسمي والتجارة العابرة للحدوداستطعن استغلال الرساميل الاجتماعية المتاحة وتشكيل شبكات اجتماعية ومهنية، الأول بمعنى قدرتهن على التطور من شبكة طبيعية في فضائهن الخاص إل بشبكات متعددة في الفضاء العام، والثانية تعني إدراكهن لأهمية هذه الشبكات في تحسين وضعهن، في مقاومة مختلف العوائق وأيضا لأجل البقاء، وهذا ما اتفقت عليه دراستنا أن خروج المرأة إلى العمل غير الرسمي هدفه تحسين الأوضاع، في حين كانت دراستنا محلية في تيارت وهي عالمية"عابرة للحدود".

-كما اتفقت الدراسة الراهنة مع نتيجة الدراسة الامبريقية التي أجرتها الباحثة "حجار آسيا" والتي توصلت فيها إلى أن الأسباب التي دفعت بالمرأة للعمل اليوم تختلف من احتماعية إالى إقتصادية إلى شخصية.

-إتفقت الدراسة الراهنة مع الدراسة التي أجراها الباحث"بلعربي عبد القادر" والتي توصل فيها" المنافسة بين القطاع الرسمي وغير الرسمي تساهم في التخفيف من حدة الأزمات التقليل من نسب الفقر والبطالة".

ثالثا:الإستنتاج العام في ظل الفرضية الرئيسية:

بما أن الفرضية الجزئية الأولى التي مفادها "هناك علاقة بين العمل غير الرسمي ورأس المال المادي"، والفرضية الجزئية الثانية التي مفادها" تستغل التركيبة الإجتماعية للباعة الأرصفة العائد في ظل غياب الضرائب في الإدخار والإستثمار" ثبت صدقهما ميدانيا فإنه يمكن القول بأن الفرضية العامة والتي مفادها" انتشار العمل غير الرسمي هروبا من البطالة" صادقة ميدانيا.

حيث أكد أغلب المبحوثين إحساسهم بوجودهم على هامش الحياة الحضريةمن خلال الحرمان من كل الخدمات ومحابهتم بالرفض في القطاع الرسمي، وهذا ما صرح به بعض المبحوثين في عبارات دالة على أن سبب التوجه نحو العمل غير الرسمي مرتبط بالبطالة:

-المقابلة 20 :"وجدت نفسي بطالة"

-المقابلة 03:"طردي من الإطار الرسمي جعلني أتوجه إليه" .

-المقابلة 05: خريج جامعة"لم أجد عملا أسترزق منه" ،"هذا العمل وسيلة للنجاة من الفقر والبطالة".

-المقابلة06:عدم قبولي في العمل الرسمي.

رغم أن هذا العمل ضد القانون وخارج عن إطار الدولة إلا أنه السبب للهرروب من البطالة وسد الثغرات التي يتركها القطاع الرسمي وتنمية رأس مال مختلف الشرائح الإجتماعية إعتمادا على خاصية الإدخار والإستثمار.

خاتمة

خاتمة:

يتضح من خلال الدراسة التي تعرضنا لها بأن العمل غير الرسمي في الجزائر يحتل حيزا هاما سواء من حيث مساهمته في قوة العمل أو من حيث الوظائف التي يؤديها ومن غير المتوقع أن تتضاءل أهمية هذا القطاع نظرا لتوقع استمرار العوامل التي أدت إلى توسعه لفترة من الزمن ولما كان العمل غير الرسمي يواجه صعوبات قليلة تضعف من إنتاجيته ولا يخلو من ممارسات غير سليمة تنعكس سلبا على الاقتصاد الجزائري فان الحاجة تدعو إلى إيلاء هذا القطاع مزيدا من الإهتمام والرعاية وإلى المبادرة لاتخاذ الخطوات الكفيلة بتطوير انتاجيته وتنظيمه وحماية العاملين فيه، في الواقع العمل غير الرسمي ظاهرة متعددة الأسباب ومتشعبة الأبعاد، والقضاء عليه مسألة صعبة، ففي جميع الدول المتقدمة والنامية سوف يتعايش العمل غير الرسمي جنبا إلى جنب مع الاقتصاد الرسمي، ومن ثم يصبح السبيل الوحيد أمام صانعي السياسة الاقتصادية هو محاولة البحث عن علاج يناسب طبيعة الأسباب التي تقف وراء الظاهرة، لأنه اقتصاد وجب توجيهه مؤقتا على أنشطة تخلق مناصب شغل والتي لاتمس بالاقتصاد الوطني، وذلك مادام القطاع المنظم عاجز على خلق مناصب شغل كافية لإمتصاص البطالة والفقر، لأنه قطاع يفتح سبيل آخر للتنمية بأنواعها خاصة المادية في الدول النامية، ويعتبر كقطاع بديل لسد الثغرات التي يتركها القطاع الرسمي، لذلك لا بد من النظر إليه وإلى الأفراد الذين يمارسونه وإخراجهم من البطالة، من خلال تسهيل الحصول على سجل تجاري، ودعم المشاريع خاصة الفلاحية وتوسيعها، مع تحقيق التوافق بين التعليم وسوق العمل، تشجيع القطاع المقاولاتي، إزالة القيود البيروقاطية، إصلاح النظام الضريبي....الخ.

وقد توصلت الدراسة إلى: يعود انتشار العمل غير الرسمي إلى الهروب من البطالة.

كما توصلت الى إثبات وجود علاقة بين العمل غير الرسمي ورأس المال.

وأن التركيبة الاجتماعية للباعة الأرصفةتستغل العائد في الإدخار والإستثمار.

ونحن من خلال دراستنا لها الموضوع اطلعا على بعض من جوانبه سواء نظريا أو ميدانيا، لكن البحث فيه مزال مستمرا وقائما.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. أجحيح حسين وقرة جمال ، البحث الكيفي في العلوم الاجتماعية، دار توبقال، المغرب، 2020.
2. أحمد عظيمي، منهجية كتابة المذكرات وأطروحات التخرج في الإعلام والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية 2009.
3. ارشيد محمود عبد الكريم ، النظريات الاقتصادية المؤثرة في النشاط الاقتصادي، دار النفائس، الأردن، 2011.
4. الأسرج حسين عبد المطلب ، انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري، وزارة الصناعة والتجارة المصرية، القاهرة، 2010.
5. باكلي جورج، ديساي سوميت ، علم الاقتصاد، ط1، دار الفجر، القاهرة، 2013.
6. بدوي أحمد زكي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية،بيروت،لبنان، مكتبة لبنان، 1982.
7. برعى محمد خليل ، مبادئ الاقتصاد، دار زهراء الشرق للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996.
8. البلاوي حازم ، أصول الاقتصاد السياسي، ط2، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1996.
9. بودلال علي، مكانة وأهمية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، Les cahier de Mecas، العدد2، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، تلمسان، 2006.
10. جلبي علي عبد الرزاق ، علم الاجتماع السكان، ط1، 2011م-1432هـ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011.
11. الجوهري محمد محمود ،علم اجتماع التنمية،ط1،دار المسيرة للنشر والتوزيعوالطباعة،عمان،2010.
12. جيلالي بن أحمد، واقع التنمية الاجتماعية في الجزائر،ط1،ألف للنشر والتوزيع،الأردن،2022.
13. الحاج حسين"مؤشرات سوق العمل "مجلات أهداف جسر التنمية،العدد16 ،2003.
14. الحسن محمد إحسان ،علم الإجتماع الاقتصادي، ط1،دار وائل للنشر، عمان، 2005.
15. حمران رشيد: مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام، دار هومة،الجزائر،2003.
16. داودي الطيب ، بداية أسطورة مؤسس علم الاقتصاد الحديث الرائد ابن خلدون، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
17. رشاد أحمد عبد اللطيف، التمنية الاجتماعية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية،الطبعة الأولى، الناشر دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية،2010.
18. زرواتي رشيد ، تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية ، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2008.
19. سارانتكوس ستيريوس ، البحث الاجتماعي، شحدة فارع، المركز العربي للأبحاث والدراسات، بيروت، 2017.
20. ساطور رشيد، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، مجلة التراث، العدد10، الجلفة، 2013.
21. السخن عماد ،التخطيط المالي للتنمية الاقتصادية، ط1،أمجد للنشر والتوزيع،أردن،2015.
22. سردار سيف عبد الرحمان ، اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
23. السكارته خلف بلال ، أخلاقيات العمل، ط10، دار المسيرة، عمان، 2008.
24. السناد غربول جلال ، البحث العلمي وكتابته، ط1، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
25. صليبيا،جميل المعجم الفلسفي، دار الكتاب للنشر والتوزيع، لبنان.

26.الصوري كفاح عبد القادر ،أحكام رأس المال في الشركات، دراسة مقارنة، ط1، دار الفكر، عمان، 2010.
27.ع الحليم أنوار حافظ ،مشاكل البطالة والإدمان،بدون طبعة،الناشر مؤسسة شابا الجامعة، الإسكندرية،2008.
28.عارف دليلة الاقتصاد السياسي، ط1، مديرية الكتب والمطبوعات، حلب، 1997.
29.عامر مصباح، منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص221.
30.عبد الحميد حسين و رشوان أحمد ، التنمية اجتماعيا، سياسيا، ثقافيا، اقتصاديا، اجتماعيا، إداريا، بشريا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
31.عبد اللطيف وجدي شفيق:علم اجتماع الحضري والصناعي،ط1،دار الإسراء،برج الصفابح ،جامعة طنطا،2007.
32.العجمي محمد حسين ، الإدارة والتخطيط التربوي،ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
33.عمر حسين ، مدخل إلى دراسة علم الإجتماع، د.ط، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1998.
34.فقيري ليلى وسلامي اسعيداني، الوجيز في إدارة المؤسسات الإعلامية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.
35.فهمي سيد محمد ، تصميم وتنفيذ بحوث الخدمة الاجتماعية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2006.
36.القتلاوي كامل علاوي ، حسن اللطيف الزبيدي، الإقتصاد الجزئي، د.ط،دار المناهج، عمان، 2010.
37.القريشي محمد صالح تركي ، علم اقتصاد التنمية، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
38.كافي مصطفى هبة ، مبادئ الاقتصاد، ط1، ألفا للوثائق والنشر والتوزيع، الجزائر، 2021.
39.كرادشة منير ، مناهج البحث العلمي في علم الاجتماع، ط1، دار أمجد، الأردن، 2022.
40.الكلاب مريد يوسف ، أسس البحث العلمي، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2018.
41.مايتوز بوب ، روس وليز ،ترجمة محمد الجوهري، الدليل العلمي لمناهج البحث، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2016.
42.محب خلة توفيق، التطور واقتصاديات الموارد، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2015.
43.محمد عامر طارق عبد الرؤوف ، ايهاب عيسى المصري،البطالة مفهومها،أسبابها،خصائصها،ط1،دار العلوم لنشر والتوزيع،مصر،2017.
44.موريس أنجرس، منهجية البحث في العلوم الإنسانية، ترجمة سعيد سبعون، دار القصبة، الجزائر، 2006.
45.الهيتي صبري فارس ، التنمية السكانية والاقتصادية، ط1، دار المناهج، أردن، 2013.
46.الوادي محمود حسين وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، ط2، دار المسيرة، عمان، 2013.

المقالات:

1. بالنوي عائشة ، ظاهرة التشغيل غير الرسمي في الجزائر، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، العدد3، المركز الجامعي بايليزي، 2019.
2. بن عطية محمد: واقع العمل غير الرسمي للمرأة في الجزائر، باعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، pewer. D'études sur les institutions et devloped est، المجلد 5، العدد 1، 2019.
3. بودلال علي:القطاع غير الرسمي في سوق العمل في الجزائر،دراسة تحليلية تعميمية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد3،جامعة تلمسان،الجزائر3.
4. بودلال علي، القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 6، تلمسان، 2010.

5. بودلة يوسف ،كواديد، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وإشكالية دمج أنشطته، مجلة المفكر للدراسات الاقتصادية، العدد 3، تندوف، 2013.

6. بوزيدي سليمان، دور القطاع غير الرسمي في التنمية الحضارية، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، العدد7، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2017.

7. بولقواس سناء،الاقتصاد غير الرسمي و العمل اللائق في الجزائر: دراسة في التأثير ومتطلبات التجسيد، المجلد3،العدد7،خنشلة،2019.

8. جمال حسين وآخرون، أثر تغير رأسمال المادي على التعليم في الناتج المحلي الإجمالي بالأردن- 2017/1985، مجلة الريادة للمال والأعمال،مجلد 02، العدد 03، 2021.

9. حدو محمد، البشير عبد الكريم، إشكالية ظاهرة العمالة غير الرسمية وسبل معالجتها، دراسة حالة الجزائر، مجلة" دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية، المجلد8، العدد1، الجزائر 3، 2019.

10. خالد كاظم أبو دوح، مفهوم رأس المال الديني، -مقاربة نظرية-المجلة الاجتماعية القومية، المجلد51، العدد 3، جامعة سوهاج، 2014.

11. خليفة محمد ، هيشور محمد لمين ،عمل المرأة في القطاع غير الرسمي،مجلة دراسات إنسانية واجتماعية،مجلد 11 ع1،قسم علم الاجتماع،جامعة ابن خلدون تيارت،الجزائر،وهران2، 2022.

12. راقي دراجي، واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وآليات ومكافحته، مجلة ابن خلدون للابتكار والتنمية، المجلد 01، العدد01، البويرة، 2019.

13. صايب محمد ، بانورما سوق العمل في الجزائر: إتجاهات حديثة وتحديات جديدة، ترجمة: فؤاد نوار، مجلة إنسانيات،العدد56/55، الجزائر، 2012.

14. الوالي فطيمة ،بنشلاط مصطفى،دراسة تحليلية لتأثير الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي في الجزائر ، مجاة المنهل الاقتصادي،جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ،العدد 1،الجزائر ،2022.

المراجع الأجنبية:

1. Busso Mariana**. Le travail informel : entre théorie et expérience**. [Rapport de recherche] Laboratoired'économie et sociologie du travail (LEST). 2005.

2. Directives concernant une définition statistique de l'emploi informel approuvées par la dix-septième conférence internationales des statisticiens du travail(novembre- décembre 2003) .

3. Gherbi Hassiba, caractéristique et déterminants de l'emploi informel féminin en Algérie, le cas de la wilaya de bejaia, dans mondes en développement 2014 / 2(n2 .)

4. karl marx, **A Critique of Political Economy**, Volume I , Book One: The Process of Production of Capital First published: in German in 1867, English edition first 1887.

5. lakjaa Abdelkader **; le travailleur informel ; figure sociale à géométrie**. (le travaille à dimicile) insanyat, N°1, oran, 1997.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. جرفي زكريا: أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي،جامعة محمد خيضر،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،بسكرة، 2020.
2. داودي الطيب: تقسيم العمل، اليد الخصبة، الحافز الاقتصادي بين ابن خلدون و آدم سميث مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر،العدد8،بسكرة،جوان 2005.
3. زمام نرر الدين ، القوى السياسية والتنمية دراسة في علم الاجتماع السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
4. ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015.
5. العباسي محمد، برامج التنمية الاقتصادية وآثارها على الجنوب الكبير، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
6. عساس سارة وبوعافية رشيد، أثر رأسمال المادي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 01، 2019.
7. عطار الحفيظ، التشغيل غير الرسمي بين الدافع الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص الانثروبولوجيا، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تلمسان، 2010.
8. غربي حجار آسيا ،المرأة بين العمل غير الرسمي والأسرة ، دراسة ميدانية بغيلزان،كلية العلوم الاجتماعية ،وهران2017.
9. القانون رقم 16- 1 المؤرخ في 6 مارس 2016م، يتضمن التعديل الدستوري(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016م، المتعلق بالتصريح بعقد العمل.
10. قصاب سعدية ، التشغيل غير الرسمي في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية علوم الاقتصاد والتسيير و التجارة، العدد 26، الجزائر 3، 2012.
11. قنادرة جميلة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر،مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية، تلمسان، 2018.
12. قهواجي أمينة، مطالي ليلى، بغدود راضية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد22، العدد1، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2020.
13. كحل الرأس ليندة ،سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر حلال الفترة 2000-2010،شهادة الماجستير، نقود وبنوك،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر3، 2013-2014.
14. لعريفي عودة، محددات الأجور وآثارها على العمالة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد تطبيقي وإحصاء، جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، شلف، 2011.

15. لعلاوي عماد ، مفهوم العمل لدى العمال وعلاقته بدا فعاليتهم في العمل الصناعي من خلال الحوافز المادية، تخصص علم النفس العمل والتنظيم، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري-قسنطينة، 2012.
16. لعلاوي عماد ، مفهوم العمل لدى العمال وعلاقته بدافعياتهم في العمل الصناعي من خلال إشباع الحوافز المادية،دراسة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص علم النفس عمل وتنظيم، جامعة الإخوة منتوري كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسنطينة ،2012.
17. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل:" التجربة الجزائرية"، ب ط، دار الجامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
18. ملال شرف الدين، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تجارة ومالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة، 2021.
19. ملال شرف الدين، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية تخصص " تجارة ومالية دولية"، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ورقلة، 2021.
20. ميساوي الوليد قسوم ، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، بسكرة، 2018.

المواقع الإلكترونية:

1. حسني إبراهيم عبد العظيم، بيار بورديو-الفلاح الفرنسي الفصيح، الحوار المتمدن، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=2776/

العدد 3503، 882011 أطلع عليه يوم 2024/03/06 ساعة: 16:18

الملاحق

الملحق رقم (01):

جامعة ابن خلدون– تيارت

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم علم الإجتماع

تخصص: علم الإجتماع التنظيم و العمل

دليل المقابلة

أخي أختي .....

وبعد: ...

في إطار التحضير لإنجاز مذكرة الماستر في علم الإجتماع العمل والتنظيم بعنوان :"**العمل غير الرسمي وإشكالية تنامي رأسمال**"، والذي جمعنا فيه مجموعة من المعلومات حول جانبه النظري، وبغية النزول إلى الميدان لإختبار فرضياته وللإجابة على إشكاليته الرئيسية صممنا هذا الدليل.

وعليه نرجو منكم الإجابة على هذا الأسئلة ونعلمكم أنها لن تكون إلا للاستعمال العلمي الأكاديمي.

من إعداد الطالبتين:

. طرفاي شيماء

. حمر العين رزيقة

تحت إشراف الأستاذ:

د. خالد بلجوهر

السنة الجامعية: 2023–2024

المحور الأول: البيانات الشخصية للمبحوثين:

1-السن

2-المستوى التعليمي

3-الجنس

4-مكان الإقامة

5-الحالة الإجتماعية

المحور الثاني:العمل غير الرسمي:

1-ماذا تطلق على هذا النوع من الأعمال؟

2-هل ممارستك لهذا النشاط راجع إلى عدم وجود بديل رسمي أم ماذا؟

3-أذكر الأماكن التي تمارس فيها نشاطك والتي يكثر فيها الزبائن بالنسبة لك؟

4-ماهي طبيعة ظروفك المهنية للنشاط الذي تمارسه(طريقة العمل، أدواته، أوقاته، ظروفه)؟

5-في رأيك أي الأعمال أحسن "العمل القانوني"أو"غير القانوني"؟

6-كيف تعلمت قوانين وقواعد العمل؟

7-مانوع الزبائن الذين يقصدونك لأجل السعرأو لأجل الجودة؟

8-كيف ينظر إليك المجتمع وأفراده؟ وهل لديك مكانة إجتماعية؟

9-ماهي الصفات المميزة لعملك؟

10-كيف تواجه المشاكل التي تعترض طريقك؟

11-هل ترى أن هذا العمل محقق للإستقرار؟

المحور الثالث:رأس المال

1-ماهو المبلغ الذي بدأت به مشروعك؟

2-كيف تتصرف في الأموال المقبوضة؟

3-ماهي مصادر التمويل الخاصة بك؟

4-هل المادة هي سبب ممارستك لهذا النشاط؟

5-ماهي الأعباء والقيود القانونية لها العمل؟

6-هل العمل الذي تقوم به مربح؟

7-هل يشكل هذا العمل ضرراعلى الإقتصاد الوطني في رأيك؟

8-هل لديك أس مال آخر؟

9-هل مكنك هذا العمل من تحقيق أهدافك؟

المحور الرابع:العمل غير الرسمي ورأس المال وعلاقته بالتنمية:

1-هل تقوم بإيداع أموالك في البنك أم تحتفظ بها لنفسك؟

2-هل لديك إشتراك في الضمان الإجتماعي أو تأمين معين؟وإن كنت ترى نفسك بطالا هل تستفيد من منحة البطالة؟

3-هل هناك علاقة بين العمل غير الرسمي ورأس المال والتنمية؟

4-كيف تساهم في التنمية؟

5-هل لديك إستعداد لإستعمال أموالك للصالح العام؟

6-ما السبب الدافع لعدم التسوية القانونية إتجاه هذا النشاط الممارس؟

7-هل لديك نية في توسيع هذا العمل في حال توسع رأس المال؟

8-ماهي العوائق التي أجلت التسوية القانونيةلوضعيتكم إتجاه ممارسة النشاط بصفة رسمية؟

الملحق رقم (02): صور للباعة على الرصيف

الملحق رقم (03): يوضح شبكة الملاحظة

تاريخ الملاحظة	نوع الملاحظة	مكان الملاحظة	المؤشر	الملاحظة
23أكتوبر2023	الملاحظة البسيطة	شارع نهج بودي سليمان	1-الضجيج	1-يتضح من خلال الفوضى التي تظهر نتيجة الازدحام السيارات والأفراد
15نوفمبر2023			2-الرموز ومعانيها 3-المظهر الاجتماعي 4-العلاقات الاجتماعية 5-الموقع الاستراتيجي 6-الحجم 7-الصراع 8-المخاطر	2-تظهر من خلال بعض الرموز التي يستخدمها الباعة المتجولون مثل:تغيير الأسماء مثل:القط، التصفير وهذا الرمز يستعملونه دلالة على قدوم الشرطة 3-يظهر لنا أن الباعة المتجولون يستغلون المظهر الاجتماعي ذو الملابس البالية والمتسخة لجذب المشتري التي تدل على كثرة الجهد المبذول والفقر. 4-تظهر من خلال اندماج الباعة المتجولون وإقامة علاقات قائمة على التعاون والتضامن والترفيه الذي يخفف من حدة المشاكل. 5-أمام المدرسة وبجانب المركز التجاري يقابله موقع الحافلات السبب الذي أدى بالباعة المتجولون إلى احتلال المكان 6-تختلف حجم الطاولات مثل: طاولة كبيرة تضم أنواع الخضار، وأخرى صغيرة مثل طاولة الألعاب 7-الصراع مع الشرطة نتيجة الاستغلال غير القانوني للمكان 8-**طبيعية**:مثل: الشتاء والصيف الحرارةالشديدة -**اجتماعية**:مثل: أفراد المجتمع وضغوطه
6فيفري2024				
18مارس2024			9-نظام العمل	**نظامية**:مثل: الشرطة والمطاردات اليومية. وأهم ملاحظة لفتت الانتباه أنه حتى الشرطي وبزيه الرسمي يشتري من البائع المتجول لأجل الأسعار

			10-العدد	**9-وقت العمل**:يحدده البائع حسب الظروف **أدوات العمل**: بسيطة تقليدية مثل الطاولة والكرتون. **طريقة العمل**:استعمال العربات المتنقلة جرا،مع استغلال الأرصفة،أما فيما يرتبط بطريقة جذب المشتري فلا تتمثل في الإشهار وإنما مختلفة تماما تتمثل في الصراخ بنوع المنتوج المباع وبسعره المنخفض استعمال مصطلحات جاذبة مثل: "كل شيئ باطل"،"فاكية بنينة وبسومة رزينة "أتقدم يامسكين دلالة على انخفاض الأسعار. سلعة اليوم ماش كل يوم. **نوع المنتوج**:طبيعي مثل: عشاب ،من صنع الأيادي مثل: الفخار والكسكس. خضار من المزرعة، أواني وألبسة **10-**حيث عدد الأشخاص طوال الأسبوع كان في تزايد حيث قدر في اليوم الأول ب35وحدة أما اليوم الثاني قدر ب46 أما الملاحظة الثالثة قدر عدد أفرادها ب56من مختلف التركيبة الاجتماعية ذكور واناث وأطفال.

جامعة ابن خلدون – تيارت
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الإجتماع

تصريح شـرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 2020/12/27 المتعلق بالوقاية ومحاربة السرقة العلمية)

نحن الماضون أسفله الطلبة الآتية أسماؤهم

السيد(ة) عرفاي سميحة .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم : 2016/6.34.43 والصادرة بتاريخ : 2019/03/21 .....

المسجل(ة) بكلية : العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم : العلوم الاجتماعية

و المكلفون بإنجاز مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر الموسومة بعنوان:

العمل غير الرسمي وانعكاساته على رأس المال .....

.....

نصرح بشرفنا أننا إلتزمنا بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية و النزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ ..... 15 MAI 2022

إمضاء المعني

المصادقة

عن رئيس المجلس العلمي
ومتكون بحث
عون مكتب الإدارة الإلكترونية
نائبي نصر الدين

ملخص الدراسة

جامعة ابن خلدون – تيارت
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الإجتماع

تصريح شـرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 2020/12/27 المتعلق بالوقاية ومحاربة السرقة العلمية)

نحن الماضون أسفله الطلبة الآتية أسماؤهم

السيد(ة) .....جمول الحسين يوسف.....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم .....2.3.8.5.1.6..... والصادرة بتاريخ :.....2.0.2.1/0.4/2.....

المسجّل(ة) بكلية :.....العلوم الانسانية والاجتماعية..... قسم : .....العلوم الاجتماعية.....

و المكلفون بإنجاز مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر الموسومة بعنوان:

.....العمل غير الرسمي وأثره على التنمية المحلية بتاسمي رأس الماء.....

.....

نصرح بشرفنا أننا إلتزمنا بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية و النزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ .....

إمضاء المعني

المصادقة

ملخص الدراسة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم علم الإجتماع

إستمارة الإذن بطبع المذكرة

أنا الممضي أسفله الأستاذ (ة): ...خلوصي خالد.....

أرخص للطلبة الآتية أسماؤهم بطبع المذكرة

الإسم و اللقب : ...مرضاني...سميرة.....

الإسم و اللقب :...حمو...لحسن...رزيقة.....

التخصص : .....علم الاجتماع عمل و تنظيم.....

عنوان المذكرة :

.....العمل غير الرسمي وإشكالية تنامي رأسمال

.....

تيارت : .....

إمضاء الأستاذ (ة) المشرف :

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

لقد أجريت الدراسة حول موضوع **العمل غير الرسمي واشكالية تنامي رأس المال** بولاية تيارت.

تمحورت الدراسة حول الاشكالية التالية:

هل العمل غير الرسمي بديل للشغل أم طريق للثروة؟

ومن أجل ضبط هذه الاشكالية أكثر والتحكم في أبعادها البحثية طرحنا التساؤلين الفرعيين التاليين:

ما طبيعة العلاقة بين العمل غير الرسمي ورأس المال؟

كيف تستغل التركيبة الإجتماعية لباعة الأرصفة العائد في ظل غياب الضرائب؟

وتحاول هذه الدراسة تحقيق عدة أهداف منها:

-البحث في اشكالية تنامي رأس المال.

-الوصول الى التعريف بالعمل غير الرسمي كونه الحل الوحيد للبطالة.

-توضيح أهمية العمل غير الرسمي باعتباره عامل يساعد الأفراد على تنمية رأسمالهم.

-التحقق من صحة الفرضيات المصاغة.

-البحث في الموضوع من خلال الإجابة على التساؤلات المطروحة نظريا ومبدئيا.

-التعرف على مدى تأثير العمل غير الرسمي على التننمية.

-بناء إطار مفاهيمي ونظري لمشكلة البحث المتعلقة بالعمل غير الرسمي وتنامي رأس المال.

دامت الدراسة الميدانية حوالي سبعة أشهر من **أكتوبر2023**إلى غاية **أفريل2024**وتم استخدام المنهج الكيفي، وقد بلغت عينة البحث **21مفردة** وتم اختيارها بطريقة قصدية غير عشوائية.

ولتحقيق أهداف البحث أعددنا مقابلة موجهة تتكون من ثلاث محاور فيها 33سؤال كما تم استعمال الملاحظة والمقابلة الموجهة كأدوات لجمع المعلومات والبيانات من الميدان.

ومن خلال البيانات الميدانية تم التوصل الى النتائج التالية:

-إنتشار العمل غير الرسمي هروبا من البطالة.

-توجد علاقة تنمية بين العمل غير الرسمي ورأس المال.

-تستغل التركيبة الإجتماعية لباعة الرصيف العائد في الإدخار والإستثمار.

summary:

The study was conducted on the issue of informal work and the problem of capital growth in the state of Tiaret.

The study focused on the following problem:

Is informal work an alternative to employment or a path to wealth?

In order to further control this problem and control its research dimensions, we posed the following two sub-questions:

What is the nature of the relationship between informal labor and capital?

How does the social structure of sidewalk vendors exploit revenue in the absence of taxes?

This study attempts to achieve several objectives, including:

- Researching the problem of capital growth.

- Reaching the definition of informal work as the only solution to unemployment.

-Clarifying the importance of informal work as a factor that helps individuals develop their capital.

- Verifying the validity of the formulated hypotheses.

- Researching the topic by answering the questions posed theoretically and in principle.

-Recognizing the extent of the impact of informal work on development.

-Building a conceptual and theoretical framework for the research problem related to non-labor and capital growth.

The field study lasted about seven months, from October 2023 until April 2024, and a qualitative approach was used. The research sample amounted to 21 individuals and was selected in an intentional, non-random manner.

To achieve the research objectives, we prepared a semi-guided interview consisting of three topics with 32 questions. Observation was also used as tools to collect information and data from the field.

Through field data, the following results were reached:

-The spread of informal work to escape unemployment.

-There is a development relationship between informal labor and capital.

- The social structure of sidewalk vendors exploits revenues in savings and investment.

ملخص الدراسة